كلية الشريعة والقانون بدمنهور

جامعة الأزهـــر

مـــجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من

العدد السادس والأربعين - "إصدار يوليو ٢٠٢٤م - ١٤٤٦هـ"

مدى تأثير انضمام مصر إلى مجموعة البريكس على الاستثمارات الأجنبية

The Extent Of The Impact Of Egypt's Accession To The Brics Group On Foreign Investments

الدكتـــــور

رجب محمود ذكي احمد

مدرس القانون العام

كلية الحقوق- جامعة المنيا

مجلـة البحـوث الفقهيـة والقانونيـة
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX
على Clarivate Web of Science
المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة
المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات
المجلة حاصلة على تصنيف Q3 في تقييم معامل "ارسيف Arcif" العالمية
المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٦٣٥٩

الترقيم الدولي
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة
+201221067852
journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://jlr.journals.ekb.eg

مدى تأثير انضمام مصر إلى مجموعة البريكس على الاستثمارات الأجنبية

The Extent Of The Impact Of Egypt's Accession To The Brics Group On Foreign Investments

الدكتـــــور

رجب محمود ذكي احمد

مدرس القانون العام

كلية الحقوق- جامعة المنيا

مدى تأثير انضمام مصر إلى مجموعة البريكس على الاستثمارات الأجنبية

رجب محمود ذكي احمد

قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة المنيا، المنيا، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: Ragab.mahmoud@minia.edu.eg

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الآثار المحتملة لانضمام مصر إلى تجمع بريكس على جذب الاستثمارات الأجنبية. وتشير النتائج إلى أن الانضمام لبريكس يمكن أن يمهد الطريق أمام مصر لتصبح نقطة جذب للمستثمرين الأجانب بفضل تحسين الإطار التجاري والسياسي مع القوى الاقتصادية الناشئة. فضلاً عن ذلك، من المتوقع أن يزيد الانضمام من القدرة التنافسية للاقتصاد المصري من خلال فتح أسواق جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي المتنوع. ومع ذلك، فإن البحث له قيود، مثل محدودية توافر البيانات التاريخية نتيجة لحداثة انضمام مصر للتجمع واستخدام دولة واحدة كدراسة حالة. يجب أن تستكشف الأبحاث المستقبلية تأثير عضوية البريكس على الاستثمارات الأجنبية في دول البريكس الأخرى ودراسة تأثير عضوية البريكس على المؤشرات الاقتصادية الأخرى، مثل التجارة والنمو الاقتصادي. ويخلص البحث إلى أنّ انضمام مصر لبريكس يقود لفتح فصل جديد من الفرص الاستثمارية، مع التأكيد على الحاجة لتنفيذ التوصيات الرئيسية التي تدعم السياسة الاقتصادية لاستغلال هذه الفرص بأمثل طريقة. ويشدد البحث على أهمية مواصلة الأبحاث في هذا المجال لصياغة استراتيجيات أكثر فعالية تواكب التطورات الجديدة في علاقات مصر الاقتصادية الدولية.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد دولي، اتفاقيات دولية، استثمار أجنبي، بريكس، مصر.

The Extent Of The Impact Of Egypt's Accession To The Brics Group On Foreign Investments

Ragab Mahmoud Zaky Ahmed
Department of Public Law, Faculty of Law, Minya University, Minya, Arab Republic of Egypt.
E-mail: Ragab.mahmoud@minia.edu.eg

Abstract:

This research aims to study the potential effects of Egypt's joining the BRICS grouping on attracting foreign investments. The results indicate that joining BRICS could pave the way for Egypt to become a magnet for foreign investors thanks to an improved trade and political framework with emerging economic powers. In addition, accession is expected to increase the competitiveness of the Egyptian economy by opening new markets and stimulating diversified economic growth. However, the research has limitations, such as the limited availability of historical data as a result of Egypt's recent accession to the group and the use of a single country as a case study. Future research should explore the impact of BRICS membership on foreign investments in other BRICS countries and study the impact of BRICS membership on other economic indicators, such as trade and economic growth. The research concludes that Egypt's accession to BRICS leads to opening a new chapter of investment opportunities, while emphasizing the need to implement the main recommendations that support economic policy to exploit these opportunities in the most optimal way. The research stresses the importance of continuing research in this field to formulate more effective strategies that keep pace with new developments in Egypt's international economic relations.

Keywords: International Economy, International Agreements, Foreign Investment, Brics, Egypt.

المقدمة

تعد مجموعة البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) منتدى للتعاون بين الاقتصادات الناشئة، وقد تم تأسيسها في عام ٢٠٠٩. وقد أثار انضمام مصر إلى مجموعة البريكس في عام ٢٠١٥ تساؤلات حول التأثير المحتمل لهذه العضوية على جذب الاقتصادات الناشئة. الاستثمارات الأجنبية. يهدف هذا البحث إلى استكشاف آثار انضمام مصر إلى مجموعة البريكس على جذب الاستثمارات الأجنبية.

وبرزت مجموعة البريكس ككيان اقتصادي دولي يضم عدداً من الاقتصادات الناشئة ذات الأهمية الاستراتيجية. الدول الأعضاء في هذه المجموعة، والتي تشمل البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا، قد نجحت في رسم مسار جديد للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري على مستوى عالمي. الكيان كذلك يُعتبر فرصة للدول الراغبة في التنويع الاقتصادي وزيادة حجم التجارة الخارجية. وفي هذا السياق، تأتي مصر كدولة تسعى لتعزيز مكانتها الاقتصادية والتجارية في الأسواق العالمية.

إن انضمام مصر إلى مجموعة البريكس يوفر مادة بحثية غنية بهدف تقييم الآثار المتوقعة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، سواء كانت هذه الاستثمارات مباشرة أو غير مباشرة. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى تحليل السيناريو الاقتصادي والقانوني لانضمام مصر لهذه المجموعة، مستندًا إلى تحليل البيئة التشريعية والاقتصادية الراهنة، وقياس التأثيرات المحتملة على جاذبية مصر لرؤوس الأموال الأجنبية.

سيعمل البحث، من خلال منهج علمي محكم وتحليل دقيق، على استكشاف الديناميكيات المختلفة الناشئة عن هذه الخطوة الاستراتيجية ومدى قدرتها على تعزيز موقف مصر كوجهة جاذبة للاستثمار على الصعيد الدولي. سيتم أيضًا النظر في التجارب الدولية للدول التي شقت طريقها ضمن تكتلات مشابهة، للحصول على فهم أوسع للمشهد التجاري والاقتصادي المتغير.

بهذه الطريقة، يطمح هذا البحث ليس فقط إلى إلقاء الضوء على البعد النظري للانضمام إلى مجموعة البريكس، بل أيضاً إلى تقديم رؤى عملية قد تسهم في صياغة السياسات الاقتصادية لمصر في المستقبل، وبالتالي تعزيز فرصها في تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة.

وتمثل التجارة الدولية عنصراً أساسياً يسهم في النمو الاقتصادي، ما يؤدي إلى تعزيز التنمية الشاملة في نهاية المطاف. بفضل التجارة، تزداد الكفاءة الإنتاجية عبر المزيد من التخصص. كذلك، من خلال ميكانيزمات خلق السوق وتحويلها، تتحقق مكاسب كبيرة في الرفاهية للأمم المتعاملة تجارياً. ويظهر تأكيد هذه المفاهيم في كيفية استيعاب العولمة في أنحاء العالم المختلفة. ولا شك أن الدول ستسعى جاهدة إلى جني الفوائد الاقتصادية المتأتية من تدفق السلع والخدمات عبر الحدود الدولية. وعلى إثر هذا الطموح، يتم تأسيس تحالفات واتفاقيات تجارية متنوعة وتكتلات اقتصادية، مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، ومنطقة التجارة الحرة

لجنوب آسيا (SAFTA)، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، إلى جانب مجموعة البريكس. على الرغم من أن لكل تجمع تجاري خصائصه وأهدافه الاستراتيجية المستقلة، إلا أن الهدف الأسمى لكل منها يبقى تحقيق أقصى قدر من التبادل التجاري بين أعضائه. ولا تعد البريكس استثناءً من هذا السعي[١].

في ظل العولمة المتسارعة والتحولات الاقتصادية الكبرى، تظهر أهمية التكتلات الاقتصادية الدولية باعتبارها لاعبين رئيسيين في تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي. مجموعة بريكس، التي تضم البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا، تُعد واحدة من أبرز هذه التكتلات، حيث تمُثل سوقًا هائلًا وقدرة متزايدة على التأثير العالمي. الإعلان عن دخول مصر إلى مجموعة بريكس يُمثل تطورًا مهمًا يحتمل أن يفتح الباب أمام تغييرات كبيرة في سياسات الاستثمار والتجارة للبلاد. هذا البحث يهدف إلى رصد الآثار المترتبة على الانضمام المصري إلى بريكس، بخاصة فيما يتعلق باستقطاب الاستثمارات الأجنبية. من خلال تحليل متعمق للتحديات والفرص الناجمة عن هذا الانضمام، يعكف البحث على توفير فهم عميق للمعادلات الجديدة وتقديم رؤى استشرافية حول كيفية توظيف العضوية الجديدة لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية[٢].

أولا: إشكالية وتساؤلات الدراسة

تناقش الدراسة التحديات والتغيرات التي قد تواجه مصر عند الانضمام إلى مجموعة بريكس وكيف سيؤثر ذلك على قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والسياسية الحالية للبلاد.

وتشكل تكتلات الاقتصادية الدولية رافعات أساسية للتأثير في تدفقات الاستثمار العالمي، ويعتبر انضمام دولة بها الوزن الاستراتيجي والاقتصادي لجمهورية مصر العربية إلى مجموعة بريكس حدثًا بالغ الأهمية على مستوى السياسات الاقتصادية الدولية والإقليمية. تتمثل مشكلة الدراسة في التحديات التي تواجهها مصر في استغلال هذا الانضمام الجديد بفاعلية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وكذلك العوامل المحفزة التي من شأنها أن تُسهم في تعزيز موقع مصر كوجهة استثمارية مفضلة.

وتهدف الدراسة إلى تحليل الآثار المترتبة على الوضع الاستثماري في مصر من جراء عضويتها الجديدة، وكيف يُمكن للإطار الجديد للتعاون الاقتصادي أن يسهم في تغيير نمط وحجم الاستثمارات القادمة إلى مصر.

---

(1) Lohani, K. K. (2024). Trade flow of India with BRICS countries: A gravity model approach. Global Business Review, 25(1), p22.

(٢) د. إبراهيم حسين. (٢٠٢١). تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة: الفعالية والجاذبية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، ٦(١١)، ص٣٦٦.

تتطلب هذه المشكلة فحصًا للمؤشرات الاقتصادية والسياسية التي تقيم جاذبية الاستثمارات الأجنبية، بهدف تقديم توصيات موجهة لصانعي السياسة والفاعلين الاقتصاديين لتحسين وتهيئة البيئة الاستثمارية في مصر.

وبناء على ذلك يمكن صياغة تساؤل الدراسة كالآتي:

ما مدى تأثير انضمام مصر لمجموعة بريكس في زيادة قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية؟ ما هي الآثار المترتبة على قرار مصر بالانضمام إلى مجموعة بريكس على جاذبية الاستثمارات الأجنبية؟

ويثير هاذا التساؤل الرئيسي مجموعة تساؤلات فرعية تشمل: ما هي الآثار المحتملة لانضمام مصر إلى مجموعة بريكس على قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية؟ وكيف يمكن تقييم الفرص الناتجة عن هذا الانضمام مقابل التحديات المتوقعة؟ كذلك، ما هي الاستراتيجيات التي ينبغي على مصر اتباعها لتحقيق أقصى استفادة من عضويتها في بريكس في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية؟ وهل هناك قطاعات معينة قد تتأثر بشكل أكبر من غيرها؟

تطرح هذه التساؤلات الأساسية للدراسة إطارًا بحثيًا يهدف إلى استكشاف وتحليل الديناميكيات المرتبطة بعضوية مصر في بريكس وتأثيرها المباشر وغير المباشر على السياسة الاستثمارية الخارجية للبلاد.

ثانيا: فروض الدراسة

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من الفروض التي تهدف إلى استقصاء الآثار المترتبة على دخول مصر إلى مجموعة بريكس وتأثيرها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، ومن هذه الفروض:

١. انضمام مصر إلى مجموعة بريكس سيؤدي إلى تحسين الصورة الذهنية عن الاقتصاد المصري لدى المستثمرين الأجانب، مما يزيد من جاذبية البيئة الاستثمارية في مصر.

٢. العضوية في مجموعة بريكس قد توفر لمصر فرصًا جديدة للدخول في شراكات اقتصادية وتجارية دولية، مما قد يؤدي إلى تدفق أكبر للاستثمارات الأجنبية.

٣. قد تسهم العضوية في بريكس في تنويع مصادر الاستثمار الأجنبي في مصر وتشجيع الاستثمار في قطاعات جديدة غير تقليدية.

٤. التحديات التنظيمية والبنى التحتية قد تظل عائقًا أمام الاستفادة الكاملة من العضوية في بريكس من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية.

٥. انضمام مصر إلى بريكس قد يُساهم في زيادة القدرة التنافسية للسوق المحلي المصري وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق الناشئة الكبرى.

ثالثا: هدف الدراسة

تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى تحليل الآثار المحتملة لدخول مصر إلى مجموعة بريكس على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتقديم توصيات لتعزيز الجاذبية الاستثمارية في هذا السياق. وكذلك تحليل الأثر الاقتصادي لانضمام مصر إلى مجموعة بريكس، وتحديداً فيما يتعلق بقدرة البلاد على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

ويمكن تقسيم أهداف الدراسة إلى:

١. تحليل وتقييم تأثير انضمام مصر إلى مجموعة بريكس على القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد.

٢. استقصاء الفرص الاستثمارية الجديدة التي قد تنشأ نتيجة لهذه العضوية وتأثيرها على تنويع المحفظة الاقتصادية لمصر.

٣. تحديد القطاعات الاقتصادية التي من المرجح أن تستفيد من الانضمام إلى مجموعة بريكس وكيفية تعظيم هذه الفوائد.

٤. فحص التحديات التي قد تعترض مصر عند السعي لجذب الاستثمارات الأجنبية في ضوء العضوية الجديدة ووضع استراتيجيات للتغلب عليها.

٥. تقديم توصيات استراتيجية لحكومة مصر والفاعلين الاقتصاديين لتعزيز بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمارات الأجنبية.

٦. المساهمة في الحوار الأكاديمي وتقديم بيانات ومعلومات يمكن أن تُستخدم كدعم لصنع القرار في السياسة الاقتصادية والتنمية الوطنية في مصر.

سيتم تحقيق هذه الأهداف من خلال اعتماد منهجية بحثية منظمة واستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية والتحليلية لضمان نتائج دقيقة وموثوقة.

رابعا: أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال تقديم فهم أعمق للفرص والتحديات التي قد تواجه مصر على الصعيد الاقتصادي والدولي، وتقييم تأثير ذلك على النمو والتنمية الاقتصادية. وتساهم الدراسة في فهم تأثير الانضمام إلى مجموعة بريكس على اقتصاد مصر وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يسهم في اتخاذ قرارات استراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية.

تكمن أهمية الدراسة التي تحمل عنوان "الآثار المترتبة على دخول مصر إلى مجموعة بريكس على استقطاب الاستثمارات الأجنبية" في عدة جوانب رئيسية:

١. تعزيز الفهم الأكاديمي والمعرفي لتأثير العلاقات الدولية الجديدة، مثل انضمام دولة إلى كتلة اقتصادية كبرى مثل بريكس، على جاذبية تلك الدولة للاستثمارات الأجنبية.

٢. تقديم رؤى تحليلية عملية يمكن أن تساعد صانعي السياسات في مصر على وضع استراتيجيات فعالة للاستفادة من العضوية في مجموعة بريكس بما يخدم تنمية الاقتصاد الوطني.

٣. تسليط الضوء على الآفاق الاستثمارية التي قد تنفتح أمام مصر بشكل خاص، والتي قد تسهم في تنويع الاقتصاد وتخفيف التبعية على قطاع محدود من الاستثمارات.

٤. تحديد التحديات المحتملة التي يتعين على مصر مواجهتها لتحقيق قفزة نوعية في جذب الاستثمارات الأجنبية، مما سيسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

٥. تقديم تصورات عن الفوائد المتبادلة بين مصر ودول مجموعة بريكس الأخرى، مما يعزز من التعاون الاقتصادي الجنوب-جنوب.

٦. تبني إطار عمل يمكن الاستفادة منه في دراسات مماثلة لدول أخرى تسعى للانضمام إلى كتل اقتصادية إقليمية أو دولية.

لذا فإن هذا البحث يقدم مساهمة قيمة سواء على المستوى الأكاديمي أو المستوى العملي والتطبيقي، ويفتح المجال للمزيد من الدراسات والبحوث التي يمكن أن تتناول الجوانب المختلفة لتأثير الاندماج الاقتصادي في النظام العالمي.

خامسا: منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على منهجية المنهج الاستقرائي بأساليبه الوصفي والتحليلي المختلط تشمل التحليل الكمي لبيانات الاستثمارات الأجنبية والتغيرات الاقتصادية مع تحليل نوعي للسياسات والأنظمة الاقتصادية لمجموعة بريكس ومصر.

ومنهج الدراسة لهذا البحث الأكاديمي يتكون من عدة خطوات منهجية تساعد في تحليل الآثار المترتبة على انضمام مصر إلى مجموعة بريكس، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق باستقطاب الاستثمارات الأجنبية. المنهج المعتمد يشمل الآتي:

١. منهج وصفي: لوصف السياق الاقتصادي والسياسي الحالي لمصر ولمجموعة بريكس، مع شرح التطورات التاريخية والتوجهات الحالية في الاستثمارات الأجنبية وسياسات الاقتصاد الكلي.

٢. منهج تحليلي: لتحليل البيانات الكمية والنوعية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية قبل وبعد دخول مصر لمجموعة بريكس. هذا يشمل استخدام نماذج إحصائية لفحص العلاقة بين متغير العضوية في بريكس ومتغيرات الاستثمار الأجنبي.

يتم استخدام هذا المنهج المركب لضمان تغطية شاملة لموضوع البحث وللوصول إلى نتائج موثوقة يمكن استخدامها كأساس للقرارات السياسية والاستراتيجيات الاستثمارية المستقبلية لمصر.

سادسا: خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول مفهوم ومحددات البريكس والتكامل الاقتصادي

المبحث الأول تعريف تجمع البريكس وأهدافه

المبحث الثاني مفهوم ومحددات وآثار التكامل الاقتصادي

الفصل الثاني مفهوم ومحددات الاستثمار الأجنبي

المبحث الأول مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني محددات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

الفصل الثالث العلاقات الاقتصادية لمصر مع دول البريكس

المبحث الأول واقع التجارة الخارجية المصرية مع دول البريكس

المبحث الثاني واقع الاستثمار الأجنبي المباشر لدول البريكس في مصر

الفصل الرابع التحليل الاقتصادي والقانوني لتأثير انضمام مصر إلي مجموعة البريكس علي الاستثمارات الأجنبية

المبحث الأول أدبيات ودراسات سابقة للأثر الاقتصادي لدخول البريكس

المبحث الثاني فرص وتحديات الاستثمار الأجنبي مع دخول مصر للبريكس

خاتمة

الفصل الأول
مفهوم ومحددات البريكس والتكامل الاقتصادي

تمثل عضوية مصر في مجموعة بريكس، التي تضم الاقتصادات الناشئة الكبرى في العالم، محطة مهمة في مسار تطور الاقتصاد المصري وجذب الاستثمارات الأجنبية، إذ تحظى مجموعة بريكس، المكونة من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، باهتمام متزايد ككتلة اقتصادية ذات تأثير جغرافي سياسي، وقدرة على التحديث والابتكار وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

يقوم هذا البحث بتحليل الآثار المحتملة لانضمام مصر إلى هذا التجمع الاقتصادي المبني على المصالح وتأثيره على فرص استقطاب الاستثمارات الأجنبية. ومن خلال مراجعة الأدبيات والنظريات ذات الصلة، ويهدف البحث إلى بناء إطار نظري يتناول مفاهيم الاندماج الاقتصادي الدولي، والتنمية الاقتصادية، والجذب الاستثماري، بالتوازي مع تقديم فهم شامل حول كيفية تفاعل هذه المفاهيم في سياق الاقتصاد المصري. وسيتم أيضًا التطرق إلى البيئة السياسية والتشريعية في مصر، وكيف أن هذه العوامل تلعب دورًا رئيسيًا في إعداد المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي.

ورغم التحديات التي قد تعترض طريق مصر نحو تحقيق التكامل الاقتصادي الفعال مع دول بريكس، سيحلل البحث الفرص الواعدة المتمثلة في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة وتعزيز التنمية المستدامة.

وفيما يلي يستعرض هذا الفصل لكل من مفهوم تجمع دول البريكس ومحدداته وأهدافه وأهميته ومكوناته وخصائصه:

المبحث الأول
تعريف تجمع البريكس وأهدافه

أولا: تعريف تجمع البريكس وتاريخه ومكوناته وخصائصه

أصبح الاختصار (BRIC) البرازيل وروسيا والهند والصين يستخدم من قبل محللي الأسواق المالية كمرجع لمجموعة من البلدان التي قدمت فرصا استثمارية مربحة للغاية، ولاحقا انضم إليها عدد من الدول ليتوسع التجمع ليشمل أحد عشر دولة كما سيتضح لاحقا. وهكذا، فإن التصور الأولي لمجموعة البريك من قبل المجتمع المالي العالمي والصحافة الدولية وحتى حكومات الدول المركزية سلط الضوء على وظيفة هذه الاقتصادات الأربعة بالنسبة للاقتصاد العالمي كمصادر للمواد الخام والمنتجات الصناعية بأسعار منخفضة، ولكن أيضًا كمصدر رئيسي، مصدر عوائد مرتفعة للاستثمارات الموجهة إلى هذه الدول[1].

---

(١) د. إبراهيم حسين. (٢٠٢١). تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة: الفعالية والجاذبية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، سبق ذكره، ص٣٦٦.

يعتمد النمو الاقتصادي العالمي بشكل كبير على نمو الدول النامية وتشير التقارير الاقتصادية لعام ٢٠١٨ إلى أن نمو الاقتصاد العالمي يعتمد إلى حد كبير على تنامي اقتصاديات الدول النامية، حيث تسجل هذه الدول نموًا اقتصاديًا بنسبة ٤.٧٪، بينما ينمو العالم بمعدل ٣.٧٪. بالإضافة إلى ذلك، تبين أن اقتصادات دول البريكس تنمو بنسبة ٣.٥٦٪ في المتوسط في عام ٢٠١٧. وينعكس هذا أيضًا في الكتلة الاقتصادية لدول البريكس. مصطلح البريكس صاغه أونيل[1] قارنها بمجموعة السبع، وسلطت دراسته الضوء على مصطلح الاقتصادات الرائدة المستقبلية في العالم. وأصبح هذا اقتراحًا قويًا لتأسيس كتلة البريكس الاقتصادية. ودخلت حيز التنفيذ منذ عام ٢٠٠٩ عندما عقدت القمة الأولى في يكاترينبرج بروسيا. علاوة على ذلك، فقد عقدت القمة العاشرة في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا ٢٠١٨ حتى الآن.

وفي وقت لاحق، تمت إضافة جنوب أفريقيا في عام ٢٠١٠ وأصبح المصطلح بريكس. في أبحاث ساكس، كان من المتوقع أنه على مدى الخمسين عامًا القادمة، ستصبح اقتصادات البريكس القوى الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد العالمي. وتوقعوا أيضًا أنه بحلول عام ٢٠٥٠، ستكون الاقتصادات الصناعية/ المتقدمة الوحيدة الموجودة بين أكبر ستة اقتصادات عالمية هي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول البريكس من حيث الدولار الأمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١؛ انضمت روسيا إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١٠؛ والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا هي الأعضاء المؤسسين لمنظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٥. علاوة على ذلك، قد تؤثر اقتصادات البريكس على مفاوضات منظمة التجارة العالمية من خلال تشكيل أجندة التجارة العالمية. عادة، يكون للدول المتقدمة تأثير على مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ولكن منذ إنشاء مجموعة البريكس، أصبحت أصوات الدول النامية قوية. بالإضافة إلى ذلك، في عام ٢٠١٧، كانت حصص التجارة العالمية للبلدان على النحو التالي: حصة الصادرات العالمية للصين (١٢.٨٪)؛ روسيا (٢٪)؛ الهند (١.٧٪)؛ والبرازيل (١.٢٪)؛ بينما تبلغ حصة الصين ١٠.٢٪)؛ الهند ٢.٥٪؛ روسيا ١.٣٪؛ والبرازيل ٠.٩٪ من حيث حصة الواردات العالمية وفقًا لمنظمة التجارة العالمية[2].

في السنوات القليلة الماضية، أصبحت دول بريكس مركزًا رئيسيًا لإنتاج السلع والخدمات وسوقًا استهلاكيًا محتملاً بالإضافة إلى كونها محورًا لتدفقات رأس المال من دول أخرى. كما لعبت دورًا مهمًا في شؤون الاقتصاد العالمي، خاصة بعد الأزمة المالية حيث ساهمت بشكل قوي في صياغة السياسة الاقتصادية الكلية حتى في منتدى العشرين. وتوجد أهمية هذه الدول كقوى اقتصادية صاعدة، وأنها تعافت بسرعة من الأزمة المالية

(1) O'neill, J. (2001). Building better global economic BRICs (Vol. 66, pp. 1-16). New York: Goldman Sachs.
(2) World Trade Organization (WTO): World Trade Report (WTR) (Geneva: WTO, 2018).

مقارنةً بالدول المتقدمة بسبب مواردها الكبيرة، وأعداد سكانها، وزيادة توفر عناصر الإنتاج. تملك دول بريكس موارد طبيعية وأراضي شاسعة، إذ تأتي روسيا في المرتبة الثانية عالميًا من حيث المساحة تليها الصين وجنوب أفريقيا والهند. لدى روسيا احتياطيات ضخمة من النفط والغاز، بينما الصين لديها ١٢٪ من الموارد المعدنية العالمية، والبرازيل غنية بالزراعة والموارد الطبيعية مثل القهوة وقصب السكر وفول الصويا وخام الحديد والنفط، وتطورت الهند في التصنيع وهي مزود خدمات قوي. ارتفعت حصة بريكس من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة من ١٠٪ و٤٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٢٥٪ و١٥٪ في عام ٢٠١٠ ثم ١٨.٣٪ في عام ٢٠١٦. وفي القمة السادسة التي عقدت في فورتاليزا، البرازيل، في يوليو ٢٠١٤، أكد قادة بريكس على أهمية التجارة الدولية ودعوا إلى خطة عمل لتعزيز العمل في مجال التجارة والاستثمار. تشكل هذه الدول ٢٠٪ من التجارة العالمية وتولد أكثر من ٤٠٪ من النمو الاقتصادي العالمي. كما قرر القادة تأسيس البنك الجديد للتنمية (NDB) لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة برأس مال أولي قدره ١٠٠ مليار دولار وترتيبات احتياطية قيمتها ١٠٠ مليار دولار. وتم تأسيس البنك الجديد للتنمية يعد علامة صحية للتعاون والتطور الاقتصادي المستقبلي لدول بريكس[١].

وركزت قمة بريكس (٢٠١٧) على زيادة التعاون التجاري بين الدول المشاركة. الآن تلعب جميع هذه الدول دورًا مهمًا في الشؤون العالمية وهي أعضاء نشطون في المنظمات الإقليمية والدولية بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين وإطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، بين آخرين. في قمة مؤخرًا في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا (٢٠١٨)، والتي حضرها رؤساء الدول الخمسة، تقرر زيادة الشراكة لتعظيم المكاسب الناشئة عن الثورة الصناعية الرابعة. وتشكيل بريكس لم يكن وهمًا، وقد نجحت هذه الدول مع غيرها من الدول النامية في تغيير هيكل القوى داخل منظمة التجارة العالمية والتأثير على جولة الدوحة. أظهرت الدول الناشئة، وخاصة الهند والصين والبرازيل، تعاونًا كبيرًا وتحديت القوى التقليدية التي كانت تهيمن على نظام التجارة العالمية[٢].

تشير الدراسات الحديثة إلى أن تحرير التجارة قد يزيد النمو الاقتصادي من ١ إلى ١.٥٪، ويمكن أن يرفع الدخل بنسبة ١٠ إلى ٢٠٪ خلال عشر سنوات. منذ ١٩٩٠، ساهمت التجارة في رفع الدخل العالمي بنسبة ٢٤٪، وبنسبة ٥٠٪ للطبقة الفقيرة. وأسهمت هذه الزيادة في دخل الأفراد في الحد من الفقر. وفي الدول النامية، تنتشر التحديات مثل الحواجز التجارية، والضوابط التنظيمية غير المواتية، وضعف البنية التحتية مما يحد من

(1) Wani, S. H. (2023). Gravity Model Approach: An Empirical Application with Implications for BRICS Countries. The Indian Economic Journal, 00194662221137267.
(2) Wani, S. H. (2023). Gravity Model Approach, opcit.

فرص الوصول إلى الأسواق العالمية. من جانبه، يساعد البنك الدولي هذه الدول على تجاوز تلك العوائق. التجارة الدولية مهمة للتنمية المستدامة ويمكن أن تساهم في مواجهة تحديات تغير المناخ، مثل تعزيز استخدام السلع والتقنيات البيئية. نحتاج إلى معايير الاستدامة مع الحفاظ على التجارة المفتوحة. كما يجب ضمان مشاركة الدول النامية في تشكيل القواعد الجديدة لضمان أن تكون فعالة بالنسبة لها[١].

خصائص تجمع البريكس

ويمكن تلخيص أهم خصائص تجمع البريكس الاقتصادية والاجتماعية في النقاط التالية[٢]:

- قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة البريكس عام ٢٠٢٣ هي ٢٥.٨ تريليون دولار، مقارنة بـ ٩.١١ تريليون دولار في عام ٢٠١٠.
- نسبة الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس من الناتج العالمي في ٢٠٢٣ بلغت ٧.٢٤٪.
- تسجيل نمو في التبادل التجاري بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٢ بنسبة ٩٥.٢٪، بقيمة ٥٢.١٠ تريليون دولار لعام ٢٠٢٢.
- نسبة الصادرات السلعية والخدمية لدول البريكس من الصادرات العالمية في ٢٠٢٢ هي ١٨.٣٪.
- نسبة الواردات السلعية والخدمية لدول البريكس تشكل ٢.١٦٪ من إجمالي الواردات العالمية في ٢٠٢٢.
- نسبة الناتج المحلي الإجمالي للصين من ناتج دول البريكس ارتفعت من ٦.٦٨٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣.٦٪ في ٢٠٢٣.
- قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة البريكس عام ٢٠٢١ بلغت ٤٤.١٪، مقارنة بـ ٨٤ مليار دولار في عام ٢٠٠١.
- عدد سكان دول مجموعة البريكس في ٢٠٢٢ بلغ ٢.٣ مليار نسمة، مقارنة بـ ٧.٢ مليار في ٢٠٠٠.
- استثمارات دول البريكس في مصر بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣ تصل إلى ٣٥٥ مليار دولار.
- حجم التبادل التجاري بين مصر وتكتل البريكس بأعضائه الجدد عام ٢٠٢٢ هو ١٧.٤ مليار دولار.
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال العام المالي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ بلغ حوالي ٦.٦٪.
- السعودية والإمارات والهند والصين كانت من أول الوجهات للسلع المصرية ضمن مجموعة البريكس في ٢٠٢٢، بقيمة تُقدر بحوالي ١.٨ مليار دولار مجتمعة.

---

(1) Www.worldbank.org
(2) IDSC: at: https://www.idsc.gov.eg/Various%20Reports/

تاريخ وأهداف تجمع البريكس

وكما تمت مناقشته باستفاضة في الأدبيات[1]، تم توحيد استخدام الاختصار، وأخيرًا، ساعد في تشجيع تنظيم اجتماعات حكومات هذه البلدان بهدف إقامة مناقشات على الاقتصاد العالمي. وعقدت القمة الأولى في يكاترينبرج بروسيا عام ٢٠٠٩، وركزت على الحاجة إلى إصلاحات في النظام المالي الدولي، لكن تمت مناقشة موضوعات أخرى أيضا، مثل التجارة الدولية والأمن الغذائي والطاقة المتجددة. وفي عام ٢٠١١، تمت دعوة جنوب أفريقيا للانضمام إلى المجموعة، وإنشاء البريكس.

ومن الواضح بالتالي أن هذه المجموعة، التي تشكلت في المقام الأول ككائن يعتبره المستثمرون العالميون مصدراً للأصول ذات العائد المرتفع، قامت تدريجياً بهيكلة نفسها ككيان. في البداية، كان القصد هو مزامنة مطالب البلدان داخل المؤسسات المتعددة الأطراف "القديمة" (وأبرزها منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي)، ولكن في فترة زمنية قصيرة نسبيا، تمكنت المجموعة من إنشاء مؤسسات جديدة (بنك التنمية الجديد – NDB وترتيب احتياطي الطوارئ – CRA1). بعد أن أصبحت دول البريكس لاعبًا مهمًا في الحوارات الدولية، فإنها تنقل رسالة واضحة للغاية مفادها أنها لن تقبل الدور الذي فرضه عليها الاقتصاد العالمي، وتريد أن تكون أطرافًا فاعلة في الساحة السياسية والاقتصادية الدولية. وتبرر هذه الرغبة حقيقة أن دول البريكس تمثل مجتمعة أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم، وثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وربع مساحة اليابسة في العالم. لقد تم تنظيم المجموعة في البداية حول برنامج إنكار الوضع الراهن، وبالتالي فإن التحدي الحالي الذي يواجها يتلخص في بناء أجندة اقتصادية إيجابية، مع مقترحات حول النظام الدولي، فضلاً عن العلاقات بين الدول الخمس[2].

وعندما نحلل إمكانيات وتحديات تطور هذه الكتلة، نرى، أولا وقبل كل شيء، أن العلاقات الاقتصادية بين الدول الخمس تنمو بسرعة كبيرة، لكن ذلك يرجع أساسا إلى أهمية الصين. ومن هنا، يمكن أن نفهم أن بناء مجموعة البريكس أمر أساسي للبحث عن نظام دولي جديد، ولكن عليه أن يتعامل مع خطر خلق (أو إعادة إنتاج) عدم التماثل داخل الكتلة نفسها. ومع أخذ هذا في الاعتبار، فمن الأهمية بمكان تطوير البحوث التي تهدف إلى

(1) Batista Jr. P. N. (2021). The BRICS and the financing mechanisms they created: Progress and shortcomings. Anthem Press.
Monyae D., Ndzendze B. (Eds.) (2021). The BRICS order assertive or complementing the West? Palgrave Macmillan.
(2) De Conti B, Diegues AC (2022) Foreign direct investments in the BRICS countries and internationalization of Chinese capital. BRICS Journal of Economics 3(3): p129.

فحص التكامل بين دول البريكس (وتطوره مع مرور الوقت) من خلال عدسات مختلفة لدراسة درجة وخصائص هذا التكامل. إلى جانب الأعمال الأخرى المثيرة للاهتمام التي تساهم في هذا الجهد[١].

تختلف دول البريكس على أساس أن لغتها وثقافتها وخلفيتها وبنية اقتصاداتها ليست متشابهة. ومع ذلك، لديهم قاسم مشترك؛ أي أنها تقع جميعها في منتصف طريق التطوير. وفي عام ٢٠٠٩، تقلصت الاقتصادات الكبيرة مثل اليابان وألمانيا بنسبة تصل إلى ٦٪، حيث ظلت البرازيل ثابتة، وكانت الصين ٨.١٪، والهند ٥.٩٪[٢]. تغطي الدراسة الحالية أسرع خمسة اقتصادات ناشئة، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. وقد أدت الزيادة الكبيرة في النمو الاقتصادي إلى خلق اقتصادات انتقالية وصناعية مثل اتحاد البريكس على مدى العقود الماضية. دول البريكس هي دول نامية سريعة النمو وتحدث تأثيرًا أكبر على البيئة[٣]. ومن بين دول البريكس، تلعب الهند والصين دورًا مهمًا في الإنتاج العالمي، كما أن البرازيل وروسيا خبيرتان في موارد الطاقة والمواد الخام[٤].

ثانيا: أهداف تجمع البريكس

تتطلع مجموعة البريكس إلى تأسيس وضع متميز على الصعيد العالمي، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية الجارية التي تشهد تناقص نفوذ الاقتصاديات المتقدمة وصعود الاقتصاديات الناشئة، وهو ما يمهد لنشوء نظام عالمي متعدد الأقطاب، تبرز فيه مجموعة البريكس. تتشكل أهداف المجموعة، الداخلية والخارجية، كالآتي:

١ـ أهداف داخلية:

تعكس الأهداف الداخلية الخطوط العريضة للسياسات العامة للمجموعة، وتشمل[٥]:

– إقامة تكامل سياسي واقتصادي بين الدول الأعضاء لتحقيق توازن عالمي وتفكيك سياسة القطبية الأمريكية السائدة.

---

(1) Sholokhova M. (2020). Investment cooperation in the BRICS countries. BRICS Journal of Economics, 1 (4), p24.

(2) Zakarya GY, Mostefa BELMOKADDEM, Abbes SM, Seghir GM, (2015), Factors affecting CO2 emissions in the BRICS countries: a panel data analysis. Procedia Economics and Finance 26, p114.

(3) Akpan, U., Isihak, S., & Asongu, S. (2014). Determinants of foreign direct investment in fast-growing economies: a study of BRICS and MINT. African Governance and Development Institute W.P./14/002, p1.

(4) Mohanty, S., Sethi, N. The energy consumption-environmental quality nexus in BRICS countries: the role of outward foreign direct investment. Environ Sci Pollut Res 29, 19714–19730 (2022).

(٥) د. إيهاب محمد أبو المجد عياد، (أكتوبر ٢٠٢٣) الإقليمية الجديدة وإعادة توازنات القوى في النظام الدولي، مجموعة البريكس وإعادة الصياغة الجيواستراتيجية. مجلة كلية السياسة والاقتصاد. العدد العشرون.

– دفع التعاون المتعلق بالتنمية المستدامة وتطوير البنية التحتية وضمان الأمن الغذائي عبر مشاريع تنموية.

– إقامة هياكل مالية تكميلية للنظام المالي الدولي لتحقيق استقلالية عن هيمنة الدولار ودعم النمو العالمي، وتوفير موارد بنك تنمية البريكس للأعضاء وللدول النامية.

– تطوير استراتيجية تنموية طويلة الأمد، وإنشاء منتدى للطاقة وبنك احتياطي للوقود ومعهد سياسات لتعزيز أمن الطاقة للمجموعة.

– تعميق التعاون الاقتصادي بين الأعضاء وتعزيز التجارة الداخلية ورفع مستوى جودتها.

– إنشاء شبكة إنترنت مخصصة للبريكس لضمان خصوصية البيانات ومنع التجسس الأمريكي.

– تقديم قروض بعملات وطنية للحد من الاعتماد على الدولار الأمريكي.

٢ـ أهداف خارجية:

أما الأهداف الاستراتيجية التي دفعت لتأسيس المجموعة، وتشمل[1]:

– توحيد مواقف البريكس في المحافل الدولية لإعادة تشكيل قطب عالمي جديد يخفف من هيمنة القوة الأحادية.

– دعم استراتيجيات إصلاح الاقتصاد العالمي مع مجموعة الـ٢٠ والمؤسسات المالية العالمية.

– تعزيز التنسيق بين دول البريكس في الأمم المتحدة والمحافل الأخرى للحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

– تبني مواقف موحدة ضد السياسات الغربية المتعلقة بالنزاعات الدولية كالأزمة السورية والقضية النووية الإيرانية.

– رفض الجهود الموجهة لعزل روسيا الاتحادية على خلفية الصراع في أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم.

– معارضة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية والتجسس الإلكتروني الأمريكي.

– السعي لمواجهة الفقر والفساد والأمراض المعدية، وتحقيق التعاون في هذا الإطار خاصة في مناطق مثل أفريقيا.

– دفع الاندماج بين الأسواق الإقليمية للاتحاد الأوراسي وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

من خلال هذه الجهود، تسعَى البريكس لأن تكون محورًا لنظام عالمي جديد متعدد الأقطاب ينطلق من قوتها السياسية والاقتصادية ونموها السريع.

---

(1) Monyae D., Ndzendze B. (Eds.) (2021). The BRICS order assertive or complementing the West? Palgrave Macmillan.

٣ـ توسع تكتل البريكس بضم دول ناشئة

شهد تجمع البريك تحولاً بالغ التأثير مع انضمام جنوب أفريقيا، رغم تحدياتها الاقتصادية، نظراً لأهمية موقعها الاستراتيجي[١]. وقد أثار قرار انضمامها استغراب العديد من المحللين بسبب التباين الاقتصادي الكبير بينها وبين بقية الدول الأعضاء. "جيم أونيل" نفسه عبّر عن دهشته من هذه الخطوة، ذاكراً أنه من الصعوبة بمكان توضيح أسباب موافقة البريك على هذا الالتحاق، مشيراً إلى أن الاقتصاد الجنوب أفريقي لم يبلغ بعد الحجم الكافي الذي يؤهله لمنزلة العضوية في البريك دون تطور في الإنتاجية وزيادة في معدلات النمو السكاني[٢].

وهناك اقتصادات بديلة ذات مقومات قد تبرر التوسعة المحتملة لبريك أكثر من جنوب أفريقيا، كما يشير "أونيل". من ضمن هذه الدول نجد كوريا الجنوبية، تركيا، المكسيك وإندونيسيا، جميعها تتمتع بناتج محلي إجمالي يفوق اقتصاد جنوب أفريقيا مرتين أو ثلاث، بالإضافة إلى قاعدة سكانية أوسع[٣]. على الجانب الآخر، تسلط دولة جنوب أفريقيا الضوء على جهودها لجذب التمويل من تجمع البريكس لتطوير البنية التحتية الأفريقية، وقد أشار الرئيس "جاكوب زوما" في قمة بريكس ٢٠١١ إلى القدرة على تسخير احتياطيات البريكس المالية لاستجابة لمطالب أفريقيا في استثمارات كبيرة النطاق للتطوير البنيوي والصناعي التي ينبغي أن تلفت نظر مجتمع الأعمال لبريكس، وأعاد "زوما" التأكيد على هذه الدعوة خلال اجتماع في آب/ أغسطس ٢٠١٣ لتشجيع الشراكات الهادفة إلى تطوير المسارات التجارية في أفريقيا، خاصة الطرق وشبكات السكك الحديدية[٤].

تبرز الفوارق الواضحة بين جنوب أفريقيا ونظائرها ضمن تجمع البريكس عند المقارنة من حيث الأداء الاقتصادي والتعداد السكاني. حققت جنوب أفريقيا نمواً اقتصادياً بنسبة ١.٥٪ سنوياً بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧، بينما كان متوسط النمو للبريكس حوالي ٥.٣٪، مع أن بعض الدول مثل الصين والهند قفزت نسبة نموهما إلى ١٥.٧٪. الاقتصاد الجنوب أفريقي يشكل تقريباً ١٦٪ من إجمالي إنتاج قارة أفريقيا مع العلم أن جنوب أفريقيا تجمع بين سكانها حوالي ٥٦ مليون نسمة فقط، مقارنة بإجمالي القارة الذي يضم ١.٢ مليار نسمة، هذه

---

(١) د. عبد الرحمن علي عبدالرحمن. (٢٠١٩). الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص ٢٢.

(٢) د. ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبد الحميد: (٢٠١٦)، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس BRICS أنموذج، مجلة جامعة النهرين، العدد ٤٥، ص١.

(3) Alejandro Jesús Palacios Jiménez, (2019), South Africa's role in the BRICS, Center for Global Affairs & Strategic Studies, Universidad de Navarra, Spain, 29 March, p 3.

(4) Elizabeth Sidiropoulos & Cyril Prinsloo & Luanda Mpungose & Neuma Grobbelaar, (July 2018), BRICS, AFRICA AND GLOBAL ECONOMIC GOVERNANCE ACHIEVEMENTS AND THE FUTURE, GEGAfrica Policy Briefing, p 24.

الإحصائيات قد تبرز الأسباب وراء قبول البريكس لعضوية جنوب أفريقيا. ومع ذلك، تبرز نيجيريا ومصر كقوى اقتصادية رائدة ضمن القارة بناتج محلي يشكل ١٧٪ و١١٪ من إجمالي الناتج الأفريقي على التوالي[١].

في السياق ذاته، دارت النقاشات حول إمكانية توسيع البريكس أو إعادة هيكلتها بإضافة دول ذات خصائص اقتصادية مماثلة. تناولت بعض التقارير إمكانية دعوة دول مثل الأرجنتين، المكسيك، وإندونيسيا للانضمام للتجمع لما لديهم من موارد طبيعية ضخمة وأسواق واعدة. على سبيل المثال، جرت دعوة الأرجنتين لحضور قمة في جنوب أفريقيا في ٢٠١٨، واعتُبر هذا الحدث خطوة أولى نحو احتمال الانضمام، كذلك، تمت مناقشة إضافة المكسيك إلى التجمع في قمة بريكس التي عقدت في شيامن في سبتمبر ٢٠١٧، وتمت الإشارة إلى إندونيسيا كمرشحة محتملة لعضوية البريكس[٢].

وفي التقرير الأول لشركة برايس ووترهاوس كوبرز عن العالم في عام ٢٠٥٠، تم التنويه إلى أهمية سبعة اقتصادات ناشئة مدرجة ضمن المجموعة E7، والتي تضم دول BRIC بالإضافة إلى إندونيسيا، المكسيك وتركيا، ويقابلها في الجانب الآخر مجموعة السبعة G7. في العام ٢٠٠٩، اقترح "نوريل روبيني" و"مورجان ستانلي" استبدال روسيا بإندونيسيا ضمن عضوية البريك، نظراً للنمو الاقتصادي القوي وتحسين البنى الاجتماعية والسياسية هناك. وأشارت دراسات مختلفة إلى إمكانية امتداد البريكس ليشمل دولاً أخرى ككازاخستان أو كوريا الجنوبية، أو الانفتاح على مجلس التعاون الخليجي، أو توسيع العضوية ليشمل دول شرق أوروبا وتركيا. تتفق هذه الدراسات على السمات الاقتصادية المشتركة، لكنها لا تقدم تفصيلات كافية للتفاعلات العملية المتوقعة بهذا الشأن[٣].

وتعد جنوب أفريقيا عضوًا يمتلك خصائص تختلف عن باقي دول تجمع البريكس بدءًا من النواحي الاقتصادية والديموغرافية، حيث شهدت الدولة نموًا اقتصاديًا بمعدل سنوي قدره ١.٥٪ من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧، بينما سجلت دول البريكس كتجمع معدل نمو بنحو ٥.٣٪، مع تفوق دول مثل الصين والهند وصولاً لحوالي ١٥.٧٪ لكلٍ منهما خلال نفس المدة. ومن الملاحظ أن جنوب أفريقيا تأتي بناتج محلي إجمالي يبلغ تقريبًا ربع الناتج الروسي، أضعف اقتصاديات التجمع. وبالنسبة للتعداد السكاني، يظهر تأخر جنوب أفريقيا مقارنة بروسيا (٥٦ مليون مقابل ١٤٤ مليون نسمة). على الرغم من ذلك، تتميز جنوب أفريقيا بدين عام أقل بكثير

---

(١) د. عبد الرحمن علي عبدالرحمن. (٢٠١٩). سبق ذكره، ص٢٢.

(٢) د. إبراهيم حسين. (٢٠٢١). تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة: الفعالية والجاذبية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، سبق ذكره، ص٣٦٦.

(3) Ekaterina Y. Arapova, (2019), The "BRICS Plus" as the First International Platform Connecting Regional Trade Agreements, Asia-Pacific Social Science Review, 19(2).

من نظيرتها الروسية. من المثير للاهتمام أن جنوب أفريقيا تساهم بـ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا، مما يشكل حوالي سدس الإنتاج السنوي للقارة كاملة، وهذا ربما كان دافعًا للبريكس لقبول عضويتها، علمًا بأن تأثيرها الاقتصادي داخل القارة لا يزال غير واضح بالنظر إلى التحديات من دول مثل نيجيريا ومصر(١).

وتناولت الدراسات مسألة تكامل اقتصاديات دول البريكس وتأثير التكامل على التجارة والاستثمارات. وبعضها استعرض إمكانية توسع التجمع أو إعادة هيكلته بناءً على تحديد بلدان ذات خصائص متشابهة، مع معدلات نمو اقتصادي مماثلة وقيمة سوقية كبيرة للشركات. وفقًا لبعض التوقعات، قد تواصل البريكس التوسع بضم دول جديدة مثل الأرجنتين، التي تشارك البرازيل مميزات مثل الإمكانات التنموية ووفرة الموارد الطبيعية، بالإضافة لقطاع زراعي متطور. أيضًا تم ذكر المكسيك وإندونيسيا كمرشحين محتملين للانضمام للبريكس(٢).

وقد ألقت شركة Price water house Coopers الضوء على مجموعة E7، التي تتألف من سبع اقتصادات ناشئة كبرى، مما يضع تنافسية مع "مجموعة السبع" G7. اقترح في عام ٢٠٠٩ استبدال روسيا بإندونيسيا لتصبح BIICs أو BICIs من قبل نوريل روبيني و"مورجان ستانلي"، بناءً على المؤشرات الاقتصادية والسياسات المالية لإندونيسيا. كما تم اقتراح شمل دول أخرى مثل كازاخستان أو كوريا الجنوبية تحت مسمى BRICK، أو دمج البريك مع أعضاء في الشرق الأوسط مثل مجلس التعاون الخليجي ليصبح BRICA، أو مع دول شرق أوروبا وتركيا ليكون(٣).

المبحث الثاني
مفهوم ومحددات وآثار التكامل الاقتصادي

أولا: تعريف التكامل الاقتصادي

تبلور مفهوم التكتلات الاقتصادية بدأ تأسيس التكامل الاقتصادي يقوده اتحاد دول يشتركون في قواسم اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية قوية نحو غاية اقتصادية موحدة، حيث تتفق هذه الدول على اعتماد سياسات اقتصادية وتجارية مشتركة تلزم كافة الأعضاء(٤).

أبرز مفاهيم التكامل:

التحالف الاقتصادي:

بمعنى الكلمة: يُعرف التكتل بأنه تجمع لمكونات معينة، أو اتحاد عدة عناصر مختلفة بهدف أداء دور محدد. تعريفاً مصطلحياً: هو تجمع لعدد من الشركات ذات الإنتاج المتنوع، ويمكن النظر إليه كسلسلة من الاتفاقات

---

(١) د. إبراهيم حسين. (٢٠٢١). تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة: الفعالية والجاذبية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، سبق ذكره، ص٣٦٦.

(2) Ekaterina Y. Arapova, (2019), Opcit.

(3) Laurence Daziano, (2014), THE NEW WAVE OF EMERGING COUNTRIES, The Fondation pour l'innovation politique Fondapol, France, November.

(٤) معلم، أم البنين. (٢٠٢٢). دور تكتل البريكس في النظام الدولي. رسالة دكتوراة. جامعة الحاج لخضر-باتنة ١. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية، ص ١٠.

بين مجموعة من الكيانات تهدف إلى تحقيق أقصى فائدة مشتركة مع التطلع لتكامل مصالح هذه العناصر على مر الزمن بدلاً من التنافس بينها[١].

نظرية التكتلات الاقتصادية: "تمثل مستوى من درجات التكامل الاقتصادي الذي يحصل بين مجموعات من الدول التي تجمعها العديد من المصالح الاقتصادية المشتركة، وذلك بهدف زيادة وتعظيم هذه المصالح وتوسيع حجم التجارة البينية الدولية."

ثانيا: صفات التجمعات الاقتصادية

التكتلات الاقتصادية تتميز بخصائص عدة، يمكن تلخيصها على النحو التالي[٢]:

- قدرة كبيرة من حيث الموارد والإنتاج، إضافة إلى اتساع الأسواق الاستهلاكية والإنتاجية، تنوع البنية الاقتصادية، وغزارة الكثافة السكانية.
- حركة حرة لتداول السلع والخدمات والموارد البشرية ورؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول الأعضاء.
- تحقيق ميزات ومنافع يصعب على دولة مستقلة تحقيقها بمفردها.
- صياغات تكاملية أكثر تعقيداً وتشابكاً من حيث البنية والمدى الجغرافي.
- تشجيع الفكر الاقتصادي الحر واقتصادات السوق.
- عمليات مركبة ذات أبعاد متعددة تغطي مجالات مختلفة وتستهدف أهداف اقتصادية وسياسية وصفت بأنها استراتيجية وليست فقط تجارية.
- استغلال أكثر فاعلية لمهارات الفنيين والقوى العاملة على نطاق أوسع.
- تنويع وزيادة فرص استخدام الموارد ورفع القدرة على استغلالها تجارياً في قطاعات الإنتاج المختلفة.

ثالثا: أهداف التكتلات الاقتصادية

تحمل التكتلات الاقتصادية مجموعة من الأغراض المتنوعة التي ليست كلها اقتصادية بحتة، لكن تضم أيضاً جوانب سياسية، اجتماعية، وحتى عسكرية، ومن هذه الأهداف[٣]:

- الغايات الاقتصادية:

- تعزيز معدلات النمو الاقتصادي: الحرص على تشجيع الاستثمار وتوسيع نطاقه، مما يؤدي لزيادة الطلب على المنتجات وبالتالي تحفيز الاستثمار.

---

(١) د. إكرام عبد الرحيم، (٢٠٠٢) التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي –العولمة التكتلات الاقتصادية البديلة–، مكتبة مدبولي، القاهري، مصر، ص٤٠.

(٢) د. عبد القادر بابا، عبد القادر دوي، (٢٠١٧) تحديات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التكتلات الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد الثامن، جامعة تيارت، ديسمبر، ص ٠٩٩.

(٣) د. إكرام عبد الرحيم، (٢٠٠٢)، مرجع سبق ذكره.

- توسيع حجم السوق وتحقيق اقتصاد

والشق الأول من عملية التكامل الاقتصادي يتضمن تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء، مركزًا على التبادل التجاري للسلع، حيث يساهم الاتحاد الجمركي في إلغاء الرسوم التجارية بين الدول الأعضاء وفرض سياسة جمركية موحدة أمام الغير لتحقيق الشروط الأولية. بالمقابل، ينصب الشق الثاني على قضايا انتقال العوامل الإنتاجية—العمل، رأس المال المادي والبشري، والتكنولوجيا—بين الدول الأعضاء، ما يؤدي إلى إعادة توزيع هذه العوامل بما يعزز الإنتاجية ويحول الدول إلى سوق موحدة حيث يمكن للعمال التنقل بحرية وتتاح لرؤوس الأموال العمل على نطاق واسع[١].

كمثال بارز، تقدم السوق الأوروبية المشتركة التي أنشئت بموجب توقيع معاهدة روما من قِبل فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا ودول البينيلوكس نموذجًا لفعالية الأسواق المشتركة. سعت المعاهدة إلى تأسيس إجراءات لتحقيق وظائف السوق المشتركة، تشمل[٢]:

- إزالة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على الواردات والصادرات كخطوة تماثل إنشاء منطقة تجارة حرة.
- إلغاء جميع القيود المتعلقة بحرية تنقل العمالة والرأسمال.
- إرساء سياسة مشتركة في مجالات الزراعة والنقل.
- تطوير نظام يضمن المنافسة الشاملة.

فيما يتعلق بالوحدة الاقتصادية، فهي تمثل القمة في سلم التكامل الاقتصادي، حيث يمكن تسليط الضوء على العلاقة بينها وبين السوق المشتركة من خلال الصيغة البسيطة:

الوحدة الاقتصادية = السوق المشتركة + تنسيق سياسات اقتصادية بين الدول الأعضاء.

عليه، تشكل الوحدة الاقتصادية مزيجًا من إلغاء القيود على تبادل السلع وعوامل الإنتاج عبر المنطقة وتحقيق التوافق بين السياسات الاقتصادية لتقليل التمييز الناجم عن الاختلافات القائمة بين الدول الأعضاء. وهكذا، يحدث الابتعاد عن القيود الجمركية ويشهد الانتقال السلس للبضائع وعوامل الإنتاج مع درجة ما من توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية، مما يوفر مرحلة متقدمة من دمج الأسواق. وتقوم الوحدة الاقتصادية عندما تستخدم الدول الأعضاء عملة مشتركة موحدة تتخذ في التداولات الاقتصادية.

والتكامل النقدي يعبر عن: "مجموعة الترتيبات التي تهدف إلى تيسير المدفوعات الدولية عبر استبدال العملات الوطنية للدول الأعضاء بعملة مشتركة تستخدم في المنطقة التكاملية." يشكل التكامل النقدي عنصرًا رئيسيًا في عملية التكامل الاقتصادي لأنه يعالج الصعوبات النقدية المحتملة التي قد تعيق الأشكال المختلفة من

---

(١) معلم، أم البنين. (٢٠٢٢). مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

(٢) د. أبوزيد، عبدالمعطي. (٢٠٢٣). مصر والبريكس: منافع متبادلة. آفاق آسيوية، ٧(١٢)، ص ١٠.

التكامل من تحقيق أهدافها. ويُعتبر التوحيد النقدي توسعًا لمفهوم التكامل الاقتصادي، فهو يؤدي إلى تفويض عملة موحدة للتداول في كل أنحاء المنطقة المعنية[١].

ويلزم الوصول إلى مرتبة التجمعات الاقتصادية بين الدول المختلفة خطوات متتالية لبناء أركان هذا النوع من الاتحادات. في كل خطوةٍ، تُلغي الدول القيود التجارية المتبادلة أو تعمل على تخفيفها لتحقيق وحدة اقتصادية متكاملة. تلك المراحل قد تشمل الآتي[٢]:

١. الاتفاقية التجارية التفضيلية:

تمثل خطوة أولى تتفق فيها دول معينة على إزالة عوائق تحد من تداول السلع بينها، كإلغاء نظام الحصص الجمركية أو منح امتيازات جمركية متبادلة، وذلك بغية التفضيلات التجارية وتخفيض أو إلغاء الرسوم بين تلك الدول. هذه الاتفاقية هي المرحلة الأولى نحو تكامل أعمق كما هو الحال في النظام التفضيلي للكومنولث الذي تأسس بين بريطانيا ومستعمراتها السابقة.

٢. منطقة التجارة الحرة:

في هذه المرحلة، تتحد دول في اتفاقية للتخلص من الرسوم الجمركية التي تقيد التبادل التجاري بينها دون التأثير على علاقاتها التجارية مع الدول خارج الاتفاقية. كل دولة تمارس حريتها في تحديد سياساتها التجارية مع غير الأعضاء. ومن الأمثلة على ذلك مناطق التجارة الحرة كما في نافتا بين أمريكا وكندا والمكسيك.

٣. الاتحاد الجمركي:

يتخطى هذا الشكل من التكامل منطقة التجارة الحرة بإضافة سياسة جمركية موحدة تُطبق على الواردات من خارج دول الاتحاد. يضم الاتحاد الجمركي خطوات كوضع سياسة تجارية مشتركة وإلغاء التعريفات الجمركية الداخلية، والتنسيق لعدم إبرام اتفاقيات جمركية منفصلة مع العالم الخارجي، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي واتحاده الجمركي مع تركيا.

٤. السوق المشتركة:

هي المرحلة التي تتوسع فيها مجالات التكامل لتشمل الاتحاد الجمركي إضافةً إلى تحرير حركة عوامل الإنتاج. تشمل المرحلة إجراءات مثل تحرير انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات بين الدول المتحدة، تعزيزًا لاندماجها الاقتصادي.

وهذا المسار المتدرج يعزز في كل خطوة من مستوى الترابط والتعاون الاقتصادي، مما يمهد الطريق لوحدة اقتصادية شاملة وفعّالة.

---

(١) د. أبوزيد، عبدالمعطي. (٢٠٢٣)، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

(2) Elizabeth Sidiropoulos & Cyril Prinsloo & Luanda Mpungose & Neuma Grobbelaar, (July 2018), Opcit.

ويُعتَبر الاتحاد الأوروبي نموذجاً متقدماً لمراحل التكامل الاقتصادي، ويشكل مثالاً للسوق المشتركة. بدأت الرحلة نحو هذا الاتحاد عندما اتحدت ست دول أوروبية في الأساس، ومن ثم توسع الاتحاد ليشمل ٢٧ دولة في النهاية. سنة ١٩٩٩ شهدت بزوغ عملة أوروبية موحدة، اليورو، التي شرعت في التداول إلى جانب العملات الوطنية للدول الأعضاء. وقد مهدت فترة انتقال استمرت حتى عام ٢٠٠٢ لانسحاب العملات الوطنية تدريجياً، ليصبح اليورو فيما بعد العملة الأساسية للتعاملات بين الدول الأعضاء وأيضاً بوصفها منافساً للدولار الأمريكي في السوق الدولي[١].

والمراحل نحو تكوين تكتل اقتصادي تبدأ باتفاقيات تجارية تفضيلية، حيث تتخذ الدول إجراءات لتقليل القيود على المنتجات المتبادلة، يليها تكوين منطق الحرة التي تزيل الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء. التطور الطبيعي التالي هو الاتحاد الجمركي، الذي يجمع بين خصائص منطقة التجارة الحرة وتطبيق تعريفة جمركية موحدة. بعد ذلك، تأتي السوق المشتركة التي تضيف حرية انتقال كافة العوامل الإنتاجية إلى عوامل الاتحاد الجمركي.

والشق الأول الذي تتحدث عنه يتعلق بتحرير التجارة البينية داخل الاتحاد الجمركي وهو يشمل إزالة الرسوم الجمركية على التجارة السلعية البينية بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية خارجية مشتركة ضد دول العالم الأخرى. وهذا يسهم في تسهيل وتعزيز التجارة بين الدول الأعضاء.

بينما الشق الثاني يركز على تحرير حركة عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، مثل حركة العمالة، رأس المال، والتكنولوجيا. هذا التحرير يؤدي إلى إعادة توزيع أكثر فعالية لهذه الموارد داخل السوق المشتركة، مما يزيد من الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية للدول المشاركة[٢].

والسوق الأوروبية المشتركة، المؤسسة بموجب معاهدة روما، تعد مثالاً على تحقيق هذا الشكل المتقدم من التكامل الاقتصادي ويمثل الخطوات التي تُتخذ لإنشاء منطقة تجارة حرة وتحرير أسواق العمل ورأس المال، إضافةً إلى تطوير سياسات مشتركة في مجالات الزراعة والنقل وسوق تتسم بمنافسة كاملة.

والوحدة الاقتصادية تعتبر السوق المشتركة إضافة إلى تنسيق سياسة اقتصادية بين الدول، مما يعمل على تخفيض أو إلغاء الفوارق السياسية بين الدول الأعضاء، وهذا يسهل الاندماج الاقتصادي الأعمق ويعزز من الكفاءة الاقتصادية.

---

(1) Elizabeth Sidiropoulos & Cyril Prinsloo & Luanda Mpungose & Neuma Grobbelaar, (July 2018), Opcit.

(٢) د. أبوزيد، عبدالمعطي. (٢٠٢٣)، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

أما التكامل النقدي فهو يشكل تطوراً بارزاً في مسار التكامل الاقتصادي، حيث تُستبدل العملات الوطنية للدول الأعضاء بعملة مشتركة، تسهلاً للمدفوعات الدولية وتجنبًا لمشاكل الصرف الناشئة عن التبادلات المتعددة. اليورو هو مثال ممتاز على هذه العملية، حيث يُعتبر العملة الموحدة للاتحاد الأوروبي ويلعب دوراً جوهرياً في الاستقرار النقدي داخل السوق المشتركة وفي الاقتصاد العالمي.

إعادة صياغة مفهوم التكتلات الاقتصادية ومراحلها[١]:

التكتلات الاقتصادية تشير إلى تحالف بين دول تشترك في روابط اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية قوية، والتي تتوصل إلى اتفاقات لتوحيد سياساتها التجارية والاقتصادية لتعزيز التعاون والتنمية المشتركة.

التعريفات الرئيسية للتكامل الاقتصادي:

١. الجانب اللغوي: التكتل يعني تجميع أو تحالف أشياء أو كيانات مختلفة لأداء وظيفة محددة.

٢. الجانب المصطلحي: يرمز إلى شراكة بين مجموعة من المؤسسات ذات الإنتاج المتنوع، حيث يتبلور هذا التكتل كاتفاقية بين كيانات تسعى نحو تعظيم المنفعة الجماعية على المدى البعيد بما يضمن تكامل مصالحها المشتركة.

ويعبّر عن مستوى معين من التكامل بين مجموعة دول متجانسة في عدة مجالات مثل الاقتصاد، الجغرافيا، التاريخ، الثقافة، والاجتماع، بهدف توسيع التبادل التجاري وتقوية المصالح المشتركة.

خصائص رئيسية للتكتلات الاقتصادية تتضمن[٢]:

- تتمتع بموارد وإنتاج غزير، أسواق استهلاكية وإنتاجية واسعة.
- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص والأموال بين الدول الأعضاء.
- تقدم مزايا ومنافع لا تستطيع تقديمها الدول بشكل منفرد.
- تتسم بالتعقيد واسع النطاق، سواء في هيكلها أو تأثيرها الجغرافي.
- تدعم الأفكار الليبرالية الاقتصادية وقواعد السوق المفتوح.
- العملية معقدة وشاملة، تغطي مجموعة واسعة من الأهداف الاقتصادية والسياسية.

أهداف التكتلات الاقتصادية تتنوع بين[٣]:

- الأهداف الاقتصادية مثل تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، توسيع الأسواق، تحقيق وفورات الحجم، تحسين التبادل التجاري، وتعزيز بيئة الاستثمار.

---

(١) د. أبوزيد، عبدالمعطي. (٢٠٢٣)، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

(٢) د. أبوزيد، عبدالمعطي. (٢٠٢٣)، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

(٣) د. تونى، محمود عبد العزيز. (٢٠١٨). التكتلات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الدولية الراهنة. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ٣٢(١)، ص ٦٥٣.

- الأهداف السياسية قد تشمل الرغبة في تحقيق الاتحاد السياسي أو تعزيز القدرة على التحكم والتأثير السياسي.

ـ الأهداف العسكرية تتجه نحو تكوين قوة دفاعية مشتركة.

وتشير الدرجة المتقدمة من التكامل الاقتصادي إلى نوعية خاصة من التنسيق بين الدول، حيث تتحد الدول في سعيها نحو منافع مشتركة ممتدة عبر اتفاقيات تاريخية ومنظومات تجارية. ومن بين هذه التجارب يبرز الاتحاد الأوروبي الذي بدأ بست دول وتوّج بإدخال اليورو كعملة موحدة تدريجيًا حتى استبدلت بالكامل العملات الوطنية للدول الأعضاء.

أما إنشاء هذه التكتلات فيعود إلى طائفة واسعة من الأسباب، منها الاقتصادية التي تقوم على توسيع السوق، تحسين العلاقات التجارية الدولية، تعزيز المنافسة، وخلق فرص لتنمية اقتصادية مستدامة. يضاف إلى ذلك دوافع سياسية تشمل الديمقراطية والشفافية وهو ما يتجلى في إشراك المواطنين والأطراف المعنية في صناعة القرار. التكتلات الاقتصادية تساهم في فرض استقرار إقليمي، ومن الممكن أن تسهم في نشر السلام بين الأمم.

ولا تُعد هذه التجمعات مجرد تحالفات تجارية بل تخلق اتحادات تشمل جوانب اقتصادية، استراتيجية، وسياسية تخدم المصالح المشتركة للدول الأعضاء وتعزز من قوتها وتأثيرها في الساحة الدولية.

والأسس التي تقوم عليها التكتلات الاقتصادية، وهي العناصر الحاسمة في تشكيل تحالفات قوية ومستدامة بين الدول. هذه الأسس تشمل[1]:

١. إزالة العوائق أمام حرية التجارة: هذا يعني أن الدول المشاركة تلغي التعريفات الجمركية والحواجز التجارية، بما في ذلك حصص الاستيراد، لتمكين تدفق البضائع بحرية ويسر بينها. كخطوة متقدمة نحو التكامل الاقتصادي، يتطلب الأمر أيضًا أن تتفق الدول على تعريفة جمركية مشتركة تطبق على الواردات من خارج التكتل.

٢. إزالة القيود على تحرك عوامل الإنتاج: يرتبط هذا بإتاحة الفرصة لرأس المال والأشخاص للانتقال بحرية بين الدول الأعضاء. يتطلب ذلك إلغاء القيود التي تعيق حركة الاستثمار والعمل، وصياغة اتفاقات لتوحيد الأجور وإزالة التمييز بناءً على جنسية الرعايا ضمن الدول المتكاملة.

٣. التنسيق في السياسات الاقتصادية: تتطلب التكتلات الاقتصادية مستوى معين من التنسيق في السياسات المالية والنقدية بين الدول الأعضاء. ومن الأمثلة على ذلك تنسيق الضرائب والقوانين المالية لتمهيد الطريق لحركة رأس المال وتسهيل التبادل التجاري، إضافة إلى تثبيت أسعار صرف العملات الوطنية وتوفير الحرية في التحويلات المالية بينها.

رابعا: مفهوم التجارة الخارجية ومحدداتها:

تتشكل العلاقات الاقتصادية الدولية من التدفقات العابرة للحدود للسلع والخدمات، بالإضافة إلى تحركات عوامل الإنتاج كالعمالة ورأس المال. يتناول الاقتصاد الدولي دراسة الأسباب والتأثيرات الناجمة عن هذه التحركات،

---

(١) د. وسن إحسان عبد المنعم. (٢٠٢٠). ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميازن القوى العالمي: تكتل مجموعة دول البريكس ٩ أنموذج. العراق. مجلة دراسات الكوفة، ص ١٥٣.

شاملاً أوجه النشاط الاقتصادي التي تحصل على صعيد دولي. التجارة الخارجية هي تبادل رأس المال والسلع والخدمات عبر الحدود أو الأقاليم الدولية. وفي معظم البلدان، يمثل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. على الرغم من أن التجارة الدولية كانت حاضرة على مر التاريخ، إلا أن أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تزايدت في القرون الأخيرة. والدراسات المتاحة تشير إلى أن الاقتصاد الرقمي المقترن بالتجارة الدولية قد يكون له آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية[١].

التجارة الخارجية هي مجموع الأنشطة التي تعبر عن تبادل السلع والخدمات بين الدول، وتشمل الاستيراد والتصدير. يتأثر هذا النوع من التجارة بمحددات متعددة، مثل السياسات التجارية للدول، المزايا النسبية، الاتفاقيات الدولية، العوامل الاقتصادية كأسعار الصرف والتضخم، بجانب الجوانب الجيوسياسية والعلاقات الدبلوماسية. لقد أدت العولمة إلى زيادة الفصل الجغرافي المكاني بين الإنتاج والاستهلاك، ونتيجة لذلك، إلى إزاحة غير مسبوقة للآثار البيئية والاجتماعية من خلال التجارة الدولية. ويمكن ربط نسبة كبيرة من إجمالي التأثيرات العالمية بالتجارة، وهذا الاتجاه آخذ في الارتفاع[٢].

ويبدو أن سلوك الدولة هذا والتحول نحو الحمائية قد يكون مدفوعًا ببعض التشوهات وراء القرارات السياسية، بما في ذلك عدم المساواة والتحيزات المتشددة ووسائل التواصل الاجتماعي[٣]. وفي بعض البلدان، حتى الاقتصادات المتقدمة، لاحظنا صعود النزعة القومية الاقتصادية والحمائية التجارية. ومن الأمثلة الصارخة في هذا السياق الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وحتى لو مارست الولايات المتحدة الليبرالية الاقتصادية في التجارة لعقود من الزمن، فإن الحمائية الحالية تبدو لا يمكن إنكارها[٤]. تشكل التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مع بعض الاضطرابات فيما يتعلق باتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، تهديدًا خطيرًا للتكامل الاقتصادي الدولي[٥].

(1) Abendin, S., & Duan, P. (2021). International Trade and Economic Growth in Africa: The Role of the Digital Economy. Cogent Economics & Finance, 9(1).
(2) Wiedmann, T., Lenzen, M. (2018), Environmental and social footprints of international trade. Nature Geosci 11, p314.
(3) van Aaken, A., & Kurtz, J. (2019). Beyond Rational Choice: International Trade Law and The Behavioral Political Economy of Protectionism. Journal of International Economic Law, 22(4), p601.
(4) Boylan, B. M., McBeath, J., & Wang, B. (2021). US–China Relations: Nationalism, the Trade War, and COVID-19. Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences, 14, p23.
(5) MacIsaac, S., & Duclos, B. C. (2020). Trade and Conflict: Trends in Economic Nationalism, Unilateralism and Protectionism. Canadian Foreign Policy Journal, 26(1), p7.

الفصل الثاني
مفهوم ومحددات الاستثمار الأجنبي

يتناول هذا الفصل ثلاث مباحث الأول يعرض تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأشكاله، والمبحث الثاني يشرح محددات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعرض الجهود الدولية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والمبحث الثالث يناقش سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

المبحث الأول
تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

تتنافس دول العالم بشكل متزايد لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وبصفة خاصة الاستثمارات المباشرة، وهو ما فجر العديد من النقاشات بشأن أهميتها وفوائدها، لاسيما للدول النامية. حيث تسهم الاستثمارات الأجنبية في تحفيز التطور الاقتصادي بشكل كبير، لا سيما من خلال تقديم التمويل اللازم لدعم الادخارات المحلية. ومع ذلك، فإن هذه الفوائد قد لا تخلو من بعض الآثار السلبية على المستويات الاجتماعية والبيئية، وفي بعض الحالات، قد تتعارض مع المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة. كما يختلف تأثير الاستثمارات الأجنبية باختلاف طبيعة الاستثمار والأهداف التي تم وضعها له.

لقد برزت قضية الاستثمار كإحدى الركائز الرئيسية ضمن جدول أعمال البحوث في الميادين الاقتصادية والمالية والبنكية والإدارية، فضلاً عن الحقول الأكاديمية الأخرى التي تولي اهتماماً خاصاً بالتغيرات البنيوية التي طرأت على المجتمعات الصناعية المتطورة. كما يستأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بنصيب وافر من التركيز لدى الهيئات الحاكمة في مشارق الأرض ومغاربها باعتباره يشكل أداة تمويلية حيوية، وبصفة خاصة في الدول الطور النمو، بما في ذلك الدول العربية، حيث يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل فعال في تعزيز وتسريع وتائر الازدهار الاقتصادي بهذه البلدان[١].

يلعب تحفيز النمو الاقتصادي دورا رئيسيا كأولوية وطنية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الكثير من الدول، سواء كانت متطورة أو في مرحلة التنمية. تكتسب هذه الأولوية مزيدا من الأهمية بفضل قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على التكيف أثناء الأزمات المالية والاقتصادية التي يمر بها العديد من البلدان. نتيجة للدور الحيوي الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر، اشتدت المنافسة بين الدول لاستقطاب هذا النوع من الاستثمارات عبر تحسين البيئة الاستثمارية، إعادة صياغة البنى التحتية، وتعديل الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية،

---

(١) د. حزين، منال حسن همام، و د. السيد، عبدالمنعم حمد، (٢٠١٩)، اثر مناخ الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان: دراسة حالة تعدين الذهب خلال الفترة من ٢٠٠٨–٢٠١٨، السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، ص ٢٢.

والسياسية بها، بالإضافة إلى إزالة العقبات التي قد تعترض الاستثمارات الأجنبية وتقديم حوافز وضمانات لتسهيل دخولها إلى السوق المحلية، إيمانا بأنها تشكل الدعامة الأساسية لعملية التطور والتنمية[١].

الاستثمار الذي يشمل المحلي والأجنبي، والاستثمار الأجنبي يشمل الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر، فيكون الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أنواع الاستثمار الأجنبي وهذا ما يتناوله هذا المبحث.

١ـ الاستثمار الأجنبي

توسع مفهوم الاستثمار ليشمل الاستثمار الأجنبي مؤخرا ولاسيما في العقدين الأخيرين للاستفادة من قدرة الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار خارج الوطن الأم. وقد جاء الاستثمار الأجنبي في العقد الأخير ليلعب دورا رئيسا في التجارة العالمية بالإضافة إلى التغييرات الحاصلة في أسواق رأس المال التي عمقت من التغييرات التي حدثت في حجم ومدى وأساليب الاستثمار الأجنبي[٢].

أ- الاستثمار الأجنبي هو قيام مستثمر بأداء نشاط بنفسه أو بأمواله في بلد آخر. ويعرف بانه قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده الأم باستخدام جهوده وأمواله في إنشاء مشروع اقتصادي بمفرده أو الاشتراك في مشروع محلي أو أجنبي قائم فعلا أو في صورة الاشتراك مع الدولة أو مواطنيها في إنشاء مشروع مشترك.

ب- وعرف فريد النجار الاستثمار الأجنبي على أنه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة متلقية سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية، سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد، فقد يكون هذا الاستثمار مباشرا أو غير مباشر، وسواء كان ملكا لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة واحدة أو عدة شركات.

ج- وتتعدد أهداف ودوافع الاستثمار الأجنبي منها[٣]: الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر، الاستفادة من القوانين والتسهيلات التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق الفائض، الاستفادة من ميزة

---

(١) د. نوران بغدادي إمام محمد، ود. جمال سعد خطاب، ود. خالد عبد الوهاب البنداري، ود. كريم مصطفي جوهر، (٢٠٢١)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة في مصر، مجلة العلوم البيئية، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد ٦، ص ٥٤٦ أو ص ٢.

(٢) د. عبد الخالق قرشم، أحمد رجب، (٢٠٢٠) تطور التشريع الاستثماري في مصر وأثره في جذب الاستثمار المباشر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ١٠(٧٤): (المنصورة: ٢٠٢٠)، ص١٠٩٧.

(٣) د. تركي مجحم الفواز، (٢٠١٥) الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تحليلية للفترة (١٩٨٠-٢٠١٣) باستخدام تحليل التكامل المشترك، مجلة المنارة للبحوث والدراسات المجلد(٢١)، جامعة آل البيت المفرق الأردن (الأردن: ٢٠١٥)، ٤٠٧.

هامة في الدول النامية وأغلب الدول المستثمرة فيها حيث أن كلفة الأيدي العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام وتكلفة النقل وغيرها، وتحقيق الربح في الدول المضيفة بمستويات تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها، سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية من حيث جودة الإنتاج وانخفاض الأسعار وأنواع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة، وتجنب المخاطر المختلفة ولاسيما المخاطر السياسية للدولة الأم.

د- ومن أهم دوافع الدول المضيفة: الاستفادة من التقدم التكنولوجي وتقدم علم الإدارة، التخفيف من مشاكل البطالة، زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات، الدخول إلى أسواق تجارية جديدة وتطوير حركة التجارة بها.

ه- ويعتبر مناخ الاستثمار معبرا عن بيئة الاستثمار الأجنبي في البلد المضيف، وتشمل الظروف الاقتصادية والمالية والتشريعية والإدارية والاجتماعية والبنية الأساسية والموارد الطبيعية والبشرية.

٢- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار يُعد جزءاً حيوياً من الاقتصاد الكلي، ولا يقتصر تأثيره فحسب على تأسيس قدرات إنتاجية من خلال إقامة مشروعات جديدة، بل يشمل أيضًا التوسعة في المنشآت القائمة. إنه يُمثل عنصراً حيوياً يتبدل مع الزمن ويتمتع بأهمية اقتصادية عالية نظراً لارتباطه الوثيق بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل الادخار والدخل. الاستثمار الأجنبي يُعرف أيضاً بأنه استثمار يساهم في جذب الخبرات والمهارات التقنية والتكنولوجية، فضلاً عن تمكين نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل. ويُمكن أن يُعتبر وسيلة للسيطرة عبر تولي الإدارة المباشرة للأصول. يُنظر إلى الاستثمارات الأجنبية في بلد ما على أنها تلك المشاريع التي يملكها الأجانب بصورة كلية، أو بشكل مشترك بنسبة كبيرة تؤمن لهم التحكم في إدارة المشروع، سواء قاموا باستثماراتهم مباشرة من خلال الأفراد أو الشركات الأجنبية، أو بالاستثمار غير المباشر من خلال الأسهم والسندات في تلك المشروعات[١].

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمار الأجنبي وعليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعني قيام المستثمر الأجنبي باستثمار أمواله داخل دولة يطلق عليها الدولة المضيفة ويحتفظ المستثمر لنفسه على السيطرة والإدارة واتخاذ القرارات[٢].

ب- ويُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه توظيف لأموال أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة وعادة ما يكون الاستثمار طويل الأجل ويعكس منفعة للمؤسسة. ويتم تمويل الاستثمارات الأجنبية من خلال

---

(١) د. مجاهد، حازم السيد حلمي عطوة، (٢٠١٦) الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر: معوقاته وسبل التغلب عليها. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، س ٣٦، ع ٤، ص٣٢١.

(٢) د. تركي مجحم الفواز، (٢٠١٥)، سبق ذكره، ٤٠٧.

رأس المال الذي يقدمه المستثمر الأجنبي ويتخذ نمط التمويل بالملكية أو المديونية وبصيغ متعددة، أما قنواته التي يسلكها في حركته فهي الشركات متعددة الجنسيات.

ج- والاستثمار الأجنبي غير المباشر يقدم رأس المال إلى جهة معينة دون أن يكون لصاحب المال المستثمر أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم أو إدارة المشروع، ومن صوره الاستثمار في شراء السندات والأسهم وشهادات الإيداع المصرفية الدولية و شراء سندات الدين العام والخاص، وغالبا ما يكون قصير الأجل من الناحية الزمنية.

د- الاستثمار الأجنبي المباشر بالإنجليزية Foreign Direct Investment، ويعتمد هذا البحث الاختصار الإنجليزي للمصطلح وهو FDI. ويقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر تحركات رؤوس الأموال الدولية التي تسعى لإنشاء أو تطوير أو الحفاظ على شركات أخرى تابعة أجنبية و(أو) ممارسة السيطرة (أو تأثير كبير) على إدارة الشركة الأجنبية. لذا يلزم تعريفه.

٣ـ تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

وهذا عرض لعدة تعريفات:

أ- الأول تعريف صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) بأن "الاستثمار الأجنبي المباشر يكون حيث يمتلك المستثمر الأجنبي نحو ١٠٪ أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة"[١].

ب- والثاني تعريف منظمة التجارة العالمية، حيث عرفته World Trade Organization (WTO) بأنه "هو نشاط مستقر في بلد معين -بلد المنشأ- والذي يحصل أو يتملك أصولا في بلد آخر -البلد المضيف أو المستقبل- وذلك من أجل تسيير هذه الاستثمارات"[٢].

ج- والثالث تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) بأنه "نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف الحصول على كيان مقيم في اقتصاد ما -المستثمر المضيف- على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر -مؤسسة الاستثمار المباشر-، وتنضوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"[٣].

د- والرابع تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية United Nations Conference on Trade And

(1) **IMF: IMF Annual Report 2009** (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2010).
(2) WB: World Development Report 2008 (Washington, DC: World Bank Publications,(2009).
(3) OECD: **Third Of The Detailed Benchmark Of Foreign Direct Investment** (Paris: 1999).

Development (UNCTAD) هو "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدِرة على التحكم الإداري بين الشركة في الدولة الأم -دولة الشركة المصدر- وشركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى -دولة استضافة الاستثمار-"[1].

٥- ويرى البعض أن هذا الاستثمار يجري لاكتساب مصلحة دائمة وصوت فعال في إدارة المشروع. ويرى البعض الآخر أن هذا الاستثمار هو أكثر أهمية في عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، إذ يحفز الاستثمارات المحلية عن طريق توفيره مدخلات الصناعة الوطنية بأقل تكلفة أو عن طريق استخدام منتجات الصناعات المحلية كمدخلات للمشاريع الاستثمارية، كما أنه يوفر التكنولوجيا الحديثة إضافة إلى الخبرة ويساعد على تطوير كفاءة العاملين ورفع خبراتهم الفنية والإدارية، وقد بلغ نصيب الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر أثناء الفترة (١٩٩٢-١٩٩٤) ما نسبته (٣٢٪) تقريبا من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم واتجهت هذه النسبة من الاستثمارات نحو دول جنوب أسيا وأمريكا اللاتينية. بينما في عام ٢٠١٦، استأثرت البلدان النامية بنسبة متزايدة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ٤٠٪، ووصلت التدفقات الداخلة إلى ٦٨٥ مليار دولار في ٢٠١٩ بنسبة ٤٤٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية التي بلغت ١.٥٤ ترليون دولار، ومنذ ٢٠١٠ ظلت التدفقات إلى الاقتصادات النامية مستقرة نسبيا، وبقيت في نطاق أضيق بكثير مقارنة بالتدفقات إلى الدول المتقدمة وبلغت في المتوسط ٦٧٥ مليار دولار[2].

٤ـ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

النمو الاقتصادي أمر حتمي لتنمية الاقتصادات وكان دائما الشغل الشاغل للدول النامية. ومن أجل الحفاظ على وتيرة النمو مع وتيرة الاقتصاد العالمي، اتبعت معظم الاقتصادات سياسات التحرير والعولمة من خلال تفكيك القيود المفروضة على التجارة الخارجية وتدفقات رأس المال. نتيجة للمعاملات التعاونية بين الدول، تدفقت الاستثمارات ورؤوس الأموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية في شكل استثمارات أجنبية مباشرة (FDI) واستثمارات مؤسسية أجنبية[3]. علاوة على ذلك، فإن توفر الموارد والقوى العاملة الرخيصة يجذب انتباه الدول المتقدمة نحو الاقتصادات النامية. كما أصبحت المعايير البيئية الضعيفة في الدول النامية فرصة جيدة للصناعيين لزيادة إنتاجهم في هذه الاقتصادات. ولذلك، تتلقى البلدان المضيفة استثمارات في شكل استثمارات أجنبية مباشرة كمصدر مهم لرأس المال. أظهرت الدراسات التجريبية السابقة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

(1) UNCTAD: **World Investment Report** (NY: UN, 1995).

(٢) تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٠، (UNCTAD/WIR/2020 Overview) (الأمم المتحدة، ٢٠٢٠).

(3) Pradhan AK, Hiremath GS (2020) The capital flight from India: a case of missing woods for trees? The Singapore Economic Review 65(02) p 365.

أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجلب مهارات إدارية مبتكرة وانتشار المعرفة والتقنيات المتقدمة التي تساعد في توليد فرص عمل جديدة وبالتالي تحسين مستوى معيشة ملايين الأشخاص في المنطقة[١]. ومع ذلك، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الاقتصادات تزيد من الأنشطة الاقتصادية؛ وتعتمد مثل هذه الأنشطة بشكل كبير على استخدام الطاقة واحتراق الوقود. وفي الوقت نفسه، تتطلب هذه الأنشطة الاقتصادية إنشاء المزيد من الصناعات لتلبية الارتفاع في الطلب الكلي لعدد السكان المتزايد، وبالتالي استنزاف مساحات الغابات والأراضي الزراعية التي تعد أهم أعراض عدم التوازن البيئي[٢].

٥ـ أشكال دخول FDI للأسواق

وينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر، من منظور استراتيجيات الأعمال وكيفية دخوله إلى السوق المحلي، إلى ثلاث أنواع[٣]:

أ- شركات جديدة: حيث تقوم شركة أجنبية بالاستثمار في السوق المحلي عن طريق افتتاح فرع أو مجموعة فروع لها كمراكز توزيع لمنتجاتها وخدماتها. تحتفظ الشركة الأجنبية في مثل هذا النوع من الشركات بحق الإدارة، والتشغيل، والتسويق، وجميع الأنشطة الأخرى الداخلة ضمن نطاق تحقيق أهدافها الاقتصادية.

وأحد أهم العوائد الاقتصادية للاقتصاد المحلي من مثل هذا النوع من الاستثمار الأجنبي نمو الأصول كالعقارات وزيادة الطلب عليها من قبل الشركة الأجنبية. ومن أهم العوائد الاقتصادية للشركة الأجنبية من مثل هذا النوع من الاستثمار الأجنبي نمو الموارد المادية وغير المادية، بالإضافة إلى نمو والتوسع.

ب- شركات الاستحواذ: حيث تقوم شركة أجنبية بالاستثمار في السوق المحلي عن طريق شراء نسبة من أسهم شركة محلية قائمة كافية لإدارتها، وتطوير استراتيجياتها المستقبلية.

وتتفوق العوائد الاقتصادية المتوقعة على الاقتصاد المحلي من مثل هذا النوع من الشركات على العوائد الاقتصادية المتوقعة من النوع الأول من الاستثمار الأجنبي (الشركات الجديدة) وزيادة الطلب على أصول الاقتصاد المحلي في هذا النوع من الاستثمار عن مستوى الطلب في النوع الأول من الاستثمار.

ومن أهم العوائد الاقتصادية للشركة الأجنبية من مثل هذا النوع من الاستثمار نمو مواردها المادية وغير

---

(1) To AH, Ha DTT, Nguyen HM, Vo DH (2019) The impact of foreign direct investment on environment degradation: evidence from emerging markets in Asia. International Journal of Environmental Research and Public Health 16(9).

(2) Pradhan, A.K., Sachan, A., Sahu, U.K. et al. (2022) Do foreign direct investment inflows affect environmental degradation in BRICS nations?. Environ Sci Pollut Res 29, 690–701.

(٣) د. حرز الله محمد لخضر، فؤاد جدو، (٢٠١٧)، "أولويات التنمية المستدامة في العصر المعرفي". مجلة الناقد للدراسات السياسية. العدد الأول أكتوبر، ص ٨٣.

المادية بنسبة تفوق العوائد المتوقعة من النوع الأول من الاستثمار، عطفا على أن الشركة الأجنبية تبقي على موارد الشركة المحلية لاستثمارها في تحقيق أهدافها الاقتصادية المستقبلية. يعتبر هذا النوع من أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر من الخيارات المتاحة أمام الاقتصاد المحلي عند توجهه لتخصيص مرافقه وخدماته.

ج- الشركات المشتركة: حيث تقوم شركة أجنبية بالاستثمار في السوق المحلي عن طريق مشاركة مستثمر أو مجموعة مستثمرين في تأسيس شركة جديدة ضمن منظومة الاقتصاد المحلي. يتقاسم كل من المستثمر الأجنبي والمحلي رأس المال، والأصول، والموارد، والإدارة، والتشغيل، وجميع الأنشطة الأخرى الداخلة ضمن نطاق تحقيق الأهداف الاقتصادية للشركة المشتركة.

وتتفوق العوائد الاقتصادية للاقتصاد المحلي من مثل هذا النوع من الشركات على العوائد الاقتصادية المتوقعة من النوع الثاني من الاستثمار الأجنبي (شركات الاستحواذ)، كما أن أصول الاقتصاد المحلي في هذا النوع من الاستثمار لا تفوق مستوى الطلب في النوع الثاني من الاستثمار فحسب، وإنما تتطور تدريجيا بما يدعم نمو منظومة الاقتصاد المحلي على المدى البعيد[١].

المبحث الثاني
محددات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تُحدد عوامل الجذب والمعوقات مسار الاستثمار، وهي تشمل عناصر مثل معدلات الفائدة، الأنظمة القانونية المواتية، الاستقرار الاقتصادي عمومًا، ضعف البنى التحتية، توفر الموارد الطبيعية، تكاليف التشغيل، حجم السوق، والأمن السياسي. هذه العناصر تعتبر من الجوانب المحورية التي تؤثر على الشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار وأبرزها[٢]:

١ - الناتج المحلي الإجمالي: الحجم الكبير للناتج المحلي يتيح للشركات التجارية فرص تحقيق اقتصاديات الحجم. وثبت من الدراسات السابقة وجود علاقة الإيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر ووجود ارتباط إيجابي بين هذا المتغير والاستثمار الأجنبي المباشر.

٢ - حجم السوق: يُحدد بعوامل كعدد السكان، الدخل القومي، الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط الدخل للفرد. حجم السوق الصغير قد يشكل رادعاً للاستثمار إذا كان مرتبطاً بدخل منخفض للأفراد، بينما الأسواق الكبيرة تعد جاذبة للاستثمار. كما يلزم مراعاة العوامل الثقافية والتقليدية المؤثرة على الاستهلاك.

---

(١) د. تركي مجحم الفواز، (٢٠١٥)، سبق ذكره، ٤٠٧.

(٢) د. نرفين احمد ماهر عز، (٢٠١٨) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر باستخدام تحليل الانحدار ونموذج ARDL، مجلة كلية التكنولوجيا والتنمية، جامعة الزقازيق، المجلد التاسع، العدد الرابع الجزء الثاني، ص٥٠٤.

٣- سعر الصرف: تخفيض عملة الدولة يمكن أن يستقطب الاستثمار، بينما التقلب السريع في سعر الصرف يمكن أن يشكل عقبة بسبب زيادة عدم اليقين للمستثمرين.

٤- معدل التضخم: التضخم يُعيق الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لأنه يكون بيئة استثمارية غير مستقرة ويعكس الاضطراب الاقتصادي.

٥- الحوافز الضريبية: تُعد ذات أهمية كونها تؤثر على العائد الهامشي والتكلفة الهامشية للمستثمر الأجنبي من خلال التشريعات القانونية والضمانات.

٦- البنية التحتية: البنية التحتية المطورة تسهل تقليل التكاليف وزيادة الأرباح، وبالتالي تجذب استثمارات أكبر.

٧- درجة الانفتاح التجاري: تتوقع وجود علاقة طردية بين حجم التدفقات الاستثمارية ودرجة الانفتاح.

٨- النظام التشريعي والتنظيمي: يُعد من العناصر الأساسية المؤثرة على قرار المستثمر ويساعد تقديم الحوافز المالية مثل الإعفاءات الضريبية والحوافز التمويلية مثل الدعم الحكومي في جذب الاستثمار.

من الأساسي تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل منفرد لكل حالة لتحديد العوامل المثلى لجذب الاستثمار من أجل إرساء سياسات واضحة وفعالة للدول المضيفة.

محددات الأونكتاد للاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل محددات الأونكتاد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[١]: حجم السوق المحلي ويقاس بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي للدولة، معدل النمو الاقتصادي للدولة المتلقية للاستثمار الأجنبي ويقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، متوسط دخل الفرد ويقاس كمتوسط للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

ثانيا: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر

تُعد العقبات القانونية والإدارية، التعقيدات التشريعية، نقص البنية التحتية القوية، المعضلات المالية، وغياب الأمن السياسي من بين الحواجز الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر. يمكن أن تسهم التنظيمات والتعاون الإقليمي في تجارة أفريقيا ودمج أنظمة الحوافز للاستثمار الأجنبي المباشر في تمكين القارة من استغلال إمكانياتها الاستثمارية بشكل أفضل[٢].

---

(١) الأمم المتحدة: تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٨، منشورات الأمم المتحدة صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD/WIR/1998 Overview

(٢) د. يوسف يخلف مسعود، د. سامي عمر ساسي، د. عبد الفتاح المالطي: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بليبيا: دراسة تطبيقية للفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠ م (الأردن: رماح للبحوث والدراسات، ٢٠١٦).

لسنوات طويلة، قامت الدول النامية بوضع جملة من الحواجز أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تضمنت تقييدات مثل قيود على نسبة الملكية التي يمكن للأجانب امتلاكها في شركة معينة، القيود على أنواع المشاريع المتاح الاستثمار بها للأجانب، وتفرض هذه القيود على الملكية الأجنبية تأثيرات سلبية نتيجة تقليص الحوافز للمستثمرين الأجانب لتنمية استثماراتهم.

بالإضافة إلى ذلك، تشتمل القيود والسيطرة التي فُرضت من قبل الدول النامية على عدة جوانب مهمة، مثل الحظر المباشر على الاستثمار في قطاعات صناعية محددة يُنظر إليها على أنها ذات أهمية استراتيجية أو تمس بالأمن الوطني، متطلبات الحصول على موافقات رسمية مع معايير غير واضحة لإصدار تلك الموافقات، الأعباء الضريبية الثقيلة التي تستوجب تعويضات من خلال حوافز للاستثمار، القيود المفروضة على نسبة مساهمة الشركات الأجنبية في المؤسسات المحلية، إضافة إلى الشروط التي تدعو إلى نسب معينة من المكونات المحلية بالإنتاج[١].

وهناك مؤشرات لقياس مدى كفاءة تسيير الأعمال تبحث في: دعم وتعزيز الاستثمار -وتتضمن تحسين مناخ الاستثمار وسمعة الدولة وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة-، الحوافز الاستثمارية، التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد وسوء الإدارة، الرفاهية الاجتماعية كتوافر المدارس ثنائية اللغة ونوعية الحياة وغيرها، وخدمات ما بعد الاستثمار، وإطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، القوانين المتعلقة بالدخول والعمل، معايير معاملة فروع الشركات الأجنبية سياسات العمل وهيكل الأسواق -لاسيما المنافسة وسياسات الدمج والتملك-، الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، سياسات وبرامج الخصخصة، السياسات التجارية -التعرفة الجمركية وسياسة الحماية المحلية، ترابط الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات التجارية، السياسة الضريبية[٢].

إن موضوع مناخ الاستثمار من الموضوعات الهامة المرتبطة بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية وبالتبعية تأثيرها المباشر في تقليل البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي. يؤدي الاستثمار الأجنبي دور كبير في تفعيل التجارة العالمية إذ يوفر للمؤسسات التجارية أسواقا جديدة لتصريف منتجاتها بتسهيلات إنتاجية وبتكلفة منخفضة وتكنولوجيا جديدة عن طريق التمويل للمنتجات والمهارات اللازمة لتفعيل الاقتصاد وسد الفجوة بين مستويات الادخار والاستثمار المحلي ويمكن للدولة المضيفة أن توفر للمستثمر

---

(١) د. تركي مجحم الفواز، (٢٠١٥)، سبق ذكره، ٤٠٧.

(٢) د. يوسف ، وآخرين (٢٠١٦)، سبق ذكره.

الأجنبي الموارد لتدعيم تقنياته الحديثة ورأس المال ومناهج العمل فضلا عن التقنيات المؤسساتية ومهارة الإدارة والمزايا الأخرى[١].

المشكلة الأساسية في موضوع الاستثمار الأجنبي في مدى قدرة الدولة المضيفة للاستثمار من توفير المستلزمات المطلوبة والامتيازات المشجعة على استقطاب المستثمرين لاسيما وان دول العالم عامة والدول النامية على وجه الخصوص باتت تتسابق في تقديم الامتيازات لتشجيع المستثمرين للقدوم إليها. عليه فإن توفير البيئة الاقتصادية المواتية إضافة إلى تقديم المزايا الضريبية والجمركية والمؤسسية وتحرير التجارة ورأس المال ليس سهلا يمكن بموجبه إقناع المستثمر الأجنبي للاستثمار في الدولة تأتي أهمية الموضوع الخاص بالاستثمار الأجنبي من كونه أداة تمويلية مهمة يحتاجها البلد في ظل تذبذب موارده وتوسع الحاجة لإعادة البناء والأعمار للبنية التحتية والفوقية[٢].

وقد أمضى العديد من الدول النامية عقودا من الزمن في وضع الحواجز والعقبات أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تمثلت في: قيود مفروضة على الحصة المسموح للمستثمر الأجنبي امتلاكها في مؤسسة ما، قيود على أنواع المشروعات التي يمكن للمستثمر الأجنبي القائم بها، وقد أسفرت القيود على الملكية الأجنبية للمشروعات المحلية عن أثر معاكس تمثل في انخفاض الحوافز الضرورية لدى المستثمرين الأجانب لإنعاش مشروعاتهم.

واشتملت القيود وأنظمة التحكم التي وقعتها الدول النامية على العديد من العناصر قد يكون من أهمها: الحظر الصريح على الاستثمار في صناعات مختارة –اعتبرت استراتيجية وتمس الأمن القومي–، اشتراطات الحصول على الموافقة الرسمية مع وجود معايير غامضة بشأن الحصول على الموافقة، الضرائب الباهظة التي تستلزم إجراءات تعويضية من خلال حوافز الاستثمار، القيود التي تفرض على حصة الشركة الأجنبية في رأس مال الشركات المحلية، الشروط التي تنص على نسبة محدودة من المستلزمات المحلية –المحتوى المحلي–.

ثالثا: الجهود الدولية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر

يهدف هذا الاتفاق إلى إزالة هذه الإجراءات خلال فترة معينة من تاريخ قيام منظمة التجارة العالمية: سنتين للدول المتقدمة، وخمس للنامية مع جواز التمديد، وسبع للدول الأقل نموا مع جواز التمديد. نظرت WTO خلال اجتماعها في الدوحة ٢٠٠١ بإيجابية حول طلب بعض الدول الأقل نموا تمديد فترة السماح المعطاة لها، ولا شك أن إلغاء هذه الإجراءات سوف يكون لها نتائج إيجابية مماثلة لعملية تحرير التجارة العالمية.

---

(١) د. يوسف ، وآخرين (٢٠١٦)، سبق ذكره.

(٢) د. موفق أحمد، حلا سامي خضير، (٢٠١٠) الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثمانون ٢٠١٠ (الموصل: جامعة الموصل، ٢٠١٠) ص ١٣٦.

وقد أدت مقررات منظمة التجارة العالمية بخصوص تشجيع الاستثمار وتحريره وتشجيع الانتقال الحر لعناصر الإنتاج لضرورة إعادة النظر في ضوابط الاستثمار الأجنبي بغرض تنقيحها وجعلها أكثر فعالية في تشجيع تدفقات أكبر لرؤوس الأموال[١]، وكان هناك مراجعات كثيرة بغرض صياغة ضوابط وإجراءات جديدة تكون أكثر قدرة على معالجة هذه السلبيات وعلى زيادة رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة. فمنظمة التجارة العالمية التي تتركز أهدافها في تحرير التجارة العالمية من كافة أشكال القيود من رسوم جمركية وحواجز إدارية وغيرها، وما فرضنه من ضرورة إعادة النطر في أهمية الإعفاءات الجمركية التي كانت تحتل مكانا بارزا في منظومة الحوافز التي وفرها النظام للاستثمارات وذلك بسعي المنظمة المتصل لتحرير حركة السلع بين الدول وجعلها الأصل في التبادلات التجارية وليس الاستثناء[٢].

وقد تزايدت خلال فترة العشرين سنة الماضية حدة المنافسة بين الدول إقليميا وعالميا للحصول على نصيب أكبر من الاستثمارات الأجنبية، حيث تسارع الاتجاه العالمي نحو المزيد من التحرر الاقتصادي والمزيد من التكامل الاقتصادي الدولي مما تطلب التعجيل بمراجعة الضوابط التي تحكم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية حتى تتوافق مع هذه التطورات.

وعلى ضوء هذه المستجدات قررت معظم الدول عمل مراجعات شاملة لنظم الاستثمار الأجنبي بغرض إضفاء المرونة اللازمة على ضوابط تنظيم الاستثمار الأجنبي فيها وتعزيز درجة شفافيتها وتطوير حزمة الحوافز التي تتيحها للمستثمرين الأجانب وذلك حتى تتمكن من تحسين وضعها التنافس على صعيد الاستثمارات الأجنبية. وعليه تصدرت نظم استثمار لتهيئة مناخ أفضل لاستضافة المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية[٣].

لقد أصبحت تلك القيود محور نقاش في جولة أورجواي لتحرير التجارة، حيث رأت بعض الدول وخصوصاً المتقدمة بأن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة تعد مشابهة للدعم التي تقدمه الدول لصادراتها، وبالتالي دعت لإلغاء تلك الإجراءات كونها تؤدي لتغيير مسار التجارة العالمية وتشجيع الإنتاج غير الكفء، وكون إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة تعد مخالفة لقواعد اتفاقية الجات[٤].

---

(١) د. محمد عبد الحميد شهاب، (٢٠١٤) أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل توزيعه داخل المملكة العربية السعودية، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤).

(٢) د. محمد عبد الحميد شهاب، (٢٠١٤) المرجع السابق.

(٣) د. إبراهيم محمد البطاينة، (٢٠١٥) أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان مدفوعات الأردن للسنوات ١٩٩٥ - ٢٠٠٩، المجلة العربية للإدارة، مج ٣٥، ع١ (الأردن: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، يونيو ٢٠١٥).

(٤) د. إبراهيم محمد البطاينة، (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره.

ونشأ خلاف في وجهات النظر بين الدول المتقدمة والنامية حول تطبيق مبادئ اتفاقية الجات على إجراءات الاستثمار بالتجارة، وتلك الإجراءات هي: شروط المحتوى المحلي (استخدام المستثمر الأجنبي نسبة معينة من الموارد والمنتجات الوطنية في عملية التصنيع)، شرط الموازنة التجارية والصرف الأجنبي (أن يستورد المستثمر الأجنبي في حدود نسبة معينة من قيمة صادراته)، شرط الأداء التصديري (أن يقوم المستثمر الأجنبي بتصدير كمية من إنتاجه لا تقل عن نسبة معينة من إنتاجه الكلي).

وجاءت جولة أوروجواي هامة حيث حدد الاتفاق حول إجراءات الاستثمار ذات الأثر على التجارة TRIMS، من تلك الإجراءات: اشتراط قيام المشروع الأجنبي بشراء أو استخدام منتجات محلية بمقادير أو نسب معينة، استخدام شرط الموازنة والصرف الأجنبي، ولكن لم تمنع شرط الأداء التصديري. ويهدف هذا الاتفاق إلى إزالة هذه الإجراءات خلال فترة معينة من تاريخ قيام منظمة التجارة العالمية: سنتين للدول المتقدمة، وخمس للنامية مع جواز التمديد، وسبع للدول الأقل نموا مع جواز التمديد. ونظرت WTO خلال اجتماعها في الدوحة ٢٠٠١ بإيجابية حول طلب بعض الدول الأقل نموا تمديد فترة السماح المعطاة لها، ولا شك أن إلغاء هذه الإجراءات سوف يكون لها نتائج إيجابية مماثلة لعملية تحرير التجارة العالمية[١].

وقد أدت مقررات منظمة التجارة العالمية بخصوص تشجيع الاستثمار وتحريره وتشجيع الانتقال الحر لعناصر الإنتاج لضرورة إعادة النظر في ضوابط الاستثمار الأجنبي بغرض تنقيحها وجعلها أكثر فعالية في تشجيع تدفقات أكبر لرؤوس الأموال[٢]، وكان هناك مراجعات كثيرة بغرض صياغة ضوابط وإجراءات جديدة تكون أكثر قدرة على معالجة هذه السلبيات وعلى زيادة رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة. فمنظمة التجارة العالمية التي تتركز أهدافها في تحرير التجارة العالمية من كافة أشكال القيود من رسوم جمركية وحواجز إدارية وغيرها، وما فرضنه من ضرورة إعادة النظر في أهمية الإعفاءات الجمركية التي كانت تحتل مكانا بارزا في منظومة الحوافز التي وفرها النظام للاستثمارات وذلك بسعي المنظمة المتصل لتحرير حركة السلع بين الدول وجعلها الأصل في التبادلات التجارية وليس الاستثناء.

---

(١) د. عبد الخالق قرشم، أحمد رجب، (٢٠٢٠)، سبق ذكره، ص١٠٩٧.

(٢) د. محمد عبد الحميد شهاب، (٢٠١٤) مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث
سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

هناك اتجاه لسياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يُمثل الإطار القانوني الجديد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بديلا عن سياسة إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة لجذب الاستثمار. وهذا ما يمثل تتويجا للاتجاه العام للإصلاح الاقتصادي والسياسي القائم في كل دول العالم تقريبا بداية من أواخر سبعينات القرن الماضي.

ونشير إلى أن المستثمر: هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدراً من المخاطر لتوظيف موارده الخاصة المتاحة وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر من الأرباح[١].

ويعتبر الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية، وفي كمية وكيفية هذا النمو من ناحية أخرى. أي أن معدل النمو المطلوب، يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وهذا يتوقف على القدرة في توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات بالاستثمار في أي بلد وبالتبعية التأثير في حجم الاستثمارات المطلوبة من المصادر الداخلية والخارجية. وبتحرير سياسات الاستثمار المباشر -الداخل والخارج-، سعت معظم البلدان لإكمال سياساتها المحلية بتوسيع شبكة من المعاهدات الثنائية والإقليمية والدولية لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين معايير تحريره.

وقد مرت السياسة التشريعية الاستثمارية بمراحل عديدة من التطور تبعاً للمستوى الاقتصادي والاجتماعي لمصر، ووفقاً للظروف الاجتماعية بالتوازي مع تطور المنظومة الاقتصادية الدولية، ورغبة الدول في جذب المزيد من الاستثمارات، وصولاً إلى القوانين الاستثمارية الحديثة. وتعتبر مصر إحدى هذه الدول النامية التي تحاول جاهدة على مدار عقود ومن خلال منظومات الإصلاح الاقتصادي ووضع سياسة اقتصادية تمكنها من الخروج من الركود الاقتصادي وتقليل نسبة العجز في ميزان المدفوعات، وتقليل الفجوة الكبيرة بين الاستيراد والتصدير، وعلية كأن لزاماً عليها أن تغير من سياستها التشريعية طوال تلك العقود بما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي العالمي، ولزيادة فرص جذب الاستثمار الأمر الذى جذبنا لتسليط الضوء على تطور السياسة التشريعية الاستثمارية في مصر حتى وقتنا هذا، ومن ثم كان لابد لنا من إبراز تلك التغيرات وإبراز التوصيات اللازمة في السياسة التشريعية الاستثمارية المصرية، وتلعب السياسة التشريعية دوراً رئيسا متمثلاً في مساعدة الدولة على اختراق السوق العالمية، من خلال العمل على إعطاء الحوافز الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة[٢].

---

(١) د. علي لطفي: واقع ومستقبل الاستثمار في مصر، المؤتمر السنوي الثاني عشر، (القاهرة: جامعة عين شمس، ديسمبر ٢٠٠٧)، ص٦.

(٢) د. عبد الخالق قرشم، أحمد رجب، (٢٠٢٠)، سبق ذكره، ص١٠٩٧.

شهد مناخ الاستثمار في مصر وخاصة في السنوات القليلة الماضية العديد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية بهدف تيسير وتبسيط الإجراءات على المستثمرين، مما ساهم في تحقيق نتائج إيجابية في مجال تأسيس الشركات من حيث الوقت والتكلفة وعدد الإجراءات اللازمة لبدء النشاط، ونتيجة هذه الإصلاحات نجحت مصر في تحقيق قفزة نوعية بمؤشر تأسيس الشركات في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠٢٠ لتحتل المركز ٩٠ بدلاً من المركز ١٠٩ في تقرير عام ٢٠١٩، قامت الحكومة بتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى إبريل ٢٠٢١ وقد تضمنت هذه المرحلة إجراء إصلاحات مالية ونقدية تهدف إلى تحقيق معدلات نمو متسارعة ومستدامة، وتحقيق التنمية الشاملة لمصر حيث وضع هذا البرنامج حلولاً جذرية لمشكلات اقتصادية هيكلية كان يعاني منها الاقتصاد المصري لفترات طويلة. وقد شهد مناخ الاستثمار في مصر وخاصة في السنوات القليلة الماضية العديد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية بهدف تيسير وتبسيط الإجراءات على المستثمرين، مما ساهم في تحقيق نتائج إيجابية في مجال تأسيس الشركات من حيث الوقت والتكلفة وعدد الإجراءات اللازمة لبدء النشاط[1].

تعد مصر واحدة من الدول التي تحظى بمستوى عالٍ من الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتبنى الحكومة سياسات وإجراءات تشجع على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر. وتهدف هذه السياسات إلى تحسين بيئة الأعمال في مصر وتوفير فرص استثمارية جديدة للمستثمرين الأجانب. وتشمل هذه السياسات تخفيض الضرائب والرسوم على المستثمرين، وتحسين بنية التحتية في مصر، وتقديم حزمة من المزايا للشركات التي تستثمر في مصر. ووفقًا للأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن مصر حققت نجاحًا كبيرًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث ارتفعت قيمة هذه الاستثمارات من ٦.٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩ إلى ٧.٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠[2].

---

(1) https://wwwinvestinegyptgoveg

(٢) د. ماجد الخربوطلي، (٢٠٢٠) أثر السياسة النقدية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، المجلة العربية للإدارة ٤٠.٤، ص ١١١.

الفصل الثالث
العلاقات الاقتصادية لمصر مع دول البريكس

يتخصص هذا الفصل في عرض ومناقشة العلاقات الاقتصادية لجمهورية مصر العربية مع دول تجمع البريكس، سواء تلك المؤسسة أو الدول حديثة الانضمام. ويشمل هذا الفصل مبحثين، فالمبحث الأول يستعرض واقع التجارة الخارجية المصرية مع دول البريكس من خلاء المؤشرات التجارية، بينما المبحث الثاني يعرض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر لدول البريكس في مصر من خلال مؤشرات الاستثمار الأجنبي.

المبحث الأول:
واقع التجارة الخارجية المصرية مع دول البريكس

التجارة بين مصر ودول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا) تلعب دورًا مهماً في الاقتصاد المصري، حيث تعتبر هذه الدول من بين الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر، تجارتها تشمل سلعًا متنوعة كالمنتجات الزراعية، والمعادن، والمنتجات الصناعية وغيرها.

نما التبادل التجاري بين مصر وأعضاء بريكس الخمسة العام الماضي إلى ٣١.٢ مليار دولار مقارنة بـ٢٨.٣ مليار دولار في العام ٢٠٢١، لكن يصب الميزان التجاري لصالح دول التجمع التي صدرت لمصر ما قيمته ٢٦.٤ مليار دولار، في حين بلغت الصادرات المصرية ٤.٩ مليار دولار فقط.

جدول رقم (٣) تدفق التجارة: الصادرات والواردات ٢٠٢١

	عدد المنتجات المصدرة ذات أرقام HS6	عدد المنتجات المستوردة ذات HS6	حصة التصدير في إجمالي المنتجات (%)	حصة الاستيراد في إجمالي المنتجات (%)	الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)	الصادرات (مليار دولار أمريكي)	الواردات (مليار دولار أمريكي)	استيراد حصة الشريك (%)	حصة شريك التصدير (%)
الصين	٤٥٠	٣١٢٦	١٥.٠٦	٧٧	٨.٧٢-	١.٢٩	١٠.٠١	١٣.٥٧	٣.١٦
المملكة العربية السعودية	١١٠٤	٩٤٣	٣٦.٩٤	٢٣.٢٣	٤.٢٥-	٢.٠٠	٦.٢٥	٨.٤٧	٤.٩١
الاتحاد الروسي	٢٤٥	٥٩٧	٨.٢	١٤.٧	٢.٠٨-	٠.٤٠	٢.٤٨	٣.٣٦	٠.٩٩
البرازيل	١٧٨	٥١٠	٥.٩٦	١٢.٥٦	١.٢٦-	٠.٣٦	١.٦١	٢.١٩	٠.٨٨
الأرجنتين	٧٨	١٢٧	٢.٦١	٣.١٣	١.٠١-	٠.٣٠	١.٣١	١.٧٧	٠.٧٣
الإمارات العربية المتحدة	٩٦١	١٣٧٩	٣٢.١٥	٣٣.٩٧	٠.٧٤-	١.٢٠	١.٩٣	٢.٦٢	٢.٩٤
الهند	٢٩٣	١٩٨٦	٩.٨	٤٨.٩٢	٠.١٤-	٢.٣٣	٢.٤٧	٣.٣٥	٥.٧٢
إيران	٥	٢٦	٠.١٧	٠.٦٤	٠.٠١-	٠.٠٠	٠.٠١	٠.٠١	٠
جنوب أفريقيا	٢٦٧	٣٨٤	٨.٩٣	٩.٤٦	٠.٠٦	٠.١٢	٠.٠٦	٠.٠٧	٠.٢٩
إثيوبيا	١٨٩	٣٧	٦.٣٢	٠.٩١	٠.٠٩	٠.١٠	٠.٠١	٠.٠١	٠.٢٥
عالم	٢٩٨٩	٤٠٦٠	١٠٠	١٠٠	٣٣.٠٨-	٤٠.٧٠	٧٣.٧٨	١٠٠	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[1].

(1) unctad.org/en/Pages/statistics.aspx

يظهر من الجدول أن الصين تعد الشريك التجاري الأكبر من حيث الاستيراد، مع قرابة ١٣.٥٧٪، لكن نسبة التصدير إليها أقل بكثير. من ناحية أخرى، تظهر الهند توازناً أكثر إذ تستورد بنسبة متقاربة مع حصة التصدير. الأمر اللافت للنظر هو منخفض نسبة التبادل التجاري مع دول مثل إيران وجنوب أفريقيا وإثيوبيا، مما يمكن أن يعكس إمكانية وجود فرص لتعزيز العلاقات التجارية مع هذه الدول. تقدم هذه الأرقام فرصة للتحليل العميق وتشخيص الفرص والتحديات في السياسة التجارية.

جدول رقم (٤) حصة شريك التصدير (٪)

	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢١
الأرجنتين	٠.١٥	٠.٠٤	٠.٠٩	٠.٠٢	٠.٥١	٠.٧٣
البرازيل	٠.٦١	٠.٢٠	٠.٧٠	٠.٤٣	٠.٨١	٠.٨٨
الصين	٠.٨٣	١.٠٣	١.٦٤	٢.٠١	٢.٢٥	٣.١٦
الهند	٣.٣٣	٤.٩٦	٤.٦٦	٤.٠٨	٤.٥٧	٥.٧٢
إيران	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٤٨	٠.٠٣	٠.٠١	٠.٠٠
الاتحاد الروسي	٠.٠٧	٠.٤٢	٠.٨١	١.٥٧	١.٥١	٠.٩٩
المملكة العربية السعودية	٢.٩٨	٣.٥٨	٥.٨٨	٩.٢٢	٦.٣٥	٤.٩١
جنوب أفريقيا	٠.٠٨	٠.١٤	١.٥٠	٠.٥٦	٠.٢٨	٠.٢٩
الإمارات العربية المتحدة	١.٢٥	٢.٨٧	٢.٣٣	٥.٠٦	١٠.٦٨	٢.٩٤

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[1].

يظهر تطور التبادل التجاري لعدة دول على مدى العقدين الماضيين في هذه البيانات. نلاحظ من خلال الأرقام المقدمة ارتفاع ملحوظ في حجم التجارة مع الصين، حيث يُشير النمو المتزايد في الأرقام إلى توسع الصين كقوة تجارية. من جهة أخرى، الهند تظهر استقراراً نسبياً بزيادة متدرجة في حصتها التجارية. بالنسبة لدول مثل الأرجنتين والبرازيل، يوجد تقلب في الأرقام مع زيادة حادة في ٢٠٢٠ و٢٠٢١، مما قد يشير إلى تغيرات أو تطورات مهمة في السياسات التجارية أو الأسواق لهاتين الدولتين. بالنظر إلى إيران والاتحاد الروسي، نلاحظ تقلبات ملفتة، خصوصاً مع الأرقام المنخفضة لإيران في ٢٠٢١.

(1) unctad.org/en/Pages/statistics.aspx

المبحث الثاني
واقع الاستثمار الأجنبي المباشر لدول البريكس في مصر

ويعتبر اتحاد البريكس مصدرا هاما للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج. وشكلت دول البريكس ٩٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم في عام ٢٠١٢. وأفادت الدراسات السابقة أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج من البلدان الناشئة مثل البريكس أمر مثير للإعجاب للغاية وقد أظهر نموا كبيرا في السنوات القليلة الماضية، مما يعطي صورة إيجابية نحو التنمية الاقتصادية[١]. يعتبر اتحاد البريكس بمثابة ما يقرب من ٤٠٪ من سكان العالم، ويساهم بنسبة ٢١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويستهلك ما يقرب من ٤٠٪ من الطاقة في العالم، ويولد جزءًا كبيرًا من انبعاثات الكربون العالمية[٢]. ونظرا للأداء الأفضل في مجال النمو والتنمية، تولد عوامل خارجية سلبية على البيئة، مما سيؤدي إلى تغير المناخ. أصبح تغير المناخ المستمر الآن مصدر قلق كبير للدول الناشئة مثل البريكس. وباعتبارها أعضاء في جهود التخفيف الدولية (IME)، سجلت دولة البريكس لدى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتخذت مبادرات لتقليل كثافة انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٢٠. وتحتاج دول البريكس إلى السياسة الصحيحة لاستخدام حلول الطاقة البديلة للمستقبل. . تفضل دول البريكس المزيد من طاقة الكتلة الحيوية للسيطرة على التلوث البيئي[٣]. إن اتحاد البريكس معرض لخطر التدهور البيئي، لذلك من الضروري إيلاء المزيد من الاهتمام لهذا المجال. ولذلك، تقدم الدراسة لمحة رسومية عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في دول البريكس على مدار الـ ٢٥ عامًا الماضية.

يهدف هذا القسم إلى تقديم وصف موجز للاستثمار الأجنبي المباشر في دول البريكس في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨ في بعدين. الأول يحلل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومخزوناته لكل دولة، بغض النظر عن الديناميكيات داخل مجموعة البريكس. ويركز البعد الثاني على توصيف التكامل الإنتاجي عبر الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الكتلة. في هذا البعد الأول، يتمثل التصور الأولي في أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للموارد للاستثمار الإجمالي في كل بلد غير متماثلة، وبشكل عام، أقل من المتوسط العالمي. وبقياسها كحصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية في إجمالي تكوين رأس المال الثابت، نلاحظ أن هذه

---

(١) الأمم المتحدة: تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٧، منشورات الأمم المتحدة صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD/WIR/2017 Overview).

(٢) الأمم المتحدة: تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٨، منشورات الأمم المتحدة صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD/WIR/2018 Overview).

Wang Z (2019) Does biomass energy consumption help to control environmental pollution? Evidence from BRICS countries. Science of the total environment 670, p 1075.

(3) Shahbaz M, Zakaria M, Shahzad SJH, Mahalik MK (2018) The energy consumption and economic growth nexus in top ten energy-consuming countries: fresh evidence from using the quantile-on-quantile approach. Energy Economics 71, p 282.

النسبة، باستثناء البرازيل ـ وفي بعض السنوات روسيا ـ أقل قليلاً من المتوسط العالمي في الفترة قيد التحليل. ومن المهم بشكل خاص تسليط الضوء على هذه الأهمية النسبية البسيطة بالنسبة للصين، حيث تطورت النسبة من ٤.١٪ في عام ٢٠٠٩ إلى ٢.٦٪ في عام ٢٠١٧ (في حين يتراوح المتوسط العالمي بين ٨.٢٪ و٧.١٪، وفقا لإحصائيات الأونكتاد). بمعنى آخر، هناك اعتماد منخفض ومتراجع على الاستثمار الأجنبي في عملية التحول الهيكلي الصيني، على عكس البرازيل (التي ارتفع مؤشرها من ٨.١٪ إلى ٢١٪ خلال هذه الفترة). ويشير الشكل (٢) إلى أن تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول البريكس خلال الفترة التي تم تحليلها كان غير متجانس للغاية – كانت الصين تركز حوالي نصف هذه الموارد، وكانت روسيا والبرازيل تخسران الأرض. علاوة على ذلك، على الرغم من نمو المبلغ الإجمالي بنسبة ٣٦٪، فإن حصة دول البريكس في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية لم تشهد اتجاه نمو كبير. ومع ذلك، بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، كان النمو أكبر بمرتين من النمو المتعلق بالتدفقات الداخلة (٧٢٪)، وتضاعفت حصة مجموعة البريكس في الإجمالي العالمي تقريبًا خلال هذه الفترة (الشكل ٢). ترجع هذه الحركة بالكامل تقريبًا إلى تدويل رأس المال الصيني، الذي شكل في عام ٢٠١٨ ٧٧٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج لدول البريكس (بالإضافة إلى ٢٢٪ من روسيا؛ أي أن البرازيل والهند وجنوب أفريقيا لا علاقة لها على الإطلاق في هذا الصدد[1].

جدول رقم (٢) الاستثمار الأجنبي المباشر (التدفقات الداخلة)، مجموعة البريكس، مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩-٢٠١٨)

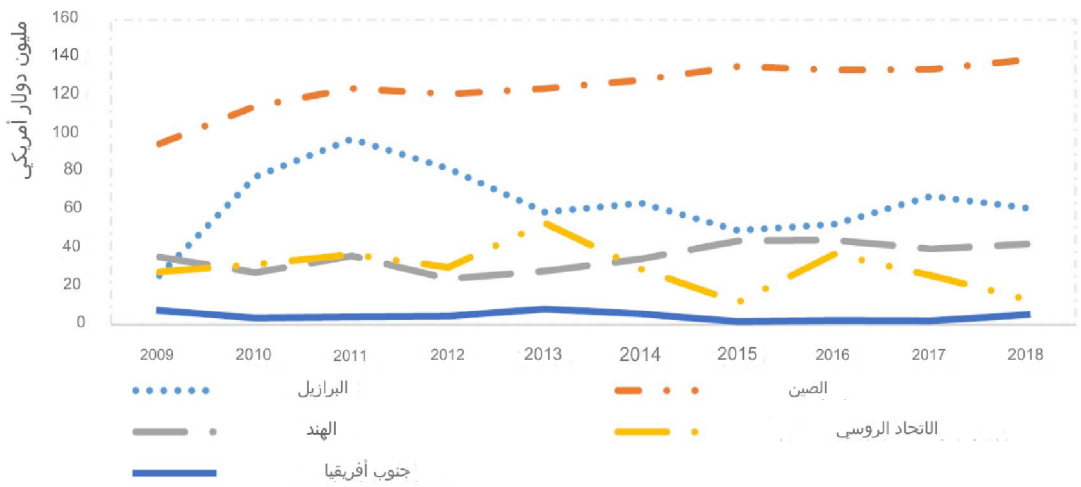

Source: Compiled by the authors based on data from UNCTAD statistics. Part of: De Conti B, Diegues AC (2022) Foreign direct investments in the BRICS countries and internationalization of Chinese capital. BRICS Journal of Economics 3(3): 129-142.

(1) De Conti B, Diegues AC (2022), Opcit, p 129.

جدول رقم (١) الاستثمار الأجنبى المباشر (التدفقات الخارجة)، مجموعة البريكس، مليون دولار أمريكى (٢٠٠٩-٢٠١٨)

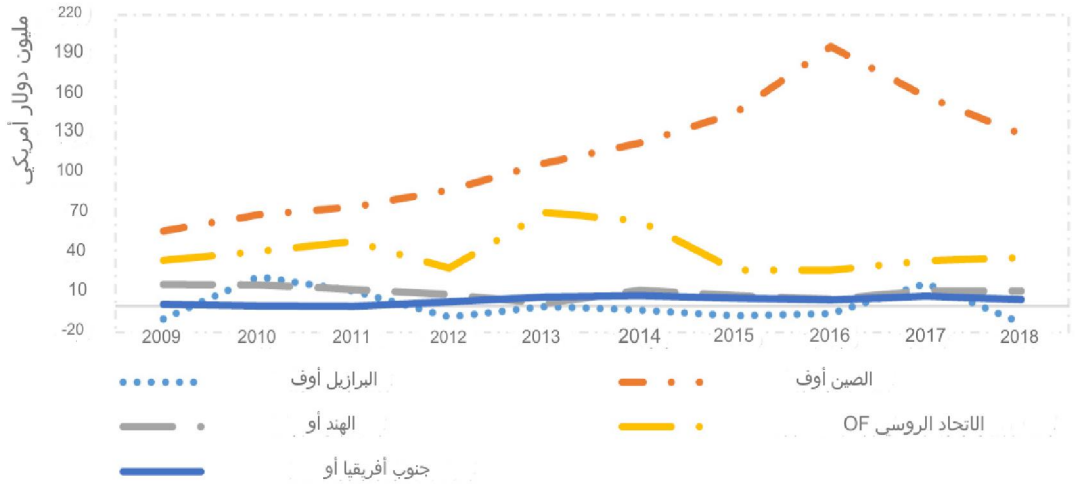

Source: Compiled by the authors based on data from UNCTAD statistics. Part of: De Conti B, Diegues AC (2022) Foreign direct investments in the BRICS countries and internationalization of Chinese capital. BRICS Journal of Economics 3(3): 129-142.

ويكشف تحليل تطور هذه الاستثمارات على أساس الرصيد عن أنماط متشابهة للغاية. وكما هو متوقع، فإن حصة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر لدول البريكس في الإجمالي العالمي أقل من تلك المرتبطة بالتدفقات. وفيما يتعلق بالتدفقات الوافدة، ارتفعت هذه الحصة من ٨.٦٪ إلى ١٠٪ بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٨، مع زيادة وزن الصين في الكتلة (من أقل من الثلث إلى أكثر من ٥٠٪ من الإجمالي) وانخفاض بمقدار الضعف تقريبًا في التدفقات الوافدة. وارتفعت أسهم روسيا وجنوب أفريقيا (إلى ١٢.٦٪ و٤.٠٪ على التوالي في عام ٢٠١٨). أما بالنسبة للتدفقات إلى الخارج، فإن التباين أعلى من ذلك، لأن الصين تمثل حوالي ثلثي مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج من مجموعة البريكس. وهذا النمو الصيني القوي هو السبب الرئيسي وراء توسع مشاركة هذه الدول في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في هذه الفترة من ٤.٤٪ إلى ٩.٤٪. ومن الجدير بالذكر مرة أخرى أن الصين تعد وسيلة مهمة لإعادة تشكيل الأهمية النسبية لكل دولة داخل الكتلة، مع انخفاض كبير في مشاركة البرازيل (أكثر من ٥٠٪) وروسيا (٦٧٪). ويتعلق البعد الثاني لتوصيف الاستثمار الأجنبي المباشر في دول البريكس بتحليل التكامل داخل المجموعة. وتستند هذه الجهود إلى تحليل البيانات المقدمة من المسح المنسق للاستثمار المباشر (CDIS/IMF)، الذي يعرض مخزونات موحدة من الاستثمار الأجنبي المباشر (في صافي حقوق الملكية وصافي الديون) للغالبية العظمى من بلدان العالم حتى عام ٢٠١٨٤. ويشير إلى أن التكامل الإنتاجي داخل مجموعة البريكس، بشكل عام، غير مهم وغير متماثل إلى حد كبير. في الواقع، تمثل الكتلة حصة صغيرة جدًا من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تجتذبه بلدانها (٠.٣٤٪) و ١.٤٥٪ فقط من وجهات الاستثمار الأجنبي المباشر نشأت في هذه البلدان. البرازيل هي الدولة التي تتمتع فيها دول

البريكس بوزن أكبر كوجهة لأسهم الاستثمار الأجنبي المباشر (٥.٧٪)، وجنوب أفريقيا هي الدولة التي تتمتع فيها الكتلة بأهمية نسبية أعلى كمصدر للاستثمارات (٤.٦٪). بالنسبة للصين وروسيا والهند، فإن مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر القادمة من أعضاء مجموعة البريكس الآخرين تكون دائمًا أقل من ١٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المستلم[1].

(1) De Conti B, Diegues AC (2022), Opcit p 129.

الفصل الرابع

التحليل الاقتصادي والقانوني لتأثير انضمام مصر إلي مجموعة البريكس علي الاستثمارات الأجنبية

إن البحث في التحليل الاقتصادي والقانوني لانضمام مصر إلى مجموعة البريكس يُلقي الضوء على تطورات مهمة قد تشهدها السوق المصرية، خاصة في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر. البريكس، والتي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، هي مجموعة من الدول النامية ذات الاقتصادات الكبرى التي شكلت كيانًا اقتصاديًا يهدف إلى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين أعضائها.

يستعرض هذا الفصل موضوع التحليل الاقتصادي والقانوني لتأثير انضمام مصر إلي مجموعة البريكس علي الاستثمارات الأجنبية، وذلك في مبحثين، الأول يعرض أدبيات ودراسات سابقة للأثر الاقتصادي لدخول البريكس، وذلك لاستنتاج الموضوعات التي عرضتها لتأثيرات الانضمام لتجمع البريكس. والمبحث الثاني يعرض فرص وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر الناتجة عن انضمام مصر للتجمع.

إن انضمام مصر، كواحدة من أكبر الاقتصادات في القارة الأفريقية، قد يعود بنتائج إيجابية على التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى البلاد، فضلًا عن توسيع قاعدة تحالفاتها الاقتصادية. إذ يُمكن أن يُقدم الانضمام إلى البريكس الفرص للشراكة مع اقتصادات واعدة، وكذلك التفاوض لعقد اتفاقيات تجارية تفضيلية قد تُحسن من بيئة الاستثمار[١].

في هذا التحليل نظرة معمقة حول الأسس القانونية والتنظيمية وكيفية استجابة السوق المصرية لهذا التغيير، ونُعالج التساؤلات حول الاستقرار الاقتصادي، وتوقعات ومعدلات النمو، وكيف قد تُسهم هذه الخطوة في توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو قطاعات محورية في الاقتصاد المصري.

إن تأثير مثل هذه الحركات الاقتصادية الاستراتيجية على المستثمرين الدوليين والسوق المحلية، حيث يتعين على مصر تعزيز بنيتها التحتية القانونية لتكون جاذبة أكثر للأموال الأجنبية واستثماراتها المباشرة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على التوازن بين مصالحها الوطنية والتزاماتها الدولية.

والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو عامل حاسم في تعزيز التنمية المستدامة في مصر، ويشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار الذي يقوم به كيان أجنبي في الاقتصاد المحلي لبلد آخر، وفي حالة مصر، يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا مهمًا في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا والمعرفة.

---

(١) د. إبراهيم حسين. (٢٠٢١). تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة: الفعالية والجاذبية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، سبق ذكره، ص ٣٦٦.

المبحث الأول
أدبيات ودراسات سابقة للأثر الاقتصادي لدخول البريكس

١ـالدراسات السابقة ذات العلاقة بمجموعة بريكس

دراسة

Mishra A. K., Gadhia J. N., & Sahoo M. (2015). Trade flow between India and other BRICS countries: An empirical analysis using gravity model. Global Business Review, 16(1), 107–122.

تشير الدراسات التي أجريت على دول البريكس كما يلي: (Mishra et al., 2015) قام بتحليل التدفق التجاري لتجارة الهند مع دول البريكس باستخدام نموذج الجاذبية. ووجدوا علاقة إيجابية بين حجم التجارة والناتج المحلي الإجمالي أو الدخل في الهند. وكانت فترة الدراسة ١٩٩٠-٢٠١٠. علاوة على ذلك، وجدوا أن سعر الصرف ونسبة الناتج المحلي الإجمالي للواردات ومعدل التضخم لا يرتبطان بشكل كبير بحصة التجارة.

دراسة

Rasoulinezhad E., & Jabalameli F. (2018a). BRICS-United Nations regional groups' trade patterns: A panel gravity approach. Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies, 11(2), 151–179.

كشفت دراسة أخرى أجراها (Rasoulinezhad & Jabalameli, 2018 a, b) أن دول البريكس تتبع أنماطًا تجارية متباينة ومتكاملة مع المجموعات الإقليمية في العالم حسب تصنيف الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، تتبع روسيا نموذج هيكشر-أوهلين، في حين تتبع بقية دول البريكس فرضية ليندر. ومع ذلك، كان للمسافة تأثير ضئيل على التدفق التجاري بين الهند والصين، وكان تأثير اليوان الصيني واضحًا على التجارة بين الدول الأعضاء في مجموعة البريكس.

دراسة

Lohani, K. K. (2024). Trade flow of India with BRICS countries: A gravity model approach. Global Business Review, 25(1), 22-39.

ودراسة (Lohani, 2024) سعت لفهم أنماط تجارة السلع الهندية مع نظرائها في مجموعة البريكس - البرازيل، روسيا، الصين وجنوب أفريقيا - من خلال تعزيز نموذج الجاذبية التقليدي للتجارة بإدراج متغيرات ثابتة مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد، المسافة الجغرافية، واللغة. باستخدام تقنيات اقتصاد قياس البيانات اللوحية، وتحديداً نماذج المربعات الصغرى العادية المجمعة، نماذج الآثار الثابتة، وطريقة الأقصى درجة الصدق الكاذب بواسون، فحصت الدراسة تدفقات التجارة مع شركاء الهند الرئيسيين في التصدير ضمن البريكس من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠١٦. تؤكد النتائج مصداقية نموذج الجاذبية بالنسبة للهند، ولكنها تشير إلى أن زيادة المسافات يمكن أن تؤثر سلبًا على الصادرات بسبب ارتفاع تكاليف التجارة. من ناحية أخرى، يعتبر وجود لغة رسمية

مشتركة وقرب الحدود مفيدًا لحجم التجارة. كما اكتشفت الدراسة زيادة ملحوظة في التجارة بنسبة ٢١٪ فوق المستوى المتوقع.

دراسة

الثنيان، ميمونة بنت فارس. (٢٠١٩). تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية: حالة المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠١٥م. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٣، ٣٢٥ - ٣٥٦.

ودراسة (الثنيان، ٢٠١٩) هدفت إلى اختبار جاذبية التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية (الواردات) تجاه عينة من الدول التي تستحوذ على أكبر حصة في السوق المحلي، وبرزت لدينا الولايات المتحدة الأميركية واليابان. وتم استخدام الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لقاعدة بيانات لمؤسسة النقد العربي السعودي والبنك الدولي، باستخدام نموذج الجاذبية ويحاكي هذا النموذج قانون نيوتن للجاذبية الذي ينص على أن قوة الجاذبية بين جسمين يعتمد طرديا على كتلتيهما وعكسيا على المسافة الفاصلة بينهما. وتم قياس تأثيرات المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي للدول GDP والمسافة dis)، وذلك على المتغير التابع للملكة العربية السعودية (الواردات m) للفترة (١٩٨٤-٢٠١٥م)، وقد توصلت النتائج القياسية اعتمدها على منهج التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود نموذج (ARDL) من خلال اختبار استقرار السلاسل الزمنية، وخلصت الدراسة لوجود علاقة توازنيه طويلة الأجل.

دراسة

Ismaiel Ali Ismaiel, M., Zhou, D., Shawky Eladawy, R., El-Rasoul, A. A. E. Y. A., Tawfik Yousef Alkhateeb, T., Ali Ahmed Abdullah, T., & Mahmood, H. (2023). Determinants and potential of trade using the gravity model approach: Empirical evidence of Egyptian Rice Crop. Complexity, 2023, 1-16.

هدفت دراسة (Ismaiel et al., 2023) إلى تقصي العوامل المؤثرة في أنماط التجارة المصرية بشكل عام، وتجارة الأرز المصري بشكل خاص مع إحدى عشر دولة. تم استخدام نموذج الجاذبية لتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على تدفقات التجارة المصرية اعتمادًا على بيانات من الفترة ما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٢٠ بالنسبة للتجارة الخارجية والزراعية، وحتى عام ٢٠١٦ لتجارة الأرز. أظهرت نتائج الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي المصري له تأثير عكسي على إجمالي قيمة واردات مصر في حين أنه يزيد من قيمة صادراتها بما في ذلك صادرات الأرز. كما أن النمو السكاني أثر سلبًا على حجم التجارة المصرية. وأوضحت الدراسة أن زيادة بنسبة ١٪ في أسعار تصدير الأرز قد تؤدي إلى زيادة بنسبة ٣.٩٧٪ في حجم شحنات الأرز المصري إلى الدول الشريكة. كما أكدت الدراسة على أن الزيادة في تكاليف النقل تقود عمومًا إلى تقليل حجم التجارة لكل من الصادرات والواردات، وأن المسافة بين العواصم لها تأثير سلبي على الصادرات المصرية.

وفي دراسة (Ibrahim et al., 2021) تم استخدام نموذج الجاذبية بهدف إلى تقدير الأهمية النسبية لتجارة مصر مع دول البريكس في محاصيل الخضروات والفواكه الرئيسية ومحدداتها، وجاءت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو التالي: يوجد تأثير إحصائي إيجابي ومعنوي لمتغير المسافة بين مصر ودول البريكس على كمية الصادرات والواردات الزراعية المصرية.

دراسة

Shahriar, S., Kea, S., & Qian, L. (2020). Determinants of China's outward foreign direct investment in the Belt & Road economies: A gravity model approach. International Journal of Emerging Markets, 15(3), 427-445.

وتهدف دراسة (Shahriar et al., 2020) إلى تحديد العوامل الأساسية المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر (OFDI) من الصين في الدول المنخرطة في مبادرة الحزام والطريق (BRI). تسعى الدراسة إلى فحص التزام الصين بتعزيز التواصل في مجالات السياسة، البنية التحتية، التجارة، التعاون المالي، والعلاقات الشعبية ضمن المبادرة. وللوقوف على دقائق استثمارات الصين الخارجية، قام الباحثون بتجميع قاعدة بيانات فريدة تشمل الصين وشركاءها الـ٦٤ في BRI للفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٥، وقد تم اختيار هذه الفترة بناءً على توافر البيانات. استُخدم نموذج الجاذبية في الدراسة مما يتماشى مع الحجج النظرية والتطورات القياسية الاقتصادية. وأظهرت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي للدولة، الدخل للفرد، والمسافة الجغرافية بين البلدان كانت من العوامل الأساسية المحددة لتدفقات الOFDI. ولم تكن عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية (WTO) ذات تأثير قوي على OFDI. يبدو أن الصين توزع مواردها الاستثمارية استراتيجياً، مع الأخذ في الاعتبار حجم اقتصاد الشريك والمسافة الحدودية ومستويات دخل الفرد لدى البلدان شريكة الBRI.

دراسة

Rahman, R., Shahriar, S., & Kea, S. (2019). Determinants of Exports: A Gravity Model Analysis of the Bangladeshi Textile and Clothing Industries. FIIB Business Review, 8(3), 229-244.

وتهدف دراسة (Rahman et al., 2019) إلى تحديد العوامل والقضايا التي تؤثر على صادرات النسيج والملابس من بنغلاديش. قام الباحثون بإنشاء مجموعة بيانات فريدة واستخدموها لتقدير نموذج جاذبية اللوحة لتدفقات صادرات النسيج والملابس البنغلادشية إلى مجموع ٤٠ شريك تجاري على مدار ٢٧ سنة، ابتداءً من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٧. أظهرت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وسعر الصرف الحقيقي، والناتج المحلي الإجمالي للفرد لدى الدول المستوردة كانوا من العوامل الرئيسية المحددة لتجارة صادرات النسيج البنغلادشية. كما وجد أن عضوية بنغلاديش ومنظمة التجارة العالمية (WTO) لهما أثر إيجابي ومهم على صادرات النسيج والملابس. لم يكن للمسافة الجغرافية تأثير قوي ومهم على التجارة في مجال النسيج. وتبين أن دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية هما من الوجهات الأساسية لصادرات

الملابس البنغلادشية. تبرز هذه الدراسة لأسباب عديدة: أولاً، لأنها تشمل الشركاء التجاريين الرئيسيين لبنغلاديش. ثانياً، لأن تركيز المقال على تحليل بيانات الجاذبية يملأ فجوة بحثية هامة بخصوص العوامل التي تحدد صادرات الملابس البنغلادشية، مما يمهد الطريق لمزيد من البحوث المستقبلية في هذا المجال.

دراسة

Wani, S. H. (2023). Gravity Model Approach: An Empirical Application with Implications for BRICS Countries. The Indian Economic Journal, 00194662221137267.

وتهدف دراسة (Wani, 2023) إلى تحديد المحددات الرئيسية لتدفق الصادرات السنوي بين دول البريكس من خلال تقدير بيانات اللوحة من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠١٨. وتشير النتائج المقدرة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري من بين عوامل أخرى يمكن أن يفسر تدفق الصادرات بين دول البريكس. . وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن تشكيل البريكس كان له تأثير سلبي وكبير على التجارة الثنائية بين الدول الأعضاء. وجدت هذه الدراسة أيضًا أن التجارة البينية للصناعة تهيمن على التجارة البينية بين دول البريكس. وأخيراً توصلت الدراسة إلى أن المسافة الجغرافية بين الدول قد تكون عاملاً في إعاقة التجارة بين الدول الأعضاء. وبالتالي، تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية زيادة التعاون الاقتصادي بين هذه الدول من حيث تطوير البنية التحتية، وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة (FTA) وزيادة الاتصالات بين الناس.

دراسة

BALBAA, M. E. (2023). ASSESSING THE ECONOMIC IMPLICATIONS OF EGYPT'S POTENTIAL MEMBERSHIP IN BRICS: OPPORTUNITIES, CHALLENGES, AND PROSPECTS. EPRA International Journal of Environmental Economics, Commerce and Educational Management (ECEM), 10(6), 8-14.

وفي مقال بحثي (BALBAA, 2023) يستكشف الآثار الاقتصادية المحتملة لعضوية مصر الافتراضية في مجموعة البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا). وتقيم الدراسة الفرص والتحديات والآفاق التي قد تواجهها مصر من خلال الانضمام إلى هذا الاتحاد المؤثر لكبرى الاقتصادات الناشئة. ومن خلال تحليل شامل، يبحث المقال في الفوائد المحتملة لتعزيز التعاون الاقتصادي، وزيادة الوصول إلى الأسواق، وفرص الاستثمار لمصر ضمن إطار البريكس. بالإضافة إلى ذلك، فهو يعالج التحديات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، والاختلالات التجارية، والمنافسة مع أعضاء البريكس الحاليين، ومواءمة السياسات. ومن خلال دراسة هذه العوامل، يلقي هذا المقال الضوء على النتائج المحتملة لمشاركة مصر في مجموعة البريكس، ويقدم رؤى قيمة لصانعي السياسات والباحثين وأصحاب المصلحة المهتمين بفهم الآفاق الاقتصادية لهذه الشراكة المحتملة.

٢ـ الدراسات السابقة ذات العلاقة بآثار الاستثمار الأجنبي

دراسة

عليوة، زينب توفيق السيد "أثر التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر كمؤشرات للنمو الاقتصادي على التلوث البيئي مع إشارة إلى الحالة المصرية" مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مج ١٧ ع ١، (٢٠١٧)، ٨٣ –٤٣

هدفت دراسة (عليوة، ٢٠١٧) إلى فهم تأثير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر على التلوث البيئي، وتحديداً انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، في الحالة المصرية خلال الفترة من ١٩٩٠ –١٩٩١ إلى ٢٠١٣ – ٢٠١٤. وتوصلت نتائج الدراسة الإحصائية إلى أن المتغيرات الاقتصادية مثل الصادرات، الاستثمار الأجنبي، الواردات، الاستثمار المحلي، وزيادة حجم السكان لها تأثير في حجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بالإضافة إلى تأثير إيجابي في معدل النمو الاقتصادي. وبناءً على النتائج، توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات، مثل ضرورة تبني الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة أو المحلية معايير حماية البيئة، من خلال وضع تشريعات تهدف إلى الحفاظ على البيئة. كما ينبغي تعزيز مستوى التعليم وتحسين الوعي السكاني والصحي والبيئي، والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

دراسة

عيسي، لمياء فاروق مهدي **" أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر"** المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس – كلية التجارة، ع ١، ٢٠١٥، ٣٩٧: ٣٦٧

وهدفت دراسة (عيسي، ٢٠١٥) إلى تحديد تأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية على أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وهي البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، وذلك من خلال فهم الاتجاهات الحديثة في عملية التنمية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الدول المضيفة يعتمد على نوعية وأهداف الاستثمارات الموجهة إليها، وعلى خصائص الصناعة في البلد المضيف، والسياسات البيئية المتبعة. وتشير الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة مهمة لنقل التكنولوجيا ودعم النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، ويساهم في تقليل مستوى الفقر وتحسين القدرات التشغيلية ومستوى الأجور، وتطوير وتأهيل قدرات وكفاءة العمالة المحلية.

دراسة

هشام، عمارة محمد "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التلوث البيئي: دراسة تحليلية وتطبيقية على الاقتصاد المصري" مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مج ١٠٧، ع ٥٢٣، ٢٠١٦، ٨٦- ٤٩

وتهدف دراسة (هشام، ٢٠١٦) إلى اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التلوث البيئي في مصر، من خلال تحديد العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ومؤشرات التلوث البيئي، مثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) كمؤشر لتلوث الهواء.

توصلت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر تساهم في زيادة تراكم رأس المال والناتج المحلي الإجمالي، وتؤدي إلى تغيير الهيكل الإنتاجي لصالح القطاع الصناعي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة مستوى التلوث البيئي.

بناءً على النتائج، توصي الدراسة ببعض التوصيات: الاستمرار في تقديم الحوافز والتسهيلات اللازمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لا تؤدي إلى تلوث البيئة، ضرورة فرض إجراءات حازمة ووضع ضوابط وقيود صارمة لتنظيم استخدام تكنولوجيا الإنتاج النظيفة، وضع سياسات طويلة الأجل للحفاظ على البيئة والتصدي للآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

٣ـ الدراسات السابقة ذات العلاقة بين مجموعة بريكس والاستثمار الأجنبي

دراسة

بن شهيدة، حمداني. (٢٠٢٠). دور النوعية المؤسساتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية مقارنة بين دول MENA ودول BRICS خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٨. التكامل الاقتصادي، ٨(٤)، ١٩-٣٧.

دراسة (بن شهيدة، ٢٠٢٠) تسعى لفهم كيف يؤثر التركيب المؤسسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لمجموعة من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول المنضوية تحت مجموعة البريكس، في الفترة الممتدة من ١٩٩٦ إلى ٢٠١٨. لغرض الدراسة، تم جمع البيانات وتحليلها باستخدام نماذج إحصائية ضمن بيئة برنامج STATA الإصدار ١٥، حيث تم معالجة البيانات ومقارنتها من خلال الاعتماد على متوسط مؤشرات الحكم الراشد لقياس جودة المؤسسات السياسية، وكذلك مؤشر حماية حق الملكية كدليل على جودة المؤسسات الاقتصادية.

إضافة إلى ذلك، تضمنت الدراسة استعمال الناتج المحلي الإجمالي كنسبة مئوية لتقديم صورة عن النمو الاقتصادي، وتحليل إجمالي الصادرات والواردات السلعية والخدمية كنسبة مئوية لقياس مدى الانفتاح التجاري.

كانت النتائج مؤشرة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد تأثر بشكل إيجابي في بلدان MENA نتيجة النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات الانفتاح التجاري. من ناحية أخرى، لوحظ أن في دول البريكس، بالرغم من تأثير الانفتاح التجاري الإيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن جودة المؤسسات الاقتصادية عندهم أبرزت تأثيرًا سلبيًّا على هذه التدفقات الاستثمارية..

دراسة

عطية ناصف. (٢٠١٩). دور التطور التكنولوجي في دعم التنمية الصناعية: دراسة تطبيقية لمجموعة دول BRICS. مصر المعاصرة، ١١٠(٥٣٤)، ٥-٤٦.

تسلط دراسة دراسة (عطية، ٢٠١٩) الضوء على الأهمية البالغة للتقدم التكنولوجي كمحرك رئيسي للتصنيع وتحديداً للصناعة التحويلية، وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والتغير الهيكلي، خصوصاً في بيئات الاقتصادات الناشئة. تهدف إلى تقييم العلاقة بين التغيرات الهيكلية والتطور التكنولوجي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول BRICS، مع التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره في هذه العملية خلال الفترة المذكورة. تُظهر الأدلة التجريبية وجود رابط متين بين هذين العاملين في الاقتصادات الطامحة لمواكبة الدول المتقدمة.

المنهجية المتبعة في هذه الدراسة تجمع بين تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر – الذي غالباً ما يأتي عبر الشركات متعددة الجنسيات – وكذلك الاستثمار المحلي في البحث والتطوير. تناولت الدراسة كيف يمكن للدول النامية الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة المصاحبة لهذه الشركات عبر توافر مجموعة من الشروط مثل الاستثمار المحلي المستمر والطاقات الاستيعابية للبلاد والبيئة المؤسسية الداعمة.

بالنظر إلى النتائج، فقد توصلت الدراسة إلى أن دول مثل الصين تميزت بإحداث تغير هيكلي وتنمية صناعية ناجحة على الرغم من وجود فجوة تكنولوجية مع الولايات المتحدة، ويعود الفضل في ذلك جزئياً إلى زيادة الاستثمار المحلي في البحث والتطوير ونجاحها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه نحو الصناعة التحويلية بشكل فعّال. وقد أبرزت النتائج أهمية التكامل بين الاستثمار المحلي والأجنبي في تعزيز التطور التكنولوجي، وتقديم الدعم اللازم لعملية التصنيع.

دراسة

ناصر الدين، محمد معن ديوب، دريد العيسى. (٢٠٢٣). **The role of the BRICS countries in supporting foreign direct investment for third world countries subject to Western economic sanctions (An analytical study of the Syrian Arab Republic 2000-2022). Tishreen University Journal- Economic and Legal Sciences Series, 45(1), 215–232**

هدفت دراسة (ناصر الدين، ٢٠٢٣) إلى ما يلي: تحديد درجة مساهمة دول البريكس في الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية في ظل العقوبات الغربية بين الأعوام ٢٠٠٠-٢٠١١. وتحديد درجة مساهمة دول البريكس

في الاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا في ظل العقوبات الغربية بين عامي ٢٠١٢-٢٠٢٢. وبيان قدرة وإمكانات دول البريكس في مواجهة العقوبات الغربية المفروضة على الدول النامية الحليفة. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي: لا يوجد دور فعال لدول البريكس في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية في ظل العقوبات الاقتصادية التي فرضتها أمريكا ودولها بين الأعوام ٢٠٠٠- ٢٠١١. ولا يوجد دور فعال لدول البريكس في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا في ظل العقوبات الاقتصادية التي فرضتها أمريكا ودولها بين عامي ٢٠١٢-٢٠٢٢. أثرت الحرب الحالية والعقوبات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا بشكل كبير بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٢٢. ولم تؤثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف دول العالم بما فيها أمريكا بين الأعوام ٢٠٠٠-٢٠١١.

دراسة

معلم، أم البنين. (٢٠٢٢). دور تكتل البريكس في النظام الدولي. رسالة دكتوراة. جامعة الحاج لخضر-باتنة ١. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية.

دراسة (بن الحاج، ٢٠٢٢) تستهدف تقييم العوامل التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية في سياق اقتصاد المعرفة خلال العقدين الأولين من الألفية الثالثة. استخدمت في هذا السياق منهجية تحليلية قائمة على نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة (ARDL) مع استعمال معطيات بانل لتقصي التأثيرات على المدى القصير والطويل.

وقد بينت النتائج أن العوامل التقليدية كحجم السوق والإنفاق الحكومي تحتفظ بأهمية بالغة في جذب الاستثمارات نحو الدول النامية المشمولة في الدراسة والتي تشمل مناطق مينا، البريكس، والآسيان، إلا أن هذه العوامل تختلف في تأثيرها بين المجموعات. ولفتت الدراسة إلى أهمية مؤشرات خاصة بالاقتصاد المعرفي، حيث تؤكد على دور الابتكار والحكم الراشد في تعزيز جاذبية دول البريكس للاستثمارات، وتشير إلى أن مستوى التعليم وتطور الموارد البشرية بالإضافة إلى البنية التحتية المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من العوامل المهمة لزيادة جاذبية رابطة الآسيان للاستثمارات الأجنبية.

فيما يخص منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تظهر الدراسة أن الاستثمارات الوافدة تتجاوب بشكل خاص مع مستوى التعليم وتنمية الموارد، دون التأثر الكبير بالعوامل الأخرى التي تم التحقق منها للمجموعات الأخرى. هذا التباين يسلط الضوء على أهمية المنهج المخصص لكل منطقة بحسب خصائصها ومتطلباتها الفريدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة

عدلي شاكر، صابر. (٢٠٢٣). أثر التعقيد الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١٤(٤)، ٢١٢-٢٥١.

هدف (عدلي، ٢٠٢٣) لاستكشاف تأثير التعقيد الاقتصادي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٢١. في إطار المنهجيّة، تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية التي تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير رئيسي، وتم تحليلها بالتوازي مع ثلاثة متغيرات تفسيرية هي: التعقيد الاقتصادي، الانفتاح التجاري، وحجم الحكومة.

بالانتقال إلى النتائج، كشفت البحث عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من التعقيد الاقتصادي والانفتاح التجاري وبين مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر. في الوقت نفسه، تم العثور على تأثير سلبي لحجم الحكومة على هذه التدفقات الاستثمارية. يمثل هذا الإسهام في البحث التجريبي قيمة مضافة للأدبيات العلمية، بفضل تقديمه لمحدد جديد لفهم سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر في سياق الاقتصاد المصري كسوق ناشئة.

دراسة

توني، محمود عبد العزيز. (٢٠١٨). التكتلات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الدولية الراهنة. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ٣٢(١)، ٦٢٣-٦٥٣.

دراسة (توني، ٢٠١٨) تستهدف تحليل التغيرات الجوهرية في الاستثمار الأجنبي المباشر وتفحص الدوافع والاتجاهات الحالية بين الدول المتقدمة والنامية، مع التركيز بوجه خاص على الاقتصادات الناشئة. كما تهدف إلى إلقاء الضوء على التحولات في الكتل الاقتصادية الجديدة وتأثيراتها على الكتل القائمة، والنظريات الخاصة بها، والمكاسب والخسائر المرتبطة بتشكيل هذه التكتلات وشروط نجاحها.

تستخدم المنهجية في هذا البحث الدراسات النظرية والتحليلات الكمية لتقييم الاتجاهات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وللتكتلات الاقتصادية القائمة، وتهدف إلى وضع نماذج يمكن من خلالها القياس وإعادة تقييم المكاسب والخسائر بالنسبة للدول الأعضاء. ستراعي الدراسة أيضًا تحديد وتحليل أنماط التكامل الجديدة وآثارها على العلاقات الاقتصادية الدولية.

أما بالنسبة للنتائج، فتُلخص الدراسة الاتجاهات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وتحدياتها وفرصها في بيئة الاقتصاد العالمي المتغير، بالإضافة إلى تحديد النتائج المحتملة للظروف الجديدة على الكتل الاقتصادية القائمة وعلاقاتها الدولية. من خلال فحص هذه التغيرات والتحليلات، تقدم الدراسة رؤى تساهم في صياغة

استراتيجيات استثمارية أكثر ملاءمة للواقع الاقتصادي الجديد وتعزز فهم الأطر التي تدعم النمو الاقتصادي الدولي.

دراسة

Maryam, J., & Mittal, A. (2020). Foreign direct investment into BRICS: an empirical analysis. Transnational Corporations Review, 12(1), 1-9.

هدفت دراسة (Maryam & Mittal, 2020) لمعرفة تأثير مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجموعة البريكس. ضمن إطار المنهجية، تم استخدام طريقة مجموعة المتوسط المجمع (PMG) مع نموذج الانحدار ذاتي التوزيع التلقائي (ARDL) على بيانات سنوية تمتد من العام ١٩٩٤ حتى العام ٢٠١٨.

النتائج التي توصلت إليها الدراسة تظهر أن هناك مجموعة من العوامل مثل الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، سعر الصرف، إجمالي تكوين رأس المال، وتوافر مرافق البنية التحتية التي لها تأثير ملموس على المدى الطويل في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول. من ناحية أخرى، يكشف التحليل على المدى القصير تباين في تأثير هذه المتغيرات بين دول البريكس، مع الإشارة إلى أن الصين تبرز كأكثر الدول تأثراً إيجابياً بالمتغيرات التي تم دراستها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالإضافة إلى ذلك، أكدت الدراسة على أهمية سن سياسات اقتصادية ليبرالية من قبل دول البريكس، حتى تعزز من جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، مع تحسين قدرتها على مواجهة التحديات العالمية ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

دراسة

Asongu, S., Akpan, U. S., & Isihak, S. R. (2018). Determinants of foreign direct investment in fast-growing economies: evidence from the BRICS and MINT countries. Financial Innovation, 4(1), 1-17.

تسعى دراسة (Asongu et al., 2018) إلى تحليل وتحديد العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان مجموعتي البريكس وMINT، اللتين تتميزان بمعدلات نمو سريع. لفحص هذه العوامل، تم اتباع منهجية تحليلية تستند إلى البيانات المقطعية لسلسلة من السنوات الممتدة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١١، باستخدام ثلاث عينات: دول البريكس بشكل منفرد، دول MINT بشكل منفرد، ومجموعة دمجت كلاً من البريكس وMINT. أسست الدراسة نماذجها الإحصائية باستخدام نهج التأثيرات الثابتة لكل عينة.

النتائج كشفت أن حجم السوق، توافر البنية التحتية، والانفتاح التجاري هي أبرز العوامل المشتركة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لكلا المجموعتين. في المقابل، وجد أن توافر الموارد الطبيعية والجودة المؤسسية لا تمثلان عوامل جذب قوية في هذه السوق الاستثمارية.

من أجل تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والحفاظ عليها، توصي الدراسة حكومات هذه البلدان بضرورة تعزيز الاستقرار السياسي وتوفير فرص استثمار متكافئة، إضافةً إلى ضرورة زيادة الاستثمارات في رأس المال البشري لاستيعاب المهارات العالية والآثار التكنولوجية الناشئة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، مما سيؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل. تعد هذه النتائج إضافة قيمة للأدبيات الحالية لأنها تمدّ البحوث السابقة التي غالبًا ما اقتصرت على بلدان البريكس، بفحص شامل يضم مجموعة MINT أيضاً.

دراسة

SOOMRO, A. N., KUMAR, J., & KUMARI, J. (2022). The dynamic relationship between FDI, ICT, trade openness, and economic growth: Evidence from BRICS countries. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 9(2), 295-303.

وهدفت دراسة (SOOMRO et al., 2022) لتحليل الأثر الديناميكي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة تأثير الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصادات دول البريكس خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٨. وتعتبر هذه الدراسة الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، في حين تم اختيار العديد من متغيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مستقلة. كما تم استخدام متغيرين لقياس البيئة الاقتصادية الكلية وخمسة متغيرات لقياس البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المنهجية التي تم اتباعها للتحليل الإحصائي تعتمد على الطرق المعممة للحركات (GMM) لتحديد تأثيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمتغيرات الأخرى على التنمية الاقتصادية. تشير نتائج الدراسة إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحمل تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في دول معينة من مجموعة البريكس، بينما يعتبر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، في المقابل، يحملان تأثيرات سلبية.

نظراً لطور النمو الذي تمر به دول البريكس، تُظهر الدراسة الحاجة إلى المشاركة في الإصلاح الاقتصادي والتوسع في التدابير الليبرالية. يوصي التقرير بسياسات مخصصة لتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التركيز على تحقيق تحسينات في النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول البريكس، مما يعد خطوة مهمة نحو تقوية اقتصادات هذه الدول.

دراسة

De Conti B, Diegues AC (2022) Foreign direct investments in the BRICS countries and internationalization of Chinese capital. BRICS Journal of Economics 3(3): 129-142.

وهدفت دراسة (De Conti & Diegues, 2022) لبحث تحليل التكامل الاقتصادي بين دول البريكس من خلال دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، ومعرفة مدى تأثير الاستثمارات الصينية على توازن هذا التكامل منذ انعقاد القمة الأولى للمجموعة في عام ٢٠٠٩. توضح الدراسة خلال فحصها أن التكامل المذكور يتسم بالتفاوت، ناجم عن زيادة نسبة الاستثمارات الصينية في باقي دول المجموعة.

تنتهج الورقة منهجية متعددة الخطوات، حيث تشتمل على تطوير تحليل دقيق لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر عامةً وللتدفقات الصينية بشكل خاص، بهدف فهم كيف تقوم الصين بتدويل رأسمالها. يتكون التحليل النوعي من فحص الدوافع المتنوعة لشركات الصين العاملة عبر مجموعة من القطاعات – شركات مملوكة للدولة في المجالات التقليدية، الشركات الضخمة التي تركز بشكل أساسي على السوق المحلية والشركات التكنولوجية – لعملية تدويل الأموال. ويتضمن التحليل الكمي دراسة مسحية للبيانات المتعلقة بالتدفقات الاستثمارية الصينية نحو دول البريكس الأخرى.

تتمثل الإسهامات الرئيسية لهذا المقال في بيان وتحليل اختلاف الاستراتيجيات التي تتبعها الشركات الصينية عند التوجه للاستثمار في دول البريكس، والتأثيرات الناتجة عن هذه السياسات في تشكيل مستويات التكامل الاقتصادي داخل المجموعة، مع التأكيد على أن هذا التكامل يعاني من عدم التماثل بشكل كبير بفعل الهيمنة الصينية في حجم الاستثمارات.

وبعد استعراض وتتبع الدراسات السابقة والأدبيات التي خاضت في موضوع تأثيرات الانضمام لتجمع البريكس على الدولة المنضمة، وشمل ذلك الأثر على التجارة وعلى الاستثمار الأجنبي والعلاقات السياسية والاقتصادية، وفي مجال الاستثمار في البنية الأساسية.

المبحث الثاني
فرص وتحديات الاستثمار الأجنبي مع دخول مصر للبريكس

يمثل انضمام مصر لمجموعة البريكس، التي تجمع بعض من كبرى الاقتصادات الناشئة في العالم، خطوة استراتيجية يمكن أن تحمل في طياتها تغيرات جوهرية وواعدة للساحة الاقتصادية المصرية. تبدو الفرص المتاحة أمام مصر واسعة، تتراوح ما بين تنويع مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز موقعها الجيوسياسي، والوصول إلى أسواق جديدة، وتحسين شبكات البنية التحتية والتكنولوجية، مما يُمكن أن يُساهم في النمو المستدام وخلق فرص العمل.

مع ذلك، لا تخلو هذه الخطوة من التحديات التي قد تواجه مصر على المستوى الاقتصادي والقانوني. من الناحية الاقتصادية، يتطلب الأمر إعداد بيئة استثمارية قادرة على استقبال تدفقات رأس المال والتكنولوجيا، ومن الناحية القانونية، يظهر تحدي توافق الأنظمة والتشريعات المحلية مع المعايير الدولية والتعامل مع معضلات مثل حماية الملكية الفكرية وتسوية المنازعات.

تنطوي هذه الخطوة كذلك على ضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والتجارية لتحقيق التوازن بين الفرص المتاحة والمخاطر المحتملة، والتنسيق بين السياسة الداخلية والمواقف الدولية لتحقيق مصالح مصر الاقتصادية بشكل فعال.

تمارس الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها العالمية عبر استخدام قوتها السياسية والاقتصادية كقوة عظمى، وفي هذا السياق، ظهرت مجموعة البريكس كتجمع سياسي واقتصادي ذو أهمية على الساحة العالمية، مكونة من روسيا، الصين، الهند، البرازيل وجنوب أفريقيا. هذه الدول، التي تصنف كاقتصادات ناشئة ومنتشرة عبر أربع قارات، تعمل سويًا لمكافحة نظام الهيمنة الأحادية القطب للولايات المتحدة بتأسيس نظام عالمي أكثر تعددية[1].

أولا: التحليل الاقتصادي لتأثير انضمام مصر إلي مجموعة البريكس علي الاستثمارات الأجنبية

تُعد مجموعة دول البريكس، والتي تشمل البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا، واحدة من التكتلات الاقتصادية الواعدة في العالم اليوم. انضمام مصر إلى هذه المجموعة سيكون له تداعيات اقتصادية هامة، خصوصًا على قطاع الاستثمارات الأجنبية.

١. فرص انضمام مصر لدول البريكس على الاستثمارات الأجنبية[2]:

---

(١) معلم، أم البنين. (٢٠٢٢). مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

(٢) د. الزيني، أحمد فاروق محمد. (٢٠٢٣). تحليل الأداء الاقتصادي لدول البريكس: دراسة حول الآثار الاقتصادية لانضمام مصر إلى التكتل. المجلة القانونية، ١٨(٥)، ص٢٣٤٩.

أ- الوصول إلى أسواق جديدة: من المتوقع أن يُتيح ذلك لمصر الوصول إلى أسواق الدول الأعضاء مما يشمل مليارات المستهلكين وفرصاً للشركات المصرية لتعزيز صادراتها.

ب- زيادة تدفقات رأس المال: قد تستفيد مصر من زيادة الاستثمارات القادمة من دول البريكس مما يضيف إلى تنويع مصادر الاستثمار الأجنبي.

ج- تحسين الثقة الاستثمارية: الانضمام لمجموعة البريكس قد يُعزز صورة مصر كلاعب اقتصادي رئيسي في المنطقة، مما يزيد جاذبيتها للاستثمار الأجنبي.

٢. تحديات انضمام مصر لمجموعة دول البريكس[١]:

أ- الاستقرار الاقتصادي: قد تواجه مصر تحدياً في ملاءمة اقتصادها مع اقتصاديات دول البريكس، خصوصاً فيما يتعلق بالتحديات الاقتصادية الكلية والمستقرة.

ب- التنافس: إن الانضمام للبريكس يُعَرِّض الشركات المصرية للتنافس مع شركات في اقتصادات نامية كبرى قد تكون قوية بالفعل في بعض القطاعات.

ج- المتطلبات السياسية والتنظيمية: قد تضطر مصر إلى تكييف سياساتها وقوانينها مع معايير التكتل الجديد الذي قد يمثل تحدياً بحد ذاته.

٣. نقاط القوة في سياق انضمام مصر:

أ- الموقع الجغرافي: مصر تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي بين أفريقيا وآسيا وأوروبا، مما يجعلها نقطة جذب للاستثمارات.

ب- السوق المتنامي: يُعد السوق المصري متنامي وكبير، مع ارتفاع عدد السكان، مما يجعلها سوقاً جاذباً للاستثمارات الأجنبية.

٤. نقاط الضعف:

أ- البنية التحتية والبيروقراطية: قد تعيق البنية التحتية الغير كافية والتحديات البيروقراطية تدفق الاستثمارات الأجنبية.

ب- تقلبات سعر الصرف: تذبذب قيمة العملة المصرية قد يُشكّل مخاطرة للمستثمرين الأجانب.

---

(١) د. فهمي، مروة صلاح الدين. (٢٠٢٤). انعكاسات انضمام مصر إلى التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد المصري. المجلة العربية للإدارة، ص١.

ثانيا: التحليل القانوني لتأثير انضمام مصر إلي مجموعة البريكس علي الاستثمارات الأجنبية

ويمكن عمل التحليل القانوني للتأثير المحتمل لانضمام مصر إلى مجموعة دول البريكس على الاستثمارات الأجنبية، من الضروري النظر في التحديثات القانونية والتشريعية التي قد تكون مطلوبة، بالإضافة إلى فهم النظام القانوني السائد في دول البريكس وتأثيره على مصر.

١. التحديثات القانونية والتشريعية المطلوبة[١]:

أ- تحديث قانون الاستثمار: من المحتمل أن تحتاج مصر إلى مراجعة وتحديث قانون الاستثمار المحلي لضمان جاذبية السوق المصري للمستثمرين من دول البريكس.

ب- الاتفاقيات الثنائية: قد يكون هناك حاجة لإبرام اتفاقيات ثنائية للحماية المتبادلة للاستثمارات أو تحديث الاتفاقيات الحالية لتعزيز الثقة والأمان القانوني للمستثمرين.

الوضع القانوني لدول البريكس:

أ- نظم قانونية مختلفة: دول البريكس لديها نظم قانونية متنوعة؛ فروسيا والصين، على سبيل المثال، لديهما نظم تنظيمية مركزية، بينما البرازيل والهند لديهما أنظمة أكثر ليبرالية.

ب- القيود التشريعية: القيود التشريعية مثل تلك التي تحكم تحويل الأموال وملكية الأجانب قد تمثل تحديات للمستثمرين المصريين في دول البريكس.

٢. الفرص من الجهة القانونية:

أ- جذب الاستثمارات: تحسين الإطار القانوني سيزيد من جاذبية مصر للاستثمارات الأجنبية ويوفر بيئة أعمال أكثر استقرارًا.

ب- تسهيل التجارة: تبسيط الإجراءات وتخفيف القيود قد يُسهّل التبادل التجاري بين مصر ودول البريكس.

٣. **التحديات من الجهة القانونية**[٢]:

ج- مواءمة التشريعات: قد تواجه مصر تحديات في مواءمة تشريعاتها مع معايير دول البريكس المختلفة.

د- الحماية القانونية للاستثمارات: القوانين الضرورية لحماية المستثمرين الأجانب قد تحتاج إلى تعزيز.

٤. نقاط القوة:

أ- قوانين مواتية للاستثمار: مصر قامت بالفعل بتحديثات قانونية مثل قانون الاستثمار، الذي يهدف لتعزيز الشفافية وتوفير حوافز للمستثمرين.

---

(١) د. فهمي، مروة صلاح الدين. (٢٠٢٤). مرجع سبق ذكره، ص٢٤.

(٢) د. الزيني، أحمد فاروق محمد. (٢٠٢٣). مرجع سبق ذكره، ص٢٥٠٦.

ب- اتفاقيات دولية: مصر عضو في العديد من الاتفاقيات الدولية التي تحمي الاستثمارات الأجنبية، مما يُعد نقطة قوة.

٥. نقاط الضعف:

أ- إنفاذ القوانين: قد تواجه مصر تحديات في إنفاذ القوانين والحكم القضائي بما يضمن حقوق المستثمرين.

ب- البيروقراطية: آليات عمل المؤسسات والإجراءات المعقدة قد تُثقل كاهل المستثمرين وتؤثر سلبًا على تدفق الاستثمار.

ويُعد تشكيل التحالفات الدولية خطوة رئيسية في الانتقال من عالم يُسيطر عليه قطب واحد إلى عالم متعدد الأقطاب، حيث أصبح الانضمام إلى هذه التحالفات من العوامل الأساسية لتعزيز القوة السياسية، الاقتصادية والعسكرية التي تسعى العديد من الدول لتحقيقها. ظهور هذه التحالفات أو ما يسمى النظم الإقليمية والإقليمية الجديدة، أصبح عاملاً مؤثراً في شكل النظام العالمي، وتُعد مجموعة البريكس إحدى أهم هذه التحالفات وأحدثها، وهي أيضاً تُعَد من أهم الأسواق العالمية وأسرعها نمواً، فهي تنتشر على خارطة العالم مما يعزز وجودها بين الشرق والغرب، وتُعبّر عن استعدادها لاستقبال مزيد من الدول بين أحضانها لمزيد من التأثير والقوة لتحدي الهيمنة الأمريكية، وبالتالي، تمكين النظام العالمي التدريجي من النمو والتطور[١].

وتطمح مجموعة البريكس، التي تجمع روسيا بوصفها الأقل نموًا اقتصاديًا لكنها الأقوى سياسيًا وعسكريًا بين الأعضاء وأكبر مصدر للمحروقات، والصين بقوتها الاقتصادية الضخمة، والهند بتقدمها التكنولوجي والموارد البشرية الكثيفة، والبرازيل بمواردها الأولية والسلع الصناعية، وجنوب أفريقيا الرائدة اقتصاديًا في أفريقيا وثالث أكبر مصدر للفحم عالميًا، إلى توسيع حضورها وتعزيز نفوذها السياسي ليوازي الوزن الاقتصادي، وذلك من أجل التأثير في طبيعة النظام العالمي لجعله أكثر تمثيلًا وتعددية.

وبناء مؤسسات مالية خاصة بمجموعة البريكس مثل بنك التنمية الجديد وصندوق الاحتياطيات النقدية، يشكل خطوة استراتيجية لتعزيز استقلالية المجموعة وتقوية قدرتها على التأثير في النظام المالي الدولي. هذه المبادرات تهدف إلى تقليص الهيمنة التي تمارسها القوى التقليدية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجموعة الثمانية، عبر إنشاء بدائل للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تُعتبر ذات نفوذ كبير في تشكيل الاقتصاد العالمي والسياسات المالية للدول. هذا التوجه لا يُعبر فقط عن رغبة دول البريكس في تعزيز مكانتها الدولية، ولكن يعكس أيضاً سعيها لإعادة توزيع القوة الاقتصادية العالمية بما يتوافق مع الوزن المتنامي لاقتصاداتها. من خلال المؤسسات المالية الجديدة، تطمح البريكس لتقديم نموذج تعاون دولي يُركز على

---

(١) د. إيهاب محمد أبو المجد عياد. سبق ذكره.

التنمية المستدامة ودعم الاقتصاديات الصاعدة، وفي نفس الوقت يُفعل دور هذه الدول في صنع القرار الاقتصادي العالمي[1].

وتأسيس بنك التنمية البريكس وصندوق الاحتياطيات النقدية قد تم بنائه على فكرة أن هذه المؤسسات ستكون أكثر مرونة وتكيفًا مع حاجيات الدول النامية والصاعدة، ولن تخضع لسيطرة أي دولة أو مجموعة دول معينة. من شأن هذه الخطوة أن تزيد من خيارات التمويل للدول الأعضاء وتقلل من اعتمادها على الدولار الأمريكي كعملة احتياطية رئيسة، مما يُحسن من متانة اقتصاداتها في مواجهة الأزمات.

وفي ظل تلك المبادرات، تحث البرازيل وغيرها من الدول صندوق النقد الدولي على تحقيق إصلاحات في نظام الحصص التصويتية لضمان تمثيل أكثر عدالة يعكس الواقع الاقتصادي العالمي الحالي. وجهود دول البريكس لا تقتصر على إنشاء مؤسسات جديدة، بل تشمل أيضًا السعي لتشكيل قطب عالمي قوي وفاعل قادر على المساهمة في صياغة نظام عالمي أكثر إنصافًا وتمثيلاً لمصالح واحتياجات مجموعة أوسع من الدول.

ثالثا: فرص وتحديات تجمع البريكس

تبرز مجموعة البريكس كقوة فاعلة ومتزايدة الأهمية على الساحة الدولية، تسعى من خلال استراتيجيتها السياسية والاقتصادية لإعادة تشكيل النظام العالمي وفقا لرؤاها ومصالح دولها الأعضاء. التنسيق الذي تحققه هذه المجموعة في الأمم المتحدة ومجموعة العشرين وغيرها من المحافل الدولية، يفتح الباب لنفوذ جماعي يمكنه أن يؤثر سلباً أو إيجاباً على السلم والأمن الدوليين وكذلك على النظام المالي والنقدي العالمي.

المواقف السياسية الجماعية التي تتخذها البريكس، مثل موقفها الرافض للسياسات الغربية تجاه البرنامج النووي الإيراني وأزمة القرم والتدخلات العسكرية في سوريا، تُظهر مستوى عالياً من التضامن السياسي بين الدول الأعضاء، الأمر الذي يوجه تحديات جديدة أمام النظام السياسي العالمي المعاصر. هذه الوحدة في السياسات تُسهم في تعزيز مكانة البريكس ككتلة نافذة قادرة على تحدي المواقف الغربية التقليدية وتقديم نموذج مختلف للعلاقات الدولية يُعلى من شأن التعددية القطبية.

المجموعة ترى في نفسها محركاً لتحقيق توازن جديد يقوم على الشراكة والتحالفات السياسية والاقتصادية، وتسعى لإقامة تكتلات اقتصادية مع الأسواق الواعدة والمناطق النامية. ما تُحققه البريكس من نمو اقتصادي يُعتبر أمراً حاسماً في تعزيز قدرتها على المنافسة وتشكيل رؤية عالمية نوعية.

---

(1) Alejandro Jesús Palacios Jiménez, (2019), Opcit.

بالإضافة إلى ذلك، يُمثل الثقل الجيوستراتيجي للمجموعة عاملاً رئيسياً في تأثيرها العالمي، إذ تتباين القوى الأعضاء من حيث الحجم ومستوى التطور الاقتصادي، ما يعكس تنوعاً يُمكن الاستفادة منه في إقامة نظام دولي أكثر شمولية وتمثيلاً للتنوع الحضاري والثقافي على مستوى العالم.

يرى الكثيرون في هذا التجمع فرصة لإبراز صوت الجنوب وللدفع نحو عالم متعدد الأقطاب، حيث تمُثل البريكس تكتلاً لا يرتبط بإطار جغرافي محدد بل يجمع قارات مختلفة وحضارات متنوعة، مما يسهم في خلق تفاعلات جديدة ومبادرات من شأنها إعادة رسم خريطة الاستثمار والتجارة العالمية. وسيكون لهذه التحولات تأثير مباشر على النظام العالمي ومن المرجح أن تستمر المجموعة في لعب دور محوري في الحوار الدولي وصناعة السياسات العالمية.

وتحليل الأوضاع يُظهر حجم التحديات والديناميكيات السياسية والاقتصادية التي يواجهها تكتل البريكس في مواجهة النظام العالمي القائم وهذه الديناميكيات تحتاج إلى تقييم معمق للفرص المتاحة وكيفية مواجهة التحديات القائمة بين أعضاء التكتل نفسه، فضلاً عن تلك الصادرة من خارجه. وفي الوقت الذي يسعى فيه أعضاء البريكس لتشكيل بديل اقتصادي وسياسي يكون أكثر إنصافًا ويعبر عن مصالح دول أكبر عددًا من النظام العالمي، فهم يواجهون أيضًا تحديات داخلية بهذا الصدد مثل الخلافات الحدودية وكذلك تحديات خارجية كمحاولات من القوى الكبرى الحالية للحيلولة دون تحقيق هذه المساعي. ولضمان بلوغ الأهداف والمحافظة على وحدة التكتل، يبدو أنه من الضروري التوصل إلى تفاهمات مشتركة وتنسيق أكثر فاعلية بين الدول أعضاء بريكس للتغلب على أي خلافات داخلية والعمل معًا نحو استراتيجية موحدة تُظهر قوة البريكس كجبهة متماسكة في مواجهة التحديات الخارجية[1].

وتبرز البرازيل كقوة اقتصادية إقليمية وعالمية، حيث سعت عبر سياساتها الإصلاحية إلى تعزيز مكانتها سواء على مستوى قارتها أمريكا الجنوبية أو على الصعيد العالمي. ففي عهد الرئيس السابق لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، حققت البرازيل تقدماً ملموساً أوصلها لتقلد مراكز متقدمة في تحالفات إقليمية وعالمية مهمة كمجموعة العشرين وتكتل الميركوسور، وكذلك في الاتحاد الأمريكي للدول الجنوبية (UNASUR). هذه الخطوات جعلت البرازيل لاعباً أساسياً في ساحة السياسة الإقليمية، وهي تستعد حاليًا للعب دور أكبر على الساحة العالمية، خصوصًا بعد اكتشافات النفط الكبيرة التي أعطتها وزناً استراتيجيًا.

ومن جهتها، جنوب أفريقيا، وبموقعها الاستراتيجي المهم الذي يعتبر نقطة التقاء المحيطين الهندي والأطلسي، قد أصبحت قاعدة اقتصادية مهمة وبوابة رئيسية للقارة الأفريقية. لقد كان قرار دعوة جنوب أفريقيا

(1) Shraddha Naik, (June 2016) Opcit., p27.

للانضمام إلى مجموعة البريكس مدفوعًا برغبة الصين وبقية الدول الأعضاء في بناء روابط سياسية واقتصادية أقوى معها. وبالرغم من أن جنوب أفريقيا قد تكون الأضعف اقتصاديًا بين دول مجموعة البريكس، إلا أن موقعها الجيوسياسي وشراكتها التجارية تعطيها ثقلاً مهمًا ضمن المجموعة.

ومع التغيرات الاقتصادية العالمية التي تحدث، هناك تأثير متبادل على موازين القوى السياسية والعسكرية أيضًا. الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يحاولان تعزيز مواقفهم في مؤسسات دولية مثل مجلس الأمن والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في حين ترى القوى الصاعدة مثل الصين والهند، وكذلك القوى العائدة مثل روسيا، أهمية كبيرة في تكوين تحالفات وخلق مؤسسات جديدة لتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب.

وتُظهر مجموعة البريكس بالفعل قدرتها على التأثير في المشهد السياسي والاقتصادي الدولي، وهذا ظهر جليًا في التدخلات التي قامت بها روسيا الاتحادية والصين لمنع التدخل العسكري الغربي في سوريا. ويشكل الوزن الاقتصادي لهذه المجموعة ركيزة أساسية تدفع بمسارها لتصبح قطباً عالمياً مؤثراً.

رابعا: دوافع تحول المجموعة لقطب عالمي ومحدداتها

يمكن استنتاج الأسس الدافعة لتحول البريكس إلى قطب عالمي وقيوده ومكونات نشأته وتطور مجموعة البريكس وتحولها إلى قطب عالمي متمثل في عاملين جوهريين:

الدعامة الأولى: الثقل الاقتصادي للمجموعة

بالنظر إلى الثقل الاقتصادي لمجموعة بريكس، يُعتبر هذا العنصر محركًا أساسيًا من شأنه تمكينها من التأثير بقوة على النظام العالمي الراهن وأن تقف كمنافس شرس ضد الولايات المتحدة الأمريكية. يُنتظر أن تتبادل مجموعة البريكس الأدوار الريادية مع الاقتصادات التقليدية الغنية، وأن تبرز كأولى القوى الاقتصادية العالمية. ومن المُقدّر أن تُحقّق المجموعة بحلول عام مُعيّن جهودًا استثمارية ضخمة، تتجسد في ترسيخ مكانتها الاقتصادية والسعي لأن تصبح الجهة المهيمنة، وإزاحة أمريكا عن الصدارة لتتبدل المراكز العالمية أيضًا: الصين في القمة بقيمتها الاقتصادية المقدرة، تليها الهند والولايات المتحدة، ومع مرور السنين من المتوقع أن يتضاعف أثر بريكس اقتصاديًا، ليشهد العالم إعادة تشكل قوة اقتصادية جديدة تُضاهي وتتجاوز حجم الاقتصاد الأمريكي، مما يستتبع تغيرات جذرية في خريطة النفوذ الاقتصادي العالمي.

ويوضح الشكل رقم (٣) توقع وضع دول البريكس وفقا لمعيار الناتج المحلي الإجمالي (بسعر تعادل القوة الشرائية) للأعوام ٢٠٤٠، ٢٠٣٠، ٢٠٢٠، ٢٠٥٠

شكل رقم (٣) توقع الناتج المحلي الإجمالي (بسعر تعادل القوة الشرائية) للأعوام ٢٠٤٠،٢٠٣٠،٢٠٢٠، ٢٠٥٠

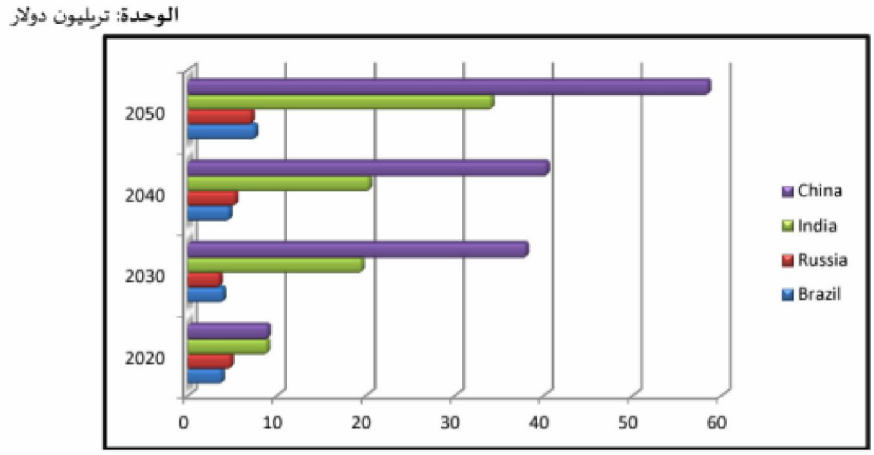

المصدر: وليد عابي، وآخرون. (٢٠٢٢). *"واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس-دراسة تحليلية للفترة ١٩٩١-٢٠٢١"*. مرجع سابق. ص١٦٣. وفقاً لبيانات المصدر:

IMF.WEO database (October 2020) for 2020, and PwC.3 for 2030, 2040 and 2050. (www.imf.org).

واكتسبت مجموعة البريك مزيدًا من الشهرة بعد الإصدار الثاني للعمل الذي قام به خبراء من "غولدمان ساكس"، والذي صدر في عام ٢٠٠٣ تحت عنوان "الحلم مع BRICs: الطريق إلى ٢٠٥٠"، حيث أُعلن من خلاله أن هذا التكتل يمثل قوة اقتصادية وسياسية مرموقة، قادرة على تجاوز اقتصاديات مجموعة السبع مجتمعة بمجيء عام ٢٠٥٠. وقد زادت التوقعات بأن مركز الثقل الاقتصادي قد ينتقل خلال الخمسين عامًا التالية صوب دول البريك. بانضمام جنوب أفريقيا إلى المجموعة في العام ٢٠١٠ لتكوين مجموعة البريكس، أصبح الاتحاد أكثر تنوعاً بتمثيل منطقة من أفريقيا، ما دعا "غولدمان ساكس" للإعلان عن العقد الأول من الألفية الجديدة كعقد "البريكس"[(١)].

الدعامة الثانية: الثقل السياسي للمجموعة

أما الأساس الثاني في نمو مجموعة بريكس ومكانتها كقطب عالمي يتمثل في الثقل السياسي الذي تحمله الدول الأعضاء. ضمن بريكس، دولتان محوريتان، الصين وروسيا، بمكانتهما السياسية العالية ومقاعدهما الدائمة في مجلس الأمن، تسعيان للعب دور أكبر على الساحة الدولية. البريكس أسست على فكرة تحالف تعددي يتضافر فيه دعم دولي لتعزيز النفوذ الاقتصادي ولتشكل قوة مؤثرة مقابلة للغرب، خصوصًا بعد انحسار النفوذ السوفيتي. ومن الممكن أن تفتح المجموعة ذراعيها لضم اقتصادات صاعدة، مثل إندونيسيا وتركيا والمكسيك

(1) Shraddha Naik, (June 2016) "The Rise of BRICS- A Multipolar World?", Jawaharlal Nehru University, New Delhi, Asia-Pacific ISA Conference, p25.

وغيرها، وهذه الخطوة تبرز أهمية ديموغرافية واقتصادية كبرى، مما يزيد من جاذبية المجموعة كمحور على خريطة الاقتصاد العالمي وكقوة قادرة على التحدي والتفوق[١].

خامسا: الفعالية الاقتصادية للبريكس

اقتصاد روسيا الاتحادية، بتصنيفه كسادس أكبر اقتصاد عالمي، يُعرف بتنوعه وسيطرة الدولة على قطاعات حيوية كالنفط والغاز الطبيعي، وحيازته على مرتبة متقدمة في إنتاجهما، إلى جانب المعادن والصناعات العسكرية الثقيلة. روسيا، بأكبر احتياطيات غاز طبيعي والمرتبة الثانية في احتياطات النفط، أظهرت كفاءة اقتصادية متقدمة، متخطية دول الاتحاد الأوروبي وتحتل المرتبة الخامسة عالمياً وفق البنك الدولي، ما يعكس قدرتها الاقتصادية الكبيرة. كما تسعى روسيا، تحت قيادة الرئيس بوتين، لتأكيد مكانتها السوفيتية السابقة، وهي فعالة في مجموعة الثماني ولها دور مميز في منظمات إقليمية ودولية عدة[٢].

ويوضح الشكل رقم (٥) تطور معدل نمو اقتصاد دول البريكس للفترة من ١٩٩١ -٢٠٢١

شكل رقم (٥) تطور معدل نمو اقتصاد دول البريكس للفترة من ١٩٩١ ـ٢٠٢١

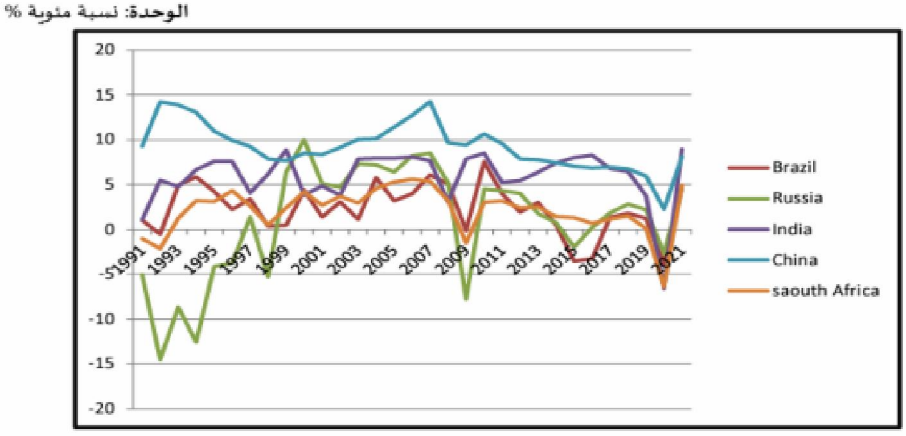

المصدر: وليد عابي، وآخرون. (٢٠٢٢). *"واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس-دراسة تحليلية للفترة ١٩٩١-٢٠٢١"*. (الجزائر . مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة. المجلد٧. العدد٢). ص١٥٨.

والصين، التي احتلت مرتبة الوصافة اقتصادياً على مستوى العالم، قوّت موقعها السياسي وتشارك في مجموعات رئيسية كمجموعة العشرين وغيرها. لكن موقعها في البريكس يبرز بشكل مختلف، حيث تسعى الصين عبر هذه المجموعة للتأثير كقوة اقتصادية وسياسية محورية وتنادي بأداء دور أكثر فاعلية في مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي.

---

(١) د. وسن إحسان عبد المنعم. (٢٠٢٠)، سبق ذكره، ص ١٥٣.

(٢) د. عبد الرحمن علي عبدالرحمن. (٢٠١٩). سبق ذكره، ص ٢٢.

أما الهند، فتتميز بديناميكية شبابية عالية، حيث تقل أعمار نسبة كبيرة من السكان عن ٢٥ عاماً، مما يوفر قاعدة كبيرة ونشطة اقتصاديا. تتمتع الهند بموارد استراتيجية سياسية، اقتصادية، وعسكرية متنوعة، وتقدمت لتصبح قوة نووية فاعلة مع إمكانية أن تتبوأ مرتبة بارزة بين القوى الدولية مستقبلًا. اقتصادها الكبير والمنوع وضعها في المرتبة الخامسة عالمياً في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

العلاقات الصينية الهندية، خاصة الاقتصادية منها، كانت ضرورية لدفع نهضة الهند الاقتصادية ولاحقاً دفع الاقتصاد العالمي. ففي سنة معينة، استحوذت الصين والهند مجتمعتين على نسبة كبيرة من حجم الاقتصاد العالمي على الرغم من حجمهما السكاني المرتفع. وتتوقع العديد من التنبؤات الاقتصادية أن يتجاوز الاقتصادان الصيني والهندي اقتصاد الولايات المتحدة بحلول عام محدد، مما سيمكنهما من احتلال المركزين الأول والثاني[١].

وتبذل البرازيل جهوداً كبيرة لترسيخ إصلاحاتها السياسية والاقتصادية بهدف تقوية مكانتها إقليمياً في أمريكا الجنوبية وعلى الساحة العالمية كذلك. تحت إدارة الرئيس السابق لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، ارتقت البرازيل بمكانتها السياسية على المستويين الإقليمي والعالمي، حيث عزز حضورها ضمن مجموعة العشرين، تكتل الميركوسور واتحاد الأوناسور، الذي أسس في سنة ٢٠٠٨، مؤكدةً دورها كأقوى القوى في القارة. استطاعت البرازيل أن تُحدث نقلة اقتصادية قوية، مما وضعها في صف الدول الصناعية الجديدة ومكنها من احتلال المركز السادس عالمياً بعد ألمانيا وفرنسا، مع معدل نمو سنوي يتجاوز ٥٪. وتسير البرازيل نحو مزيد من الازدهار العالمي، خاصة بعد اكتشاف ثرواتها النفطية، مما رفع من وزنها الاستراتيجي وتجاوزت المملكة المتحدة في التصنيف الاقتصادي العالمي، بتوقعات بلوغ المرتبة الخامسة كأقوى اقتصاد حسب تصريح وزير المالية البرازيلي جويدو مانتيغا، وذلك بنمو يقدر بين ٣ و٤٪ سنوياً، بينما من المتوقع ألا يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا ١٪. وقد استفادت البرازيل من تنوع مصادر الطاقة لتعزيز إيراداتها[٢].

وفي المقابل، تتمتع جنوب أفريقيا بموقع استراتيجي على الخطوط البحرية العالمية الرابطة بين المحيطين الهندي والأطلسي، ما يكسبها مزايا اقتصادية مهمة ويجعلها منفذاً رئيسياً للقارة الأفريقية. دعيت للانضمام إلى بريكس من قبل الصين لبناء علاقات سياسية واقتصادية أوثق سواء مع الصين نفسها أو مع دول المجموعة بشكل عام. رغم كونها الأضعف اقتصادياً ضمن المجموعة، تعتبر جنوب أفريقيا شريكاً تجارياً قوياً وحليفاً سياسياً

(١) د. عبد الرحمن علي عبدالرحمن. (٢٠١٩). سبق ذكره، ص ٢٢.

(٢) معلم، أم البنين. (٢٠٢٢). مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

مهماً، وتقع ضمن أكبر الاقتصادات العالمية، حتى مقارنة بدول أكثر ثراءً بالموارد الطبيعية والبشرية في أفريقيا، مثل نيجيريا ومصر[١].

سادسا: الآثار المحتملة لانضمام مصر لمجموعة البريكس

يشكل انضمام مصر لتجمع البريكس وضعا قانونيا واقتصاديا جديدا، ويترتب على هذا الوضع عددا من الآثار منها السلبي ومنها الإيجابي، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وزيادة الاستثمارات الأجنبية، ودعم الاقتصاد المصري. ومن الآثار الإيجابية[٢]:

١. تنويع الشركاء التجاريين والأسواق الجديدة: انضمام مصر إلى مجموعة البريكس قد يوفر فرصًا لتوسيع التجارة والاستثمار مع دول البريكس، مما يدعم تنويع الاقتصاد ويقلل من التعرض لتقلبات الأسواق الدولية.

٢. زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة: يمكن أن يُسهم انضمام مصر في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصًا في المجالات الاقتصادية والبنية التحتية، مما يعزز النمو الاقتصادي.

٣. تعزيز التعاون الفني ونقل التكنولوجيا: الحصول على فرص نقل التكنولوجيا وتعزيز التعاون في البحث والتطوير مع دول البريكس، مما يدعم التطور التكنولوجي في مصر.

كذلك، يمكن أن يسهم التعاون مع شركاء جدد في دول البريكس بتحقيق توسع في استخدام العملات الوطنية في الاستثمارات الدولية والتجارة الثنائية والمتعددة الأطراف، مما يؤدي إلى تقليص الاعتماد على الدولار الأميركي. من المتوقع أيضًا أن يعمل هذا التجمع على تعزيز التنسيق بين الدول النامية في المسائل الدولية. بانضمام المزيد من الدول، ستزيد القوة الصوتية الموحدة لهذه الدول في صندوق النقد الدولي، مما يمنح التجمع تأثيرًا أكبر في قرارات الصندوق. أظهرت مصر اهتمامًا كبيرًا بالانضمام إلى تجمع البريكس، ولهذا ركزت الدراسة على استكشاف الفوائد المترتبة على انضمام مصر لهذا التجمع. ويوجد بعض الآثار السلبية منها[٣]:

١. الضغط على الصناعات المحلية: قد تواجه الصناعات المحلية ضغوطًا بسبب التنافس الشديد مع المنتجات والخدمات القادمة من دول البريكس، خاصة إذا كانت تلك الصناعات لا تمتلك الكفاءة التنافسية.

---

(١) د. عبد الرحمن علي عبدالرحمن. (٢٠١٩). سبق ذكره، ص ٢٢.

(٢) د. الزيني، أحمد فاروق محمد. (٢٠٢٣). تحليل الأداء الاقتصادي لدول البريكس: دراسة حول الآثار الاقتصادية لانضمام مصر إلى التكتل. المجلة القانونية، ١٨(٥)، ص ٢٣٤٩.

(٣) د. الشيخ، رانيا. (٢٠٢٣). الانعكاسات الاقتصادية لانضمام مصر لتجمع البريكس. آفاق آسيوية، ٧(١٢)، ص ١٥.

٢. التعرض لتقلبات الأسواق الناشئة: يمكن أن يعرض الانضمام للبريكس مصر لتقلبات اقتصادية أكبر، بالنظر لتأثير الأزمات الاقتصادية في الدول الناشئة على بعضها البعض.

من أبرز المنافع التي قد تعود على مصر من خلال انضمامها إلى البريكس هي التوصل إلى صفقات تجارية عادلة والحصول على تجارة تفضيلية، والتي بدورها ستساهم في خفض الاعتماد على الدولار وتعزيز القدرات التصديرية لمصر. كما هناك توصية بضرورة تنشيط دور القطاع الخاص من خلال توجيه استثماراته ضمن دول مجموعة البريكس، والسعي لفصل التأثيرات السياسية عن الاقتصادية ما أمكن، مع التركيز بشكل خاص على الفوائد الاقتصادية. ويمكن اتباع طرق زيادة الآثار الإيجابية، ومنها[١]:

١. تعزيز القدرات التنافسية للصناعات المحلية: الاستثمار في تحسين جودة المنتجات المحلية وتعزيز كفاءة الإنتاج لضمان التنافسية في الأسواق الجديدة.

٢. الاستفادة من التعاون التكنولوجي: التركيز على التعاون التكنولوجي ونقل المعرفة مع دول البريكس لتطوير القطاعات الاقتصادية والصناعية المصرية.

ورغم أن من غير المتوقع أن يؤدى تطبيق اتفاقات تفضيلية تجارية لمصر مع دول البريكس في تحسن وضع ميزان التجارة السلعية، ويمكن استعمال طرق تقليل الآثار السلبية، من بينها[٢]:

١. حماية الصناعات الناشئة: اتخاذ تدابير مؤقتة لحماية الصناعات الناشئة والحساسة في مصر من المنافسة الخارجية الشديدة حتى تصبح قادرة على التنافس.

٢. إدارة المخاطر الاقتصادية: تطوير استراتيجيات لإدارة المخاطر الاقتصادية وتقلبات الأسواق الناشئة، بما في ذلك تنويع الاقتصاد وزيادة التعاون الدولي في مجالات أخرى.

بصفة عامة، يمكن لانضمام مصر إلى مجموعة البريكس أن يقدم فرصًا وتحديات، ويعتمد الأثر النهائي على كيفية استعداد واستجابة مصر لهذه التغيرات.

---

(١) د. صبري حسن، ضياء الدين. (٢٠٢٤). انضمام مصر لتكتل البريكس التحديات والمكاسب الاقتصادية دراسة اقتصادية فقهية مقارنة Egypt joining the BRICS bloc challenges and economic gains. مجلة قطاع الشريعة والقانون، ١٥(١٥)، ص ٢٦٨٦.

(٢) د. مصطفي، عبدالله رمضان توفيق. (٢٠٢٤). الآثار المتوقعة لانضمام مصر للبريكس على الميزان التجاري المصري. مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، ٤(١)، ص ٣١٩.

خاتمة

في خضم التغيرات الاقتصادية العالمية وتشكّل الكتل الاقتصادية، يبرز السؤال حول مدى تأثير انضمام مصر إلى مجموعة بريكس على قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. يهدف هذا البحث إلى دراسة الآثار المترتبة على هذا الانضمام من خلال تحليل متأنٍّ ومعمّق لمختلف الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ سعيًا لفهم كيف يمكن لهذا التحول أن يعزز من المناخ الاستثماري في مصر.

استند البحث على جمع البيانات التاريخية والإحصائية، وتم الاعتماد على تحليلات من خبراء اقتصاديين، وآراء مستثمرين أجانب حاليين ومحتملين، بالإضافة إلى دراسة حالات مماثلة للدول التي لها تجارب سابقة في الانضمام لمجموعات اقتصادية مماثلة لبريكس.

وقد أظهرت النتائج التي توصل إليها البحث طيفًا واسعًا من التأثيرات، تشمل تقوية العلاقات الثنائية مع الدول الأعضاء وتحسن فرص الوصول إلى أسواق جديدة ونمو الاستثمارات في بعض القطاعات الاستراتيجية. المقدمة الحالية تهدف إلى الإحاطة بالاستنتاجات المختلفة التي خلص إليها هذا البحث والتوصيات التي يقدمها من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من الفرص الناتجة عن الانضمام إلى مجموعة بريكس، وكذلك للتنبه للتحديات ووضع الخطط الكفيلة بمواجهتها.

النتائج:

توصل البحث إلى أن انضمام مصر إلى مجموعة بريكس قد يحمل جملة من الآثار الإيجابية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أولًا، يعزز هذا الانضمام من الإطار الدبلوماسي والتجاري لمصر، مما يزيد من الثقة لدى المستثمرين الأجانب. ثانيًا، تبين أن وجود مصر ضمن هذه المجموعة سيتيح لها فرصة للوصول إلى أسواق جديدة، ودعم تنويع الشركاء التجاريين. ثالثًا، وجد أن الانضمام يسهم في تعزيز البنى التحتية والمشروعات الكبرى في مصر من خلال تحسين السياسات الاقتصادية وتشجيع المشاريع المشتركة مع دول البريكس.

<u>وانطلاقا من الإشكالية والفرضيات، التي اعتمدت عليها الدراسة، تم الانتهاء إلى النتائج التالية:</u>

- وتظهر نتائج التحليل أن انضمام مصر إلى مجموعة البريكس كان له تأثير كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية. وتشير النتائج إلى أن عضوية البريكس سوف تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر في المتوسط بعد انضمام مصر إلى المجموعة. وتظهر النتائج أيضًا أن تأثير عضوية البريكس على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كبير وذو دلالة إحصائية.

- وتشير النتائج إلى أن انضمام مصر إلى مجموعة البريكس أدى إلى زيادة جاذبيتها للمستثمرين الأجانب، وخاصة من دول البريكس. وتشير النتائج أيضًا إلى أن مجموعة البريكس وفرت منصة لمصر للتعامل مع الاقتصادات الناشئة الأخرى وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- تتمتع مجموعة بريكس بالمقومات الكفيلة بإثراء علاقاتها التجارية الدولية، مما يساهم في تقوية مكانتها الدولية ويجعلها منافساً قوياً للقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، خاصة في ظل سعيها لتخطي الهيمنة التي تفرضها هذه القوى على النظام العالمي الاقتصادي والسياسي.
- يسود التزام بين أعضاء المجموعة بوضع استراتيجية شاملة للتعاون الاقتصادي تستند إلى ركائز تعزز من القوة التنافسية للمجموعة وتهدف إلى تحسين وتنوع الشراكات التجارية بين دولها.
- التآلف بين روسيا والصين يمثل عاملًا مؤثرًا لتوحيد الجهود بهدف تأسيس قطب اقتصادي عالمي جديد، ولتحقيق ذلك، يُعتبر التكامل في الاستراتيجيات بين البلدين إلى جانب التنسيق لمواجهة خطط الولايات المتحدة قضية محورية.
- تعمل مجموعة بريكس على تسخير وتطوير الإمكانيات الاقتصادية للبلدان النامية الأعضاء بها، وذلك من خلال توسيع نفوذها الاقتصادي كما يتجلى ذلك من خلال انضمام جنوب أفريقيا، الذي اتخذ ليس استناداً على قوتها الاقتصادية فحسب بل لأهميتها الاستراتيجية القائمة على تسهيل بناء النظام العالمي الصاعد.
- توجهات مجموعة بريكس لا تنحصر في أعضائها الحاليين، بل تتطلع لاحتواء مزيد من البلدان بما في ذلك دول آسيا الوسطى لموقعها الجغرافي المؤثر، كما تسعى لضم دول مثل إندونيسيا، تركيا، المكسيك وإيران إزاء أهميتها الجيوستراتيجية التي من شأنها تعزيز تأثير وبناء القطب العالمي الجديد الذي تصبو إليه مجموعة بريكس.

التوصيات:

وفقًا للنتائج المستخلصة، يُوصى البحث بالتالي:

١. تعزيز سياسات الاستثمار الأجنبي في مصر للحفاظ على استقرار وجاذبية البيئة الاستثمارية.

٢. التركيز على تطوير البنية التحتية والسياسات التي تشجع التجارة البينية مع دول بريكس.

٣. الاهتمام بتحسين معايير الشفافية والإدارة، وتقديم الحوافز للمستثمرين لتعزيز الثقة في السوق المصري.

٤. تشجيع المبادرات البينية التي تساعد على توسيع الشراكات مع القطاع الخاص في بلدان بريكس.

٥. الاستفادة من شبكات العلاقات السياسية والاقتصادية لدول بريكس لفتح آفاق جديدة في التعاون الدولي.

تؤكد الدراسة في الختام على أن انضمام مصر إلى بريكس قد يُسهم بشكل ملموس في تعزيز قدراتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، شريطة العمل على التنفيذ الفعّال للتوصيات المذكورة.

من المهم أيضًا التفكير في دعم البنية التحتية والاقتصادية لكل دولة عضو وكذلك الاستثمار في التنمية المتبادلة والاعتماد على القوى الذاتية للتكتل. تشمل هذه الجهود تعميق علاقات التجارة البينية وتنويعها وإيجاد حلول مبتكرة للتحديات المشتركة مثل الفقر والفساد والصحة العامة.

بالإضافة إلى التوصيات المذكورة أعلاه، من المهم أيضًا الأخذ بعين الاعتبار التوصيات التالية لتوجيه الأبحاث المقبلة وتحسين السياسات الاستثمارية، خاصة الأبحاث القادمة:

٦. إجراء دراسات تحليلية مفصلة تبحث في التأثيرات القطاعية الناتجة عن الانضمام إلى بريكس، لتحديد القطاعات الواعدة بالنسبة للاستثمار الأجنبي وتحفيزها.

٧. تقييم الإطار القانوني والتشريعي الحالي في مصر لضمان التوافق والانسجام مع معايير ومتطلبات دول مجموعة بريكس.

٨. المساهمة في بناء قاعدة بيانات شاملة تقدم معلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة في مصر وتعرض تحليلات عن جدوى الاستثمار في مختلف القطاعات.

٩. دعم الشراكات والمشاريع البحثية متعددة الجنسيات لتعزيز التفاهم وتبادل الخبرات بين مصر ودول مجموعة بريكس.

١٠. تشجيع تبادل الوفود التجارية والفنية والبحثية بين مصر ودول بريكس لإنشاء شبكات اتصال تفضي إلى إقامة مشروعات مشتركة.

١١. تعميق دراسة الآثار المتوقعة للتحولات الجيوسياسية الناتجة عن انضمام مصر إلى بريكس وكيفية تأثيرها على السياسات الاستثمارية والاقتصادية محليًا.

للأبحاث القادمة، يُقترح:

- القيام بمقارنات بين مصر والدول الأخرى التي انضمت حديثًا لمجموعة بريكس، للتعلم من تجاربهم وتحديد أفضل الممارسات.
- تحليل الآثار المحتملة على التوازن السكاني والبيئي في مصر نتيجة للتدفقات الاستثمارية الجديدة.
- التركيز على إجراء دراسات حالة محددة تستهدف تحليل نجاحات وتحديات مشاريع الاستثمار الأجنبي المحددة في مصر بعد الانضمام لبريكس.
- التوصية بإنشاء لجان مشتركة تضم خبراء اقتصاديين وماليين لوضع خطط تنفيذية تستجيب للتغيرات الحاصلة وتمكن من تعظيم الاستفادة من العضوية في بريكس.

من خلال هذه التوصيات، يمكن للسياسة الاقتصادية المصرية أن تستفيد قصوى الاستفادة من الانضمام إلى مجموعة بريكس وتعزيز قدرتها على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً – الكتب:

١. د. أبو بكر متولي: مبادئ النظرية الاقتصادية (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٧).

٢. د. أشرف السيد حامد قبال: الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠١٣).

٣. د. جميل محمد خالد: أساسيات الاقتصاد الدولي (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٤).

٤. د. جون هدسون ومارك هوندر (مترجم)، تعريب طه منصور: العلاقات الاقتصادية الدولية (الرياض: دار المريخ).

٥. د. حسان خضر: الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، الكويت: المعهد العربي للتخطيط ٢٠٠٤.

٦. د. رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر (المنصورة: المكتبة العصرية، ٢٠٠٧، ط١).

٧. د. سامى عفيفى حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩١).

٨. د. سامي عفيفي حاتم: الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية – مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣).

٩. د. سامي عفيفي حاتم: دراسات في الاقتصاد الدولي (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣).

١٠. د. سلوى سليمان: دراسات في الاقتصاد التطبيقي (الكويت: جامعة الكويت، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).

١١. د. عبد الخالق جودة: الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ (القاهرة: ١٩٨٥).

١٢. د. عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الاستثمار الدولي (القاهرة: المكتب العربي الحديث، ط١، ١٩٨٨).

١٣. د. عبد السلام أبو قحف: السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٩).

١٤. د. عبد السلام أبو قحف: نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية (الإسكندرية: مؤسسة الشباب، ١٩٩٨).

١٥. د. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه"، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر: ٢٠٠٥).

١٦. د. عبدالفتاح قنديل، سلوى سليمان: الدخل القومي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٩م).

١٧. د. عصام عمر مندور: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، ٢٠١٠).

١٨. د. عمر صقر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣).

١٩. د. فرج عبد الفتاح فرج: الاقتصاد الأفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة (القاهرة: دار النهضة المصرية، ٢٠٠١).

٢٠. د. كاظم جاسم العيساوى، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات (عمان: دار النماذج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).

٢١. د. محمد زكي شافعي: التنمية الاقتصادية، (القاهرة: النهضة العربية، ١٩٦٨).

٢٢. د. محمد سرور الحريري: الإدارة الدولية للشركات (عمّان: الأكاديميون للنشر، ٢٠١٦).

٢٣. د. محمد مطر: إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية (عمان: دار وائل للنشر ٢٠٠٩، ط٥).

٢٤. د. محمد، أ. ح. ا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة تركيا كوريا الجنوبية مصر، الإسكندرية الدار الجامعية، (٢٠٠٥).

٢٥. د. نهاد عبد الكريم احمد العبيدي: جولة أورغواي وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, 6(18) (٢٠١٠).

١. د. هناء عبد الغفار: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين إنموذجا (بغداد: بيت الحكمة 2002).

٢. د. وسام مجدى محمد عطية السيد: الاليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والتطبيق (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ٢٠١٢).

د. ثانيا ـ الرسائل العلمية

١. Djouama, Labiba: أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية ٢٠٠٠-٢٠١٢، رسالة دكتوراة (الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015).

٢. Gagnet, Cathy (محرر): تقرير البنك الدولي السنوي لعام ٢٠٠٥ (البنك الدولي: 2010).

٣. أحمد سمير أبو الفتوح يوسف خلاف: دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ عام ٢٠٠١، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٣).

٤. إسلام محمد محمد البنا: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصناعة التحويلية في اوغندا منذ ١٩٨٦، رسالة دكتوراه(جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٠).

٥. باهي محمد يسن عبد ربه: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في مصر بالإشارة إلى التجربة الماليزية، رسالة ماجستير (جامعة بنها، كلية التجارة، ٢٠١١).

٦. بن الحاج جلول، نصيرة. (٢٠٢٢). محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل اقتصاد المعرفة دراسة تحليلية قياسية على عينة من الدول النامية (Doctoral dissertation).

٧. علة عمر: حماية الاستثمار الأجنبي في التشريع الوطني والقانون الدولي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق (الجزائر، ٢٠٠٨).

٨. كريمة قويدري: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم علوم الاقتصاد، جامعة تلمسان (الجزائر: ٢٠١١).

٩. مرفت علي أحمد زيدان: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي التنمية الاقتصادية في هونج كونج، رسالة ماجستير (جامعة الزقازيق: معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، ٢٠١٢).

١٠. معلم، أم البنين. (٢٠٢٢). دور تكتل البريكس في النظام الدولي. رسالة دكتوراة. جامعة الحاج لخضر-باتنة ١. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية.

١١. ولاء محمد محروس محمود: محددات وآثار الاستثمار المباشر في غانا، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٠).

ثالثا: الدوريات والكتب السنوية والتقارير الاستراتيجية والسنوية

١. الأمم المتحدة: **تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٥**، منشورات الأمم المتحدة صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD/WIR/2005 Overview).

٢. الأمم المتحدة: **تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٧**، منشورات الأمم المتحدة صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD/WIR/2017 Overview).

٣. الأمم المتحدة: **تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٨**، منشورات الأمم المتحدة صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD/WIR/2018 Overview).

٤. الأمم المتحدة: **تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢١**، منشورات الأمم المتحدة صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD/WIR/2020 Overview).

٥. الأمم المتحدة، (٢٠١١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، ٢٠١١).

٦. الأمم المتحدة: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، ٢٠١١).

٧. أونكتاد: الاتجاهات والمحددات، ١٩٩٨ (UNCTAD: ٢٠٠٠).

٨. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير أهداف التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠، نوفمبر ٢٠١٨، https://www.undp.org

٩. تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٠، (UNCTAD/WIR/2020 Overview) (الأمم المتحدة، ٢٠٢٠).

١٠. التقرير حول الاستثمار في العالم- ٢٠٠٥، المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية.

١١. صندوق النقد الدولي: الآثار المحتملة لنتائج جولة الاوروجواي على الدول النامية منخفضة النمو، آفاق الاقتصاد العالمي (نيويورك: ١٩٩٤).

١٢. صندوق النقد الدولي: الآثار المحتملة لنتائج جولة الاوروجواي على الدول النامية منخفضة النمو، آفاق الاقتصاد العالمي (نيويورك: ١٩٩٤).

١٣. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: ضمان الاستثمار "تطلق مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار" لقياس جاذبية دول المنطقة والعالم للاستثمار، السنة الحادية والثلاثون، العدد الفصلي الأول (يناير - مارس) ٢٠١٣).

١٤. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠١١).

١٥. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: مناخ الاستثمار في الدول العربية، العدد١٧٧، (الكويت: أبريل ٢٠٠٢).

١٦. موقع الأنترنت، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية (UNDP).

رابعا: البحوث المنشورة

١. د. إبراهيم حسين. (٢٠٢١). تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة: الفعالية والجاذبية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، ٦(١١).

٢. د. إبراهيم محمد البطاينة، (٢٠١٥) أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان مدفوعات الأردن للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠٩، المجلة العربية للإدارة، مج ٣٥، ع١ (الأردن: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، يونيو ٢٠١٥).

٣. د. أبوزيد، عبدالمعطي. (٢٠٢٣). مصر والبريكس: منافع متبادلة. آفاق آسيوية، ٧(١٢).

٤. د. آفاق وتحديات استراتيجية التنمية المستدامة في مصر. https://www.sis.gov.eg

٥. د. إكرام عبد الرحيم، (٢٠٠٢) التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي –العولمة التكتلات الاقتصادية البديلة– ، مكتبة مدبولي، القاهري، مصر.

٦. د. الثنيان، ميمونة بنت فارس. (٢٠١٩). تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية: حالة المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠١٥م. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٣.

٧. د. الزيني، أحمد فاروق محمد. (٢٠٢٣). تحليل الأداء الاقتصادي لدول البريكس: دراسة حول الآثار الاقتصادية لانضمام مصر إلى التكتل. المجلة القانونية، ١٨(٥)، ص ٢٣٤٩.

٨. د. الشيخ، رانيا. (٢٠٢٣). الانعكاسات الاقتصادية لانضمام مصر لتجمع البريكس. آفاق آسيوية، ٧(١٢)، ١٥-٢٩.

٩. د. أميره حسب الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، (٢٠٠٥) ص ٥

١٠. د. أمينة زكى شبانه: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين، تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة، مصر، ٧-٩ أبريل، ١٩٩٤، ص٢ وما بعدها.

١١. د. إيمان محمد الطاني، حسن حمود الفلاحي: التكوين الاجتماعي والثقافي ودورهما في التنمية المستدامة، مجلة البحوث التربوية والنفسية، بغداد، العدد الحادي عشر.

١٢. د. إيهاب محمد أبو المجد عياد. الإقليمية الجديدة وإعادة توازنات القوى في النظام الدولي، مجموعة البريكس وإعادة الصياغة الجيو استراتيجية. مجلة كلية السياسة والاقتصاد. العدد العشرون، (أكتوبر ٢٠٢٣).

١٣. د. باتر محمد علي وردم: العولمة ومستقبل الأرض، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣. ص٨٦.

١٤. د. برسوم، وليم: (٢٠٢١). قياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الإيرادات العامة في مصر .مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

١٥. د. بن شهيدة، حمداني. (٢٠٢٠). دور النوعية المؤسساتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية مقارنة بين دول MENA ودول BRICS خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٨. التكامل الاقتصادي، ٨(٤).

١٦. د. تركي مجحم الفواز، (٢٠١٥) الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تحليلية للفترة (١٩٨٠-٢٠١٣) باستخدام تحليل التكامل المشترك، مجلة المنارة للبحوث والدراسات المجلد(٢١)، جامعة آل البيت المفرق الأردن (الأردن: ٢٠١٥).

١٧. د. توني، محمود عبد العزيز. (٢٠١٨). التكتلات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الدولية الراهنة. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ٣٢(١).

١٨. د. جورج توفيق العبد وحميد رضا داودي: تحديات النمو والعولمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، صندوق النقد الدولي، (٢٠٠٣).

١٩. د. حرز الله محمد لخضر، فؤاد جدو، (٢٠١٧)، "أولويات التنمية المستدامة في العصر المعرفي". مجلة الناقد للدراسات السياسية. العدد الأول أكتوبر.

٢٠. د. حريري عبد الغني: آثار تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وسياسات مواجهة مخاطرها، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الثامن (الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ٢٠١٠).

٢١. د. حزين، منال حسن همام، والسيد، عبدالمنعم حمد، (٢٠١٩)، اثر مناخ الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان: دراسة حالة تعدين الذهب خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٨، السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا.

٢٢. د. دوناتو رومانو: الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية –الفاو، ٢٠٠٣.

٢٣. د. راشي طارق: الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الأيزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، رساله ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعه فرحات عباس، الجزائر، ٢٠١١.

٢٤. د. زوليخة سنوسي، هاجز بوزيان الرحماني: البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، أبريل ٢٠٠٨.

٢٥. د. سالي سمير، (٢٠١٩) آثار بعض الاتفاقيات القطاعية لجولة أرجواي على مصر، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثاني السنة الحادية والستين (القاهرة: كلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠١٩).

٢٦. د. سرمد كوكب الجميل: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية التحديات والخيارات، مجلة تنمية الرافدين (الموصل: جامعة الموصل ٢٠٠٣).

٢٧. د. سليمان، عمرو محمد محمود: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة على الدول النامية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج ٧، ع ٣، (٢٠١٦).

٢٨. د. شعور حبيبة مرداوى: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتورى قسنطينة.

٢٩. د. شوقي جبارى: تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، الجزائر مجلة دراسات اقتصادية، العدد (١)، (٢٠١٤).

٣٠. د. شوقي جباري، محمد محجوب الحدد: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال أفريقيا- دراسة حالة (تونس ، ليبيا ، مصر)، مجلة مركز دراسات الكوفة، ISSN: 19937016 Year: 2013 Volume: 1 Issue: 31 ، الكوفة: جامعة الكوفة، (2013).

٣١. د. صالح، ع. م: دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (٢٠١٣).

٣٢. د. صبري حسن، ضياء الدين. (٢٠٢٤). انضمام مصر لتكتل البريكس التحديات والمكاسب الاقتصادية دراسة اقتصادية فقهية مقارنة Egypt joining the BRICS bloc challenges and economic gains. مجلة قطاع الشريعة والقانون، ١٥(١٥)، ٢٦٠٩-٢٦٨٦.

٣٣. د. صونيا بيزات: إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متطلبات البيئة –الجانب القومي–، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (٢٣)، (٢٠١٦).

٣٤. د. طارق نوير: تقييم جودة احصاءات الاستثمار الاجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة: (2005).

٣٥. د. طه بن الحبيب، محمود فوزي: أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية للفترة بين (١٩٩٣-٢٠١٢)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، Volume 3, Numéro 1, Pages 69-82.

٣٦. د. عبد الخالق قرشم، أحمد رجب، (٢٠٢٠) تطور التشريع الاستثماري في مصر وأثره في جذب الاستثمار المباشر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ١٠(٧٤): (المنصورة: ٢٠٢٠).

٣٧. د. عبد الرحمن علي عبدالرحمن. (٢٠١٩). الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

٣٨. د. عبد القادر بابا، عبد القادر دوي، (٢٠١٧) تحديات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التكتلات الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد الثامن، جامعة تيارت، ديسمبر.

٣٩. د. عبدالرحمن محمد الحسن: التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها"، موضوع المؤتمر. استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة بالسودان / ١٦ / ١١ / (٢٠١١).

٤٠. د. عدلي شاكر، صابر. (٢٠٢٣). أثر التعقيد الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١٤(٤).

٤١. د. عدنان مناتي، ليلى ناجى مجيد، (٢٠١٧)، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي) مع إشارة خاصة للعراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد٥٢.

٤٢. د. عطية ناصف. (٢٠١٩). دور التطور التكنولوجي في دعم التنمية الصناعية: دراسة تطبيقية لمجموعة دول BRICS. مصر المعاصرة، ١١٠(٥٣٤).

٤٣. د. على عباس: إدارة الأعمال الدولية الاطار العام (عمان، الأردن: دار الهدى للنشر، العدد ١، ٢٠٠٣).

٤٤. د. علي بلعربي. (٢٠٢١). التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد". الجزائر. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. المجلد٨ .العدد١ .

٤٥. د. علي لطفي: إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، المؤتمر السنوي الثاني عشر (القاهرة: جامعة عين شمس، ديسمبر ٢٠٠٧).

٤٦. د. علي لطفي: واقع ومستقبل الاستثمار في مصر، المؤتمر السنوي الثاني عشر، (القاهرة: جامعة عين شمس، ديسمبر ٢٠٠٧).

٤٧. د. عليوة، زينب توفيق السيد "أثر التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر كمؤشرات للنمو الاقتصادي على التلوث البيئي مع إشارة إلى الحالة المصرية" مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مج ١٧ ع ١، (٢٠١٧).

٤٨. د. عمر محمد عثمان صقر: العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر: حالة دول شمال أفريقيا، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الاعمال، المجلد/ العدد: س١٣، ع٣،٤، (القاهرة: ١٩٩٩).

٤٩. د. عيسي، لمياء فاروق مهدي " أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس – كلية التجارة، ع ١، (٢٠١٥).

٥٠. د. غالم، عبدالله، وبيبى، وليد. (٢٠١٤). الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية المستدامة. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج، ٢٨ ع ٣.

٥١. د. غيلان، مهدى سهر، فايق جزاع ياسين، شيماء رشيد محيسن: دراسة تحليليه لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، مجله كليه الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعه بابل، العراق، مج ٢٠٠٩، العدد ١ .

٥٢. د. فهمي، مروة صلاح الدين. (٢٠٢٤). انعكاسات انضمام مصر إلى التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد المصري. المجلة العربية للإدارة، ١ -٢٤.

٥٣. د. كمال المنوفي، هناء خير الدين، ليلى الخواجة وآخرون: (٢٠٠٢)، الاستثمارات الأجنبية بين قوى الجذب وعوامل الطرد، القاهرة: مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ١٧٧٥ .

٥٤. د. كولون ريز: النهج الأيكولوجي للتنمية المستدامة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد الثلاثون، العدد ٤ (ديسمبر ١٩٩٣).

٥٥. د. ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبد الحميد: (٢٠١٦)، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس BRICS أنموذج، مجلة جامعة النهرين، العدد ٤٥.

٥٦. د. ماجد الخربوطلي، (٢٠٢٠) أثر السياسة النقدية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، المجلة العربية للإدارة ٤٠.

٥٧. د. مجاهد، حازم السيد حلمي عطوة، (٢٠١٦) الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر: معوقاته وسبل التغلب عليها. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، س ٣٦، ع ٤.

٥٨. د. محمد إسماعيل وجمال قاسم حسن: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ورقة عمل، صندوق النقد العربي (الموقع الإلكتروني: صندوق النقد العربي، يونيو ٢٠١٧).

٥٩. د. محمد حمداني، بغداد كربالي، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد ٤٥، (٢٠١٠).

٦٠. د. محمد عبد الحميد شهاب، (٢٠١٤) أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل توزيعه داخل المملكة العربية السعودية، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤).

٦١. د. مصباح بلقاسم: أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر (٢٠٠٦).

٦٢. د. مصطفي، عبدالله رمضان توفيق. (٢٠٢٤). الآثار المتوقعة لانضمام مصر للبريكس على الميزان التجاري المصري. مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، ٤(١)، ص ٣١٩.

٦٣. د. موفق أحمد، حلا سامي خضير، (٢٠١٠) الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثمانون ٢٠١٠ (الموصل: جامعة الموصل، ٢٠١٠).

٦٤. د. ناصر الدين، محمد معن ديوب، دريد العيسى. (٢٠٢٣).

The role of the BRICS countries in supporting foreign direct investment for third world countries subject to Western economic sanctions (An analytical study of the Syrian Arab Republic 2000-2022). Tishreen University Journal- Economic and Legal Sciences Series, 45(1).

٦٥. د. نرفين احمد ماهر عز، (٢٠١٨) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر باستخدام تحليل الانحدار ونموذج ARDL، مجلة كلية التكنولوجيا والتنمية، جامعة الزقازيق، المجلد التاسع، العدد الرابع الجزء الثاني.

٦٦. د. نوران بغدادي إمام محمد، وجمال سعد خطاب، و خالد عبد الوهاب البنداري، وكريم مصطفي جوهر، (٢٠٢١)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة في مصر، مجلة العلوم البيئية، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد ٦.

٦٧. د. هشام، عمارة محمد "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التلوث البيئي: دراسة تحليلية وتطبيقية على الاقتصاد المصري" مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مج ١٠٧، ع ٥٢٣، (٢٠١٦).

٦٨. د. وسن إحسان عبد المنعم. (٢٠٢٠). ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في موازين القوى العالمي: تكتل مجموعة دول البريكس ٩ أنموذج. العراق. مجلة دراسات الكوفة.

٦٩. د. وشاح رزاق: برنامج الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت.

٧٠. د. وليد حفاف: الاستثمار الأجنبي المباشر والمنظمة العالمية للتجارة: تحليل وتقييم اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد ١١ (الجزائر: جامعة الوادي، ٢٠١٦).

٧١. د. يحي سعيدي: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية (الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٩).

٧٢. مجموعة باحثين: قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مركز البحوث، بنك مصر، العدد ٢ (القاهرة: بنك مصر، ١٩٩٧).

المراجع باللغة الإنجليزية:

Papers and Published Research

1. Abendin, S., & Duan, P. (2021). International Trade and Economic Growth in Africa: The Role of the Digital Economy. Cogent Economics & Finance, 9(1.(
2. Adams, S. (2009). Foreign Direct Investment, Domestic Investment, And Economic Growth In Sub-Saharan Africa. Journal Of Policy Modelling, 31(6).
3. Aizenman, Joshua, and Nancy Marion: The Merits of Horizontal versus Vertical FDI in the Presence of Uncertainty, Journal of International Economics, (2004) 62.
4. Akpan, U., Isihak, S., & Asongu, S. (2014). Determinants of foreign direct investment in fast-growing economies: a study of BRICS and MINT. African Governance and Development Institute W.P./14/002.
5. Alejandro Jesús Palacios Jiménez, South Africa's role in the BRICS, Center for Global Affairs & Strategic Studies, Universidad de Navarra, Spain, 29 March (2019).
6. Alm, J., & Borders, K. (2014). Estimating the "Tax Gap" at the State Level: The Case of Georgia's Personal Income Tax. Public Budgeting & Finance, 34(4).
7. Asiedu, Elizabeth. Foreign Direct Investment in Africa: The Role of Natural Resources, Market Size, Government Policy, Institutions and Political Instability. The World Economy 29.1 (2006).
8. Asongu, S., Akpan, U. S., & Isihak, S. R. (2018). Determinants of foreign direct investment in fast-growing economies: evidence from the BRICS and MINT countries. Financial Innovation, 4(1).
9. BALBAA, M. E. (2023). ASSESSING THE ECONOMIC IMPLICATIONS OF EGYPT'S POTENTIAL MEMBERSHIP IN BRICS: OPPORTUNITIES, CHALLENGES, AND PROSPECTS. EPRA International Journal of Environmental Economics, Commerce and Educational Management (ECEM), 10(6), 8-14.Abu, G.A., Ekpebu, I.D. and Okpe, J.I.: Foreign Private Investment and Agricultural Production in Nigeria (1986-2006), Journal of Social Sciences, 26#, (2011).
10. Batista Jr. P. N. (2021). The BRICS and the financing mechanisms they created: Progress and shortcomings. Anthem Press.

11. Borensztein E, De Gregorio J, Lee JW.: How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?. Journal Of International Economics, Volume 45, Issue 1, 1 June 1998 (Elsevier, 1998).
12. Buckley, P. J. and Casson, M.,: The Future of the Multinational Enterprise (London: Macmillan Publisher, 1976).
13. Buckley, P. J. and Casson, M.,: The Future of The Multinational Enterprise (London: Macmillan Publisher, 1976).
14. Buckley, Peter J., et al. "FDI, regional differences and economic growth: panel data evidence from China." The challenge of international business (2004).
15. Charles Chidozie Ajaegbu: Promoting Foreign Direct Investment (Fdi): The Case of Uganda, IMPACT: International Journal of Research in Business Management (IMPACT: IJRBM) Vol. 2, Issue 4, Apr 2014, 73-94, College of Higher Degrees and Research (Kampala: Kampala International University, 2014).
16. Cobb, C. W.; Douglas, P. H. (1928).: A Theory of Production, (PDF), American Economic Review. 18 (Supplement): 139–165. JSTOR 1811556. Retrieved 26 (September 2016).
17. Colen, Liesbeth, Maertens, Miet, and Swinnen, Jo.: Foreign Direct Investment As An Engine For Economic Growth and Human Development: A Review of The Arguments and Empirical Evidence. *Human Rights & International Legal Discourse* 3.2 (2009).
18. Coniglio, N.D., Prota, F. and Seric, A.,: Foreign Direct Investment, Employment and Wages in SubSaharan Africa, Journal of International Development, Vol. 27 (2015).
19. Cosmas Masanja: The Extent To Which Foreign Direct Investment (Fdi) Contribute To The Growth of Host Economies: Evidence From Tanzania, Journal of The University of Dar Es Salaam Business School, Vol 21, No 1 (2018).
20. Cotton, L. and Ramachandran, V.: Foreign Direct Investment in Emerging Economies: Lessons From Sub-Saharan Africa (No. 2001/82). WIDER Discussion Papers//World Institute For Development Economics (UNU-WIDER) , (2001).
21. D. Hadson, M. Sackson W. Robinson: Small Islands Voice Global Form –Foreign Investment– Who Needs It? Www.Inestintunisiatr.Com (2008).
22. David N.Figlioabruce A.Blonigenb: The Effects of Foreign Direct Investment On Local Communities, Journal of Urban Economics, Volume 48, Issue 2, September 2000, Pages 338-363, Regular Article, S0094119000921703, (2000).
23. De Conti B, Diegues AC (2022) Foreign direct investments in the BRICS countries and internationalization of Chinese capital. BRICS Journal of Economics 3(3).
24. De Mello L.R.: Foreign direct investment -led growth: evidence from time series and panel data. Oxford Economic Papers 51,(1999).
25. Dunning, J. H.,: American Investment in British Manufacturing Industry (London: Allen and Unwin Publisher: 1958).
26. Dunning, J. H.,: Explaining International Production (London: Unwin Hyman Publisher, 1988).
27. E.Borenszteina, J.De Gregoriob, J-W.Leec: How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?, Journal of International Economics, Volume 45, Issue 1, 1 June 1998, pp. 115-135, (1998).
28. Ekaterina Y. Arapova, (2019), The "BRICS Plus" as the First International Platform Connecting Regional Trade Agreements, Asia-Pacific Social Science Review, 19(2).

29. Elgin, C., M. A. Kose, F. Ohnsorge, and S. Yu. (2021). "Understanding Informality." CERP Discussion Paper 16497, Centre for Economic Policy Research, London.
30. Elizabeth Sidiropoulos & Cyril Prinsloo & Luanda Mpungose & Neuma Grobbelaar, (July 2018), BRICS, AFRICA AND GLOBAL ECONOMIC GOVERNANCE ACHIEVEMENTS AND THE FUTURE, GEGAfrica Policy Briefing,.
31. Epaphra, Manamba, and Ales Mwakalasya.: Analysis of Foreign Direct Investment, Agricultural Sector and Economic Growth in Tanzania. Journal (Tanzania: Institute of Accountancy Arusha (IAA), 2017).
32. Francis M. Mwega And Rose W. Ngugi: Foreign Direct Investment In Kenya, Foreign Direct Investment, Journal Article At: Foreign Direct Investment In Sub-Saharan Africa: Origins, Targets, Impact And Potential, African Economic Research Consortium, Nairobi, Kenya, CHAPTER 7 (Nairobi: 2006).
33. Graham, Jeffrey P., And Barry R. Spaulding: Understanding Foreign Direct Investment (FDI), Going Global, Available At: Www.Goingglobal.Com/Articles/Understanding_Foreign_Direct_Investment.Htm (2005).
34. Gui-Diby SL, Renard MF.: Foreign Direct Investment Inflows and The Industrialization of African Countries. World Development., 74 (2015 Oct 1).
35. Hakizimana, Joseph,: The Relationship Between Foreign Direct Investment (FDI) and GDP Per Capita in Rwanda (April 24, 2015).
36. Herman E. Daly, "Sustainable Development: Definitions. Principles, Policies", World Bank, Washington, DC, April 30, 2002.
37. Hymer, S. H.,: The International Operations of National Firms: A Study of Direct Foreign Investment (Cambridge: MIT Press, 1960).
38. Ila Chaturvedia, Role of FDI in Economic Development of India: Sectoral Analysis, international conference on technology and Business Management, March 28-30, (2011).
39. Ismaiel Ali Ismaiel, M., Zhou, D., Shawky Eladawy, R., El-Rasoul, A. A. E. Y. A., Tawfik Yousef Alkhateeb, T., Ali Ahmed Abdullah, T., & Mahmood, H. (2023). Determinants and potential of trade using the gravity model approach: Empirical evidence of Egyptian Rice Crop. Complexity, (2023).
40. John H. Dunning And Rajneesh Narula: Globalization And New Realties For Multinational Enterprise Developing Host Country Interaction (Norway: University Of Oslo, 1998).
41. Josephine Gatsinzi & Ronnie Donaldson: Investment Challenges in The Hotel Industry in Kigali, Rwanda: Hotel Managers' Perspectives, Development Southern Africa (Published Online: 29 Apr 2010).
42. Kavita Wadhwa and Sudhakara Reddy S.: Foreign Direct Investment into Developing Asian Countries: The Role of Market Seeking. Resource Seeking and Efficiency Seeking Factors, International Journal of Business and Management Vol. 6, No. I!; November (2011).
43. Kayonga, George William: A Comparative Study of Foreign Direct Investment Policy in Eastern Africa: The Case of Rwanda and Tanzania (2000-2006). Diss, (2008).
44. Kevin Gray: Foreign Direct Investment And Environmental Impacts, Oxford, Blackwell Bublishers, 3113.

45. Kissel, Christoph: Foreign Direct Investment in Uganda and Rwanda; A Cross-Country Analysis, Master's Theses 2014, Reykjavík University, School of Social Sciences Department of Business Administration, Skemman.Is/Handle/1946/17262?Locale=En
46. Kolde, EJ: International Business Enterprise, (London- Prentice Hall Inc 1968).
47. Konstanin M. Wacker, On the Measurement of oreign Direct Investment and its Relation ship to Activities of Multinational Corporations, (2013).
48. Kumar Tiwari, Mihai Mutascu: Economic Growth and FDI in Asia- A Panel-Data Approach, Economic Analysis & Policy, Vol. 41 No. 2 (Septemper 2011).
49. Laurence Daziano, (2014), THE NEW WAVE OF EMERGING COUNTRIES, The Fondation pour l'innovation politique Fondapol, France, November.
50. Lohani, K. K. (2024). Trade flow of India with BRICS countries: A gravity model approach. Global Business Review, 25(1).
51. Managi S, Bwalya SM.: Foreign Direct Investment and Technology Spillovers in Sub-Saharan Africa. Applied Economics Letters, 17(6) (2010).
52. Markusen J. R.,: The Boundaries of Multinational Enterprises and The Theory On International Trade, Journal of Economic Perspectives, 9(2), (Pittsburgh: AEA Publications, 1995).
53. Maryam, J., & Mittal, A. (2020). Foreign direct investment into BRICS: an empirical analysis. Transnational Corporations Review, 12(1), 1-9.
54. Michael Klein. Carl Aaron & Bita Hadjimichael, "Foreign Direct Investment and Poverty Reduction", p.5
55. Mishra A. K., Gadhia J. N., & Sahoo M. (2015). Trade flow between India and other BRICS countries: An empirical analysis using gravity model. Global Business Review, 16(1), 107–122.
56. Mohanty, S., Sethi, N. The energy consumption-environmental quality nexus in BRICS countries: the role of outward foreign direct investment. Environ Sci Pollut Res 29, 19714–19730 (2022).
57. Monyae D., Ndzendze B. (Eds.)(2021). The BRICS order assertive or complementing the West? Palgrave Macmillan.
58. Msuya E.: The Impact of Foreign Direct Investment On Agricultural Productivity and Poverty Reduction in Tanzania, (Kyoto: Kyoto University, 2007).
59. Mukhtiar Ali, Imran Riaz Malik: Impact of Foreign Direct Investment On Economic Growth of Pakistan, Asian Multidisciplinary Conference (Cyberjaya: Asia Metropolitan University, 2017).
60. Obwona M.: Foreign Direct Investments Growth Linkage and Institutional Constraints in Sub-Saharan Africa: A Case of Uganda. African Review of Money Finance and Banking. (Giordano Dell-Amore Foundation (1999).
61. Obwona, Marios B.: Determinants of FDI and Their Impact On Economic Growth in Uganda. African Development Review Vol. 13.1 (2001).
62. O'neill, J. (2001). Building better global economic BRICs (Vol. 66, pp. 1-16). New York: Goldman Sachs.
63. Oshikova, Temitope W.: Macroeconomic Determinants of Domestic Private Investment in Africa: An Empirical Analysis. Economic Development and Cultural Change Vol.42, Issue 3 (University of Chicago Press, 1994).
64. Pearce, D. and E. Barbier, "Blueprint for a Sustainable Economy", Earthscan. London, (2000).

65. Peter J. Buckley, Jeremy Clegg, Chengqi Wang. Adam R. Cross, (2002), FDI regional differences and economic growth; panel data evidence from china, transnational corporations, volume 11, UN, UNCTAD, April.
66. Pitelis, C. and Sugden, R.,: The Nature of The Transnational Firm (London: Routledge, 2000).
67. Pradhan AK, Hiremath GS (2020) The capital flight from India: a case of missing woods for trees? The Singapore Economic Review 65(02).
68. Pradhan, A.K., Sachan, A., Sahu, U.K. et al. (2022) Do foreign direct investment inflows affect environmental degradation in BRICS nations?. Environ Sci Pollut Res 29, 690–701.
69. Prema-chandra Athukorala and Kishor Sharma," Foreign investment in a Least Developed Country: the Nepalese experience", Transnational Corporations, Vol. 15, No. 2 August (2006(.
70. Qerim Qerimi: Development in International Law: A Policy-Oriented Inquiry, Martinus Nijhoff publisher , lieden, The Netherlands, (2012).
71. Rahman MN.: Impact of Foreign Direct Investment Inflows On Capital Account of India's Balance of Payments. Business and Economic Research., 6(1), 111-128 (2016).
72. Rahman, R., Shahriar, S., & Kea, S. (2019). Determinants of Exports: A Gravity Model Analysis of the Bangladeshi Textile and Clothing Industries. FIIB Business Review, 8(3), 229-244. https://doi.org/10.1177/2319714519872643
73. Rasoulinezhad E., & Jabalameli F. (2018a). BRICS-United Nations regional groups' trade patterns: A panel gravity approach. Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies, 11(2), 151–179.
74. Robert C Feenstra, Gordon H Hanson: Foreign direct investment and relative wages: Evidence from Mexico's maquiladoras, Journal of International Economics, Volume 42, Issues 3–4, 1997, Pages 371-393,
75. Robert C Feenstra, Gordon H Hanson: Foreign Direct Investment and Relative Wages: Evidence From Mexico's Maquiladoras, Journal of International Economics, Volume 42, Issues 3–4, (1997).
76. Samuel, Cézanne.: The Dark Side of Foreign Direct Investment: A South African Perspective. (Johannesburg: South African Institute of International Affairs. 2013 Dec)
77. Sarah Yueting Tong: Foreign direct investment, technology transfer and firm performance, Hong Kong institute of economics and business strategies, April 2001, p.p. 34-35.
78. Sathaye, Jayant, Oswaldo Lucon, Atiq Rahman, John Christensen, Fatima Denton, Junichi Fujino, Garvin Heath et al. "Renewable energy in the context of sustainable development." (2011).
79. Shahbaz M, Zakaria M, Shahzad SJH, Mahalik MK (2018) The energy consumption and economic growth nexus in top ten energy-consuming countries: fresh evidence from using the quantile-on-quantile approach. Energy Economics 71.
80. Shahriar, S., Kea, S., & Qian, L. (2020). Determinants of China's outward foreign direct investment in the Belt & Road economies: A gravity model approach. International Journal of Emerging Markets, 15(3).
81. van Aaken, A., & Kurtz, J. (2019). Beyond Rational Choice: International Trade Law and The Behavioral Political Economy of Protectionism. Journal of International Economic Law, 22(4), 601–628.
82. Boylan, B. M., McBeath, J., & Wang, B. (2021). US–China Relations: Nationalism, the Trade War, and COVID-19. Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences, 14, 23–40.

83. MacIsaac, S., & Duclos, B. C. (2020). Trade and Conflict: Trends in Economic Nationalism, Unilateralism and Protectionism. Canadian Foreign Policy Journal, 26(1), 1–7
84. Sholokhova M. (2020). Investment cooperation in the BRICS countries. BRICS Journal of Economics, 1 (4).
85. Shraddha Naik, (June 2016) "The Rise of BRICS- A Multipolar World?", Jawaharlal Nehru University, New Delhi, Asia-Pacific ISA Conference, 25-27.
86. SOOMRO, A. N., KUMAR, J., & KUMARI, J. (2022). The dynamic relationship between FDI, ICT, trade openness, and economic growth: Evidence from BRICS countries. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 9(2), 295-303.
87. Stanley B. Block & Geoffrey A. Hirt: Foundations of Financial Management (New York: Mcgraw , Hill, 2005, 11ed).
88. Tee Evans, Larbi Frank, Johnson Rebecca: The Effect of Foreign Direct Investment (FDI) On The Ghanaian Economic Growth, Journal of Business and Economic Development. Vol. 2, No. 5, (2017).
89. Theodore H. Moran: Foreign Direct Investment and Development. The Wiley Blackwell Encyclopedia of Globalization. (2012 Mar 2).
90. To AH, Ha DTT, Nguyen HM, Vo DH (2019) The impact of foreign direct investment on environment degradation: evidence from emerging markets in Asia. International Journal of Environmental Research and Public Health 16(9).
91. Tulus Tambunan: The Impact Of Foreign Direct Investment On Poverty Reduction. A Survey Of Literature And A Temporary Finding From Indonesia Center for Industrial Economic Studies Faculty of Economics University of Trisakti Jakarta-Indonesia.
92. Wang Z (2019) Does biomass energy consumption help to control environmental pollution? Evidence from BRICS countries. Science of the total environment 670.
93. Wani, S. H. (2023). Gravity Model Approach: An Empirical Application with Implications for BRICS Countries. The Indian Economic Journal, 00194662221137267.
94. WB: World Development Report 2008 (Washington, DC: World Bank Publications,(2009).
95. Wiedmann, T., Lenzen, M. (2018), Environmental and social footprints of international trade. Nature Geosci 11, 314–321.
96. William Kayonga George: A Comparative Study of Foreign Direct Investment Policy in Eastern Africa: The Case of Rwanda and Tanzania (2000-2006), Master's Theses. The Institute of Diplomacy and International Studies, University of Nairobi (2008), Erepository.Uonbi.Ac.Ke/Handle/11295/17755
97. Xiaodong Wuy: Impact of FDI on Relative Return to Skill, University of North Carolina at Chapel Hill, Department of Economics, (2001), p. 13
98. Zakarya GY, Mostefa BELMOKADDEM, Abbes SM, Seghir GM, Factors affecting CO2 emissions in the BRICS countries: a panel data analysis. Procedia Economics and Finance 26 (2015).
99. Zekarias, S.M.: The Impact of Foreign Direct Investment (FDI) On Economic Growth in Eastern Africa: Evidence From Panel Data Analysis, Applied Economics and Finance, 3#, (2016) .
100. Zhang KH.: Does Foreign Direct Investment Promote Economic Growth? Evidence From East Asia and Latin America, Contemporary Economic Policy (2001 Apr;19).

(استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠. 101
https://www.sis.gov.egOmojimite, Marian O.: Foreign Direct Investment and Sustainable Development in Sub-Saharan Africa, A thesis submitted for the degree of Doctor, Division of Economics, Stirling Management School, University of Stirling (2018).

Thesis

1. Abu Nakhal El-Bashir El- Hassan Abdel-Bagi: Determinants Of Foreign Direct Investment In Sudan During 2000- 2006, Master Thesis 2008, Faculty Of Economic And Social Studies, University Of Kartoum (Kartoum: 2013).
2. Basemera, Sandra: The Role Of Institutions In Determining Foreign Direct Investment Inflows To East Africa (Uganda, Kenya And Tanzania), Masters Thesis Makerere University, Uganda (Kampala: 2011).
3. Kayonga, George William: A Comparative Study Of Foreign Direct Investment Policy In Eastern Africa: The Case Of Rwanda And Tanzania (2000-2006), Master Thesis, At The Institute Of Diplomacy And International Studies, University Of Nairobi (Nairobi: 2008).

Periodicals

1. Department of Economic und Social Affairs, Statistics Division, Statistical Territories of the World for use in International Merchandise Trade Statistics, United Nations, New York, Series M, No. 30, Rev. 3, (2000).
2. IDSC: at: https://www.idsc.gov.eg/Various%20Reports/
3. IMF: IMF Annual Report 2009 (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2010).
4. OECD, Benchmark, Definition of foreign direct investment, OECD, 1996.
5. OECD, 'The impact of Foreign Direct investment on Wages and Working Conditions", OECD conference center, Paris, France, June 2008, p. 8 & 9
6. OECD: Third Of The Detailed Benchmark Of Foreign Direct Investment (Paris: 1999).
7. SIDA (2004) "Aid and Growth in Rwanda" Available From: Www.Sida.Se/Contentassets/48e71c6c07eb450fb4793d82878d25c4/Aid-And-Growth-In-Rwanda_1424.Pdf
8. The Statistical Annexes of The UNCTAD World Investment Report 2017.
9. Trading Economics (2018) "Rwanda Foreign Direct Investment" Available From: Tradingeconomics.Com/Rwanda/Foreign-Direct-Investment
10. UN (2014) "Rising From The Ashes" Available From: Www.Un.Org/Africarenewal/Magazine/April-2014/Rising-Ashes
11. UNCTAD: World Investment Report (NY: UN, 1995).
12. UNCTAD: World Investment Report 2011, Non-Equity Modes of International Production and Development (New York and Geneva: 2011).
13. UNCTAD: World Investment Report 2014, 2015.
14. UNCTAD: World Investment Report, FDI From Developing And Transition Economies: Implications For Development (New York And Geneva: UNCTAD, 2006).
15. UNCTAD: World Investment Report, Global Value Chains: Investment And Trade For Development. (New York And Geneva: UNCTAD, 2013).
16. UNCTAD: World Investment Report, Transnational Corporations And The Infrastructure Challenge. United Nations Conference On Trade And Development. (New York And Geneva: UNCTAD, 2008).
17. UNCTAD: World Investment Report: Transnational Corporations and Competitiveness, New York, united nations (1998).

18. UNI CAD: The Development Dimension of FDI; Policy and Rule- Making Perspectives, New York and Geneva (2003).
19. UNICTAD: World Investment Report Series, 2004-2013. United Nations Conference On Trade And Development, Unctad.Org/En/Pages/Publication/Worldinvestmentreports(1991-2009).
20. United Nations Conference On Trade And Development (UNCTAD): World Investment Report 1998: Trends And Determinants (New York And Geneva: United Nations, 1998).
21. United Nations Conference on Trade and Development and Sustainable Business Institute at the European Business School: Making FDl Work for Sustainable Development, UN publications, Geneva, (2004).
22. United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report, 1995, New York: Oxford University Press, 1995.
23. WB (2013): Doing Business 2013, Available From: Www.Doingbusiness.Org/Content/Dam/Doingbusiness/Media/Annual-Reports/English/DB13-Full-Report.Pdf
24. WB: World Development Report 2008 (Washington, DC: World Bank Publications, 2009).
25. World Trade Organization (WTO): PROSPECTS FOR 2006 Trade picks up in mid-2005, but 2006 picture is uncertain (WTO: 2006 PRESS RELEASES, PRESS/437, 11 APRIL 2006).
26. World Trade Organization (WTO): Trade and Development, World Trade Report (WTR) (Geneva: WTO, 2003).
27. World Trade Organization (WTO): World Trade Report (WTR) (Geneva: WTO, 2018).

ثالثا: مصادر شبكة المعلومات الدولية

1. data.imf.org/?sk=388DFA60-1D26-4ADE-B505-A05A558D9A42&sId=1479331931186
2. data.imf.org/?sk=388dfa60-1d26-4ade-b505-a05a558d9a42&sid=1479331931186www.doingbusiness.org
3. databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&series=sl.uem.totl.zs&country=#selecteddimension_wdi_ctry
4. http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0022199696014754
5. https://data.worldbank.org/indicator
6. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/Determinants%20of%20foreign%20direct%20investment1.pdf
7. https://www.investinegypt.gov.eg
8. unctad.org/en/Pages/statistics.aspx
9. UNCTAD: unctadstat.unctad.org/wds/tableviewer/tableview.aspx
10. www.amf.org.ae/sites/default/files/determinants%20of%20foreign%20direct%20investment1.pdf
11. www.ilo.org/ilostat-files/documents/excel/indicator/ear_4mth_sex_eco_cur_nb_a_en.xlsx
12. www.imf.org/en/Data
13. www.Sciencedirect.Com/Science/Article/Pii/S0022199696014754
14. www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/03768351003740548
15. www.undp.org/content/undp/en/home.html
16. www.worldbank.org

References:

1 - alkutub:

• d. 'abu bakr mitawali: mabadi alnazariat aliaqtisadia (alqahirati: maktabat eayn shams, 1987).

• d. 'ashraf alsavid hamid qabali: alaistithmar al'ainabiu almubashiri: dirasatan tahliliatan li'ahami malamihih waitijahatih fi aliaqtisad alealamii (al'iiskandiriati: dar alfikr aljamieii, 2013).

• d. jamil muhamad khalid: 'asasiaat aliaqtisad alduwlii (eaman: dar al'akadimiuwn lilnashr waltawziei, 2014).

• d. jun hidsun wamark hundar (mtarjim), taerib tah mansur: alealaqat alaiqtisadiat alduwalia (alriyad: dar almirikh).

• da. hasaan khadr: alaistithmar al'ajnabiu almubashir taearif waqadaya, alkuayt: almaehad alearabii liltakhtit 2004.

• da. rida eabd alsalam: muhadadat alaistithmar al'ainabii almubashir fi easr aleawlamat dirasat muqaranat litajarib kulin min sharq wajanub sharq asia wa'amrika allaatiniat mae altatbiq ealaa misr (almansurat: almaktabat aleasriati, 2007, ta1).

• du. samaa eafifaa hatim: altijarat alkharijiat bayn altanzir waltanzimi, (alqahirat: aldaar almisriat allubnaniat liltibaeat walnashr waltawziei, 1991).

• da. sami eafifi hatam: alaitijahat alhadithat fi alaiqtisad alduwalii waltijarat alduwaliati- mabadi aiqtisadiaat altijarat alduwalia (alqahirat: aldaar almisriat allubnaniati, 1993).

• da. sami eafifi hatima: dirasat fi alaiqtisad alduwalii (alqahirat: aldaar almisriat allubnaniat liltibaeat walnashr waltawziei, 1993).

• d. salwaa sulayman: dirasat fi alaiqtisad altatbiqii (alkuayt: jamieat alkuayt, kuliyat alaiqtisad waleulum alsiyasiati).

• d. eabd alkhaliq judat: alaiqtisad alduwliu min almazaya alnisbiat 'iilaa altabadul alliaimtakafi (alqahirati: 1985).

• d. eabd alsalam 'abu qahfa: aqtisadiaat alaistithmar alduwlii (alqahirati: almaktab alearabiu alhadithi, ta1, 1988).

• d. eabd alsalam 'abu quhfa: alsiyasat wal'ashkal almukhtalifat lilaistithmarat al'ajnabia (al'iiskandiriati: muasasat shabab aljamieati, 1989).

• d. eabd alsalam 'abu qahfa: nazariaat altadwil wajadwaa aliastithmarat al'ajnabia (al'iiskandariati: muasasat alshabab, 1998).

• d. eabd almajid qadi, madkhal 'iilaa alsiyasat alaiqtisadiat alkuliyat dirasatan tahliliatan taqyimihi", diwan almatbueat aljamieiati, (aljazayr: 2005).

• da. eabdalfataah qandili, salwaa sulayman: aldakhl alqawmiu (alqahirata: dar alnahdat alearabiati, 1979ma).

• d. eisam eumar mandur: muhadadat alaistithmar al'ajnabii almubashir fi zili almutaghayirat alaiqtisadiat alduwalia (al'iiskandariati: dar altaelim aljamieii, 2010).

• da. eumar saqra: aleawlamat waqadaya aqtisadiat mueasira (al'iiskandiriati: aldaar aljamieiati, 2003).

• du. farai eabd alfataah faraja: aliaqtisad al'afriqiu min altakamul al'iiqlimii 'iilaa aleawlama (alqahirata: dar alnahdat almisriati, 2001).

• d. kazim jasim aleisawaa, dirasat aliadwaa aliaqtisadiat wataqyim almashrueat (eman: dar alnamadhij lilnashr waltawziei, 2002).

• d. muhamad zaki shafieay: altanmiat aliaqtisadiati, (alqahirati: alnahdat alearabiati, 1968).

• d. muhamad surur alhariri: al'iidarat alduwliat lilsharikat (eman: al'akadimiuwn lilnashr, 2016).
• da. muhamad mutr: 'iidarat alaistithmarati, al'iitar alnazaria waltatbiqat aleamalia (eaman: dar wayil lilnashr 2009, ta5).
• d. muhamad, 'a. ha. a: muhadadat alaistithmar al'ajnabii almubashir waghayr almubashir fi albiyat alaiqtisadiat alearabiati: dirasat muqaranat turkia kuria aljanubiat masr, al'iiskandariat aldaar aljamieiat, (2005).
• d. nihad eabd alkarim aihmad aleubaydii: iawlat 'uwrghuay waineikasatuha ealaa aliaqtisadat alearabiati, Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, 6(18) (2010).
• d. hna' ebd alghfar: alastthmar alajnby almbashr waltjarat aldulyt, alsyn 'iinmwdhja (bghdad: byt alhkmt 2002).
• d. wisam muidaa muhamad eatiat alsavidu: alaliaat alqanuniat walaiqtisadiat litahfiz alaistithmar al'ajnabii almubashir bayn alnazariat waltatbiq (al'iiskandariati: dar almatbueat aljamieiati, 2012).

2- alrasayil aleilmia

• Diouama, Labiba: 'athar siasat alaistithmar fi jadhb alaistithmar al'ajnabii almubashir fi alduwal alearabiat - dirasat muqaranati: aljazayar, misr walsaeudiat 2000-2012, risalat duktura (aljazayar: jamieat muhamad khaydar, bisakrati, (2015.
• Gagnet, Cathy (muharirun): taqrir albank aldawlii alsanawii lieam 2005 (albank alduwli: 2010).
• 'ahmad samir 'abu alfutuh yusif khilafi: dawr alqawanin waltashrieat fi jadhb alaistithmar al'ajnabii almubashir fi aljazayir mundh eam 2001, risalat dukturah (jamieat alqahirati: maehad albuhuth waldirasat al'afriqiati, 2013).
• 'iislam muhamad muhamad albanaa: dawr alaistithmar al'ajnabii almubashir fi tanmiat alsinaeat altahwiliat fi awghanda mundh 1986, risalat dukturah(jamieat alqahirati: maehad albuhuth waldirasat al'afriqiati, 2010).
• bahi muhamad yasan eabd rabih: dawr alaistithmar al'ajnabii almubashir fi altanmiat alaiqtisadiat fi misr bial'iisharat 'iilaa altajribat almaliziati, risalat majistir (jamieat binha, kuliyat altijarati, 2011).
• bn alhaji jalula, nasiratun. (2022). muhadadat jadhibiat aliastithmar al'ajnabii almubashir fi zili aqtisad almaerifat dirasatan tahliliatan qiasiatan ealaa eayinat min alduwal alnaamia (Doctoral dissertation).
• eilat eumr: himayat alaistithmar al'ajnabii fi altashrie alwatanii walqanun alduwaliu dirasat muqaranati, risalat majistir, jamieat minturi qisntinat, kuliyat alhuquq (aljazayar, 2008).
• karimat quyidri: alaistithmar al'ajnabiu almubashir walnumuu alaiqtisadiu fi aljazayar, risalat majistir, qism eulum alaiqtisadi, jamieat talmisan (aljazayar: 2011).
• marafat eali 'ahmad zidan: alaistithmar al'ajnabiu almubashir wa'atharuh eali altanmiat alaiqtisadiat fi hunj kunji, risalat majistir(jamieat alzaqaziq: maehad aldirasat walbuhuth alasiwyt, 2012).
• muealma, 'am albanina. (2022). dawr takatul albiriks fi alnizam alduwali. risalat dukturati. jamieat alhaji likhadra-batnat 1. kuliyat alhuquq waleulum alsiyasiati. qism aleulum alsiyasiati.
• wala' muhamad mahrus mahmud: muhadadat wathar alaistithmar almubashir fi ghana, risalat majistir (jamieat alqahirati: maehad albuhuth waldirasat al'afriqiati, 2010).

3: aldawriaat walkutub alsanawia waltaqarir aliastiratiiia walsanawia
• al'umam almutahidatu: taqrir aliastithmar alealamii 2005. manshurat al'umam almutahidat sadir ean mutamar al'umam almutahidat liltijarat waltanmia (UNCTAD/WIR/2005 Overview).
• al'umam almutahidatu: taqrir aliastithmar alealamii 2017. manshurat al'umam almutahidat sadir ean mutamar al'umam almutahidat liltijarat waltanmia (UNCTAD/WIR/2017 Overview).
• al'umam almutahidatu: taqrir aliastithmar alealamii 2018. manshurat al'umam almutahidat sadir ean mutamar al'umam almutahidat liltijarat waltanmia (UNCTAD/WIR/2018 Overview).
• al'umam almutahidatu: taqrir aliastithmar alealamii 2021. manshurat al'umam almutahidat sadir ean mutamar al'umam almutahidat liltijarat waltanmia (UNCTAD/WIR/2020 Overview).
• al'umam almutahidatu. (2011) taqrir muwatamar al'umm almutahadat alraabue almaeniu bi'aql albiladan namwa, 'iistanbul, turkia, 9-13 maayu 2011 (manshurat al'umam almutahidati. 2011).
• al'umam almutahidatu: taqrir muwatamar al'umm almutahadat alraabue almaenii bi'aql albiladan namwa, astanbul, turkia, 9-13 maayu 2011 (manshurat al'umam almutahidati. 2011).
• 'uwniktad: aliatijahat walmuhadadati. 1998 (UNCTAD: 2000).
• barnamaj al'umam almutahidat al'iinmaviv: taqrir 'ahdaf altanmiat almustadamati: misr 2030. nufimbir 2018. https://www.undp.org
• taqrir aliastithmar alealamii 2020, (UNCTAD/WIR/2020 Overview) (al'umam almutahidati. 2020).
• altaqrir hawl alaistithmar fi alealami- 2005, almunbathiq ean mutamar al'umam almutahidat hawl altiiarat waltanmiati.
• sunduq alnaqd alduwali: aluathar almuhtamalat linatayij jawlat alawrwjway ealaa alduwal alnaamiat munkhafidat alnumu. afaq aliaiqtisad alealamii (niuvurki: 1994).
• sunduq alnaqd alduwali: aluathar almuhtamalat linatayij jawlat alawrwjway ealaa alduwal alnaamiat munkhafidat alnumu. afaq aliaiqtisad alealamii (niuvurki: 1994).
• almuasasat alearabiat lidaman alaistithmar waitiman alsaadirati: daman alaistithmar "tutlia muashir daman jadhibiat alaistithmari" liqias jadhibiat dual almintaqat walealam lilaistithmari, alsanat alhadiat walthalathuna, aleadad alfasli al'awal (ynayir- mars) 2013).
• almuasasat alearabiat lidaman alaistithmari: afaq alaistithmar al'ajnabii almubashir fi alduwal alearabiat lieam (alkuayt: almuasasat alearabiat lidaman alaistithmar waitiman alsaadirati. 2011).
• almuasasat alearabiat lidaman alaistithmari: munakh alaistithmar fi alduwal alearabiati. aleudad177. (alkuayt: 'abril 2002).
• mawqie al'antirinti, barnamaj al'umam almutahidat al'iinmayiyi fi alduwal alearabia (UNDP).
4: albuhuth almanshura
• d. 'iibrahim husayn. (2021). tajamue albiriks walquaa aliaqtisadiat alsaaeidati: alfaealiat waliadhibiati. almajalat aleilmiat likuliyat aldirasat alaiqtisadiat waleulum alsiyasiati. 6(11).
• d. 'iibrahim muhamad albataynata. (2015) 'athar muhadadat aliastithmar al'ajnabii almubashir fi mizan madfueat al'urduni lilsanawat 1995-2009. almajalat alearabiat lil'iidarati, maj 35, ea1 (al'urdunn: almunazamat alearabiat liltanmiat al'iidariati, yuniu 2015).

• d. 'abuzida. eabdalmueti. (2023). misr walbiriksi: manafie mutabadalata. afaq asiawyat. 7(12).
• d. afaq watahadiyat astiratiiiat altanmiat almustadamat fi masr. https://www.sis.gov.eg
• du. 'iikram eabd alrahim. (2002) altahadiyat almustaqbaliat liltakatul alaiqtisadii alearabii -aleawlamat altakatulat alaiqtisadiat albadilatu-, maktabat madbuli, alqahiri, masr.
• d. althunyani. maymunat bint faris. (2019). tatbiq namudhaj aljadhibiat fi altijarat alkhariiiati: halat almamlakat alearabiat alsaeudiati: dirasat qiasiat khilal alfatrat 1984-2015m. almajalat aleilmiat lilaiqtisad waltijarati. ea3.
• du. alzivni. 'ahmad farug muhamad. (2023). tahlil al'ada' alaiqtisadii lidual albiriksi: dirasatan hawl aluathar alaiqtisadiat liaindimam misr 'iilaa altakatulu. almajalat alganuniata. 18(5). s 2349.
• d. alshaykha. ranya. (2023). alianeikasat aliaqtisadiat liandimam misr litajamue albiriks. afaq asiawyt. 7(12). 15-29.
• da. 'amiruh hasab allah muhamad: muhadadat alaistithmar al'ainabii almubashir walghayr mubashir fi albiyat alaiqtisadiat alearabiati, risalat dukturati, jamieat eayn shams. (2005) s 5
• d. 'aminat zakaa shubaanuhi: dawr alaistithmar al'ainabii almubashir fi tamwil altanmiat alaiqtisadiat fi misr fi zil alyat alsuwqu. almutamar aleilmiu alsanawiu althaamin eashar lilaiqtisadiiyn almisriiyna. tamwil altanmiat fi zili aiqtisadiaat alsuwqi, alqahirat. masr. 7-9 'abril. 1994. sa2 wama baedaha.
• d. 'iiman muhamad altaany. hasan hamuwd alfalahi: altakwin alaiitimaeiu walthaqafii wadawruhuma fi altanmiat almustadamati, majalat albuhuth altarbawiat walnafsiati, baghdad. aleadad alhadi eashr.
• d. 'iihab muhamad 'abu almaid eiad. al'iiqlimiat aljadidat wa'iieadat tawazunat alquaa fi alnizam alduwali. majmueat albiriks wa'iieadat alsiyaghat aljiw astiratijiata. majalat kuliyat alsiyasat walaiqtisadi. aleadad aleishrun. ('uktubar 2023).
• da. batir muhamad eali waradmi: aleawlamat wamustaqbal al'arda. al'ahliat lilnashr waltawziei. eaman. 2003. sa86.
• d. birsumi. wilim: (2021). qias 'athar tatbiq daribat alqimat almudafat eali al'iiradat aleamat fi masri. majalat kuliyat alaiqtisad waleulum alsiyasiati.
• d. bn shahidata. hamdani. (2020). dawr alnaweiat almuasasatiat fi jadhb alaistithmar al'ajnabii almubashiri: dirasatan qiasiatan muqaranatan bayn dual MENA wadual BRICS khilal alfatrat 1996-2018. altakamul alaiqtisadii. 8(4).
• d. turki mujham alfawazi. (2015) alaistithmarat al'ajnabiat almubashirat walnumuu alaiqtisadiu fi al'urduni: dirasat tahliliat lilfatrat ٢٠١٣-١٩٨٠)) biaistikhdam tahlil altakamul almushtaraki. majalat almanarat lilbuhuth waldirasat almujaladi(21), jamieat al albayt almufraq al'urdunu (al'urduni: 2015).
• d. tuni. mahmud eabd aleaziza. (2018). altakatulat alaiqtisadiat walaistithmar al'ajnabiu almubashir fi zili almutaghayirat aldawliat alraahinati. almajalat aleilmiat lilbuhuth waldirasat altijariati. 32(1).
• d. iuri twfyq aleabd wahamid rida dawudi: tahadiyat alnumui waleawlamat fi alsharq al'awsat washamal 'afriqya. sunduq alnaqd alduwali. (2003).
• da. haraz allah muhamad likhadar. fuad jidu. (2017). "'awlawiaat altanmiat almustadamat fi aleasr almaerifi". majalat alnaaqid lildirasat alsiyasiati. aleadad al'awal 'uktubar.

• d. hariri eabd alghani: athar tadafuqat ruuws al'amwal al'ainabiat wasiasat muajahat makhatiriha. majalat aiqtisadiaat shamal 'afriqia, aleadad althaamin (aljazayar: jamieatan hasibat bin bueali bialshalfi. 2010).
• da. hazin. manal hasan hmam. walsavidu. eabdalmuneim hamd. (2019). athar munakh alaistithmar fi jadhb alaistithmarat al'ainabiat almubashirat fi alsuwdan: dirasat halat tuediyn aldhahab khilal alfatrat min 2008-2018, alsuwdan, risalat majistir ghayr manshurt. kuliyat aldirasat aleulya.
• d. dunatu rumanu: aliaqtisad albiyiyu waltanmiat almustadamatu, almarkaz alwataniu llsiyasat alziraeiat - alfaw. 2003.
• d. rashaa tariq: alaistikhdam almutakamil lilmuasafat alealamia (alavzu) fi almuasasat alaiqtisadiat litahqiq altanmiat almustadamati. risalah majistir. kuliyat aleulum alaiqtisadiat waeulum altasyir. jamieuh farahat eabaas. aliazayar. 2011.
• d. zulikhat sanusi. hajiz buzyan alrahmani: albued albiyiyu liastiratijiat altanmiat almustadamati. waraqat eamal muqadimat limutamar altanmiat almustadamat walkafa'at alaistikhdamiat lilmawarid almutahati, kuliyat aleulum alaiqtisadiat waeulum altasyir. aliazayar. 'abril 2008.
• di. sali smir. (2019) athar baed alaitifaqiaat alqitaeiat lijawlat 'ariuay ealaa masr. majalat aleulum alqanuniat walaiqtisadiati. aleadad althaani alsanat alhadiat walsitiyn (alqahirati: kuliyat alhuquq jamieat eayn shams. 2019).
• du. sarmad kawkab aljimil: alaistithmar al'ainabiu almubashir fi alduwal alearabiat altahadiyat walkhiarati. majalat tanmiat alraafidayn (almusil: jamieat almawsil 2003).
• d. sulayman. eamrw muhamad mahmud: muhadadat alaistithmar al'ainabii almubashiri: dirasat muqaranat ealaa alduwal alnaamiati, almajalat aleilmiat lildirasat altijariat walbiyiyati. mai 7. e 3. (2016).
• d. shueur habibat mardawaa: alaistithmar al'ainabii almubashir fi alduwal alearabiat wamuhadadat altanmiat almustadamati, kuliyat aleulum alaiqtisadiat waeulum altasyiri, jamieat minturaa qisntinat.
• d. shawqi jabaraa: tadwil 'aemal alsharikat almutaeadidat aljinsiaat bayn almakasib walmakhatir ealaa alduwal alnaamiati, aljazayir majalat dirasat aiqtisadiati, aleadad (1), (2014).
• d. shawqi jabari. muhamad mahjub alhadada: musahamat alaistithmar al'ainabii almubashir fi alnumui alaiqtisadii lidual shamal 'afriqya- dirasat hala (tunis . libia . masr). majalat markaz dirasat alkufati, ISSN: 19937016 Year: 2013 Volume: 1 Issue: 31 . alkufati: jamieat alkufati. (2013).
• du. salih. ea. mu: dawr alaistithmar al'ainabii fi altanmiat alaiqtisadiat lilduwal alnaamiat mae 'iisharat khasat liltajribat alsiyniati, majalat kuliyat baghdad lileulum alaiqtisadiat aljamieati. (2013).
• da. sabri hasanu. dia' aldiyn. (2024). andimam misr litakatul albiriks altahadiyat walmakasib aliaqtisadiat dirasatan aqtisadiatan fiqhiat muqaranat Egypt joining the BRICS bloc challenges and economic gains. majalat qitae alsharieat walqanuni, 15(15), 2609-2686.
• da. sunya bizat: 'iishkaliat tahqiq altanmiat almustadamat fi zili mutatalibat albiyat - aljanib alqawmiu-. majalat aleulum alajtimaeiati. aleadad (23). (2016).
• da. tariq nuvir: taqyim jawdat aihisa'at alaistithmar alajnabii almubashiri. mutamar alaistithmar waltamwili. almunazamat alearabiat liltanmiat aladariati. alqahirat: (2005).
• du. tah bin alhabib. mahmud fawzi: 'athar baed almutaghayirat aliaiqtisadiat alkuliyat ealaa tadafuq alastithmar al'ainabii almubashir fi alduwal al'iislamiat lilfatrat bayn (1993-2012), majalat aldirasat alaiqtisadiat alkamiyati, Volume 3, Numero 1, Pages 69-82.

• d. eabd alkhaliq qirshama، 'ahmad raiaba، (2020) tatawur altashrie alaistithmarii fi misr wa'atharuh fi iadhb alaistithmar almubashiri. majalat albuhuth alqanuniat walaiqtisadiat 10(74): (almansurat: 2020).
• d. eabd alrahman eali eabdalrahman. (2019). al'ahamiyat alastiratijiat limajmuweat dual briksi. majalat almustansiriat lildirasat alearabiat walduwaliati.
• d. eabd alqadir baba، eabd alqadir duay. (2017) tahadiyat altijarat alkhariiiat aljazayiriat fi zili altakatulat alaiqtisadiati، majalat aldirasat almaliat almuhasabiat wal'iidariati، aleadad althaamina، jamieat tvarti، disambir.
• da. eabdalrahman muhamad alhasan: altanmiat almustadamat wamutatalabat tahqiqiha"، mawdue almutamari. astiratiiiat alhukumat fi alqada' ealaa albitalat watahqiq altanmiat almustadamati، risalat majistir، jamieat almusilat bialsuwdan / 16 / 11 / (2011).
• d. eadli shakri، sabir. (2023). 'athar altaeqid alaiqtisadii ealaa aliaistithmar al'ajnabii almubashir fi masr. almajalat aleilmiat lildirasat altijariat walbiyiyati، 14(4).
• da. eadnan manati، lavlaa naiaa miiid. (2017). 'ahamiyat alaistithmar al'ainabii almubashir fi taeziz altanmiat almustadama (albued alaiqtisadii) mae 'iisharat khasat lileiraqi، majalat kuliyat baghdad lileulum alaiqtisadiat aljamieati، kuliyat baghdad lileulum alaiqtisadiat aljamieati، aleudadi52.
• da. eatiat nasif. (2019). dawr altatawur altiknuluiii fi daem altanmiat alsinaeiati: dirasatan tatbiqiat limajmueat dual BRICS. misr almueasirati، 110(534).
• da. ealaa eabaas: 'iidarat al'aemal alduwliat alatar aleamu (eman، al'urdunu: dar alhudaa lilnashri، aleadad 1، 2003).
• da. eali bileirbi. (2021). altaeawun fi 'iitar majmueat albiriks watathirih ealaa alnizam alduwalii alsaayidi". aljazayar. majalat albahith lildirasat al'akadimiati. almujaladi8 .aleuddu1.
• d. eali latfi: 'iidarat 'azmat alaistithmar fi daw' altakatulat alaiqtisadiat alealamiati، almutamar alsanawiu althaani eashar (aliqahirati: jamieat eayn shams، disambir 2007).
• d. eali litafi: waqie wamustaqbal alaistithmar fi masar، almutamar alsanawii althaani eashra، (alqahirati: jamieat eayn shams، disambir 2007).
• da. ealayvat، zaynab twfyq alsayid '"athar altijarat alduwaliat walaistithmar al'ainabii almubashir kamuashirat lilnumui alaiqtisadii ealaa altalawuth albiyivi mae 'iisharat 'iilaa alhalat almisriati" majalat kuliyat alaiqtisad waleulum alsiyasiati، jamieat alqahirat - kuliyat alaiqtisad waleulum alsiyasiat maj 17 e 1، (2017).
• d. eumar muhamad euthman saqra: aleawlamat walaistithmar al'ainabiu almubashiru: halat dual shamal 'afriqia، almajalat aleilmiat lilbuhuth waldirasat altijariati، jamieat hulwan، kuliyat altijarat wa'iidarat alaeamali، almujalada/aleaddu: s13، ea3،4، (alqahirati: 1999).
• d. eisi، limia' faruq mahdi " 'abead altanmiat almustadamat waealaqatiha bialaistithmar al'ainabii almubashir " almajalat aleilmiat lilaiqtisad waltijarati، jamieat eayn shams - kuliyat altijarati، e 1، (2015).
• da. ghalm، eabdallah، wabibaa، walid. (2014). alaistithmar al'ainabiu almubashir wadawruh fi altanmiat alaiqtisadiat almustadamatu. almajalat aleilmiat lilbuhuth waldirasat altijariati، mij، 28 e 3.
• d. ghilan، mahdaa sahr، faviq iizae vasin، shima' rashid muhisin: dirasat tahliliih li'ahami muashirat altanmiat almustadamat fi albuldan alearabiat walmutaqadimati، majaluh kilih al'iidarat walaiqtisad lildirasat alaiqtisadiat wal'iidariat walmaliati، jamieuh babl، aleiraqi، maj 2009، aleadad 1.

• du. fahmi. marwat salah aldivn. (2024). aneikasat aindimam misr 'iilaa altakatulat alaqtisadiat ealaa alaqtisad almisrii. almajalat alearabiat lil'iidarati. 1-24.
• d. kamal almanufi. hana' khavr aldivni. lavlaa alkhawaiat wakhrun: (2002). alaistithmarat al'ainabiat bayn quaa aljadhb waeawamil altardi, alqahirati: majalat al'ahram alaiqtisadii. aleadad 1775.
• d. kulun riz: alnahj al'avkuluji liltanmiat almustadamati, majalat altamwil waltanmiati, almujalad althalathwn. aleadad 4 (disambir 1993).
• du. lavlaa eashur hajim. sali muafaq eabd alhamid: (2016). takatul alquaa aliaiqtisadiat alsaaeidati: majmueat albiriks BRICS 'unmudhaju, majalat jamieat alnahravni. aleadad 45.
• d. majid alkharbutali. (2020) 'athr alsivasat alnaqdiat ealaa tadafuqat alaistithmarat al'ainabiat almubashirat 'iilaa masr. almajalat alearabiat lil'iidarat 40.4.
• da. mujahid. hazim alsayid hilmi eatwat. (2016) alaistithmar al'ajnabiu almubashir fi masra: mueawiqatih wasubul altaghalub ealayha. majalat aldirasat walbuhuth altijariati, s 36. e 4.
• d. muhamad 'iismaeil wajamal qasim hasan: muhadadat alaistithmar al'ainabii almubashir fi alduwal alearabiati. waraqat eamal, sunduq alnaqd alearabii (almawqie al'iiliktrunii: sunduq alnaqd alearabi. yuniu 2017).
• d. muhamad hamdani. baghdad karbali. astiratiiiaat wasiasat altanmiat almustadamat fi zili altahawulat alaiqtisadiat waltiknulujiat bialjazayar, majalat eulum 'iinsaniati, alsanat alsaabieata. aleadad 45. (2010).
• d. muhamad eabd alhamid shihabi. (2014) 'athar alaindimam 'iilaa munazamat altijarat alealamiat fi tadafuq alaistithmar al'ainabii almubashir wahaykal tawzieih dakhil almamlakat alearabiat alsaeudiati. buhuth aiqtisadiat earabiatin, aleadad 66 (birut: markaz dirasat alwahdat alearabiati. 2014).
• d. misbah bilqasma: 'ahamiyat alaistithmar al'ajnabii wadawrih fi altanmiat almustadamati. risalat majistir. jamieat aljazayir (2006).
• d. mustafi. eabdallah ramadan tufiq. (2024). aluathar almutawaqaeat liaindimam misr lilbiriks ealaa almizan altijarii almisrii. majalat aldirasat alsiyasiat walaiqtisadiati, 4(1), s 319.
• d. muafaq 'ahmad. halaa sami khudayr. (2010) alaistithmar al'ainabiu wa'atharuh fi albiyat alaiqtisadiati. majalat al'iidarat walaiqtisadi, aleadad althamanwun 2010 (almusl: jamieat almusl. 2010).
• d. nasir aldivn. muhamad maen diuba. drid aleisaa. (2023). The role of the BRICS countries in supporting foreign direct investment for third world countries subject to Western economic sanctions (An analytical study of the Syrian Arab Republic 2000-2022). Tishreen University Journal- Economic and Legal Sciences Series. 45(1).
• da. narfin aihmad mahir eiz. (2018) muhadadat alaistithmar al'ainabii almubashir fi misr biaistikhdam tahlil alainhidar wanamudhaj ARDL. majalat kulivat altiknulujia waltanmiati. jamieat alzaqazig. almujalad altaasie. aleadad alraabie aliuz' althaani.
• d. nuran baghdadi 'iimam muhamad. wajamal saed khatabi. w khalid eabd alwahaab albandari. wakarim mustafi jawhar. (2021). dawr alaistithmar al'ainabii almubashir fi altanmiat almustadamat fi masr. majalat aleulum albiyiyati. kuliyat altijarat jamieat eayn shams. aleadad 6.
• d. hishami. eimarat muhamad "tathir alaistithmar al'ainabii almubashir ealaa altalawuth albiviyi: dirasat tahliliatan watatbiqiat ealaa alaiqtisad almisrii" majalat misr almueasiratu. aljameiat almisriat lilaiqtisad alsiyasii wal'iihsa' waltashrie. maj 107. e 523. (2016).

• da. wasan 'iihsan eabd almuneam. (2020). tartibat al'iiqlimiat aliadidat waltaghayurat fi mawazin alquaa alealamii: takatul majmueat dual albiriks 9 'unmudhaju. aleiraqi. majalat dirasat alkufati.
• d. washah razaaqi: barnamaj alaistithmar al'ajnabii almubashir waltanmiati, almaehad alearabii liltakhtit alkuayti.
• da. walid hafafi: alaistithmar al'ajnabii almubashir walmunazamat alealamiat liltijarati: tahlil watagyim aitifaqiat 'iijra'at alaistithmar almutasilat bialtijarat ealaa alduwal alnaamiati. majalat ruaan aiqtisadiatin. jamieat alwadi. kulivat aleulum alaiqtisadiat waltijariat waeulum altasyir. aleadad 11 (aliazayar: jamieat alwadi. 2016).
• d. vahi saeidi: tagyim munakh alaistithmar al'ajnabii almubashir fi aljazayar, majalat aleulum al'iinsania (aliazayar: jamieat minturi qisntinata. 2009).
• majmueat bahithina: qadaya alaistithmar al'ajnabii almubashir fi albuldan alnaamiat nazrat tahliliat lilmakasib walmakhatiri, markaz albuhuth, bank masri, aleadad 2 (alqahirati: bank masr, 1997).

فهـــــرس الموضوعـــــات

المقدمة ١٧٠٩
أولا: إشكالية وتساؤلات الدراسة ١٧١٠
ثانيا: فروض الدراسة ١٧١١
ثالثا: هدف الدراسة ١٧١٢
رابعا: أهمية الدراسة ١٧١٢
خامسا: منهج الدراسة ١٧١٣
سادسا: خطة الدراسة ١٧١٤
الفصل الأول مفهوم ومحددات البريكس والتكامل الاقتصادي ١٧١٥
المبحث الأول تعريف تجمع البريكس وأهدافه ١٧١٥
المبحث الثاني مفهوم ومحددات وآثار التكامل الاقتصادي ١٧٢٤
الفصل الثاني مفهوم ومحددات الاستثمار الأجنبي ١٧٣٢
المبحث الأول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله ١٧٣٢
المبحث الثاني محددات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر ١٧٣٨
المبحث الثالث سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ١٧٤٤
الفصل الثالث العلاقات الاقتصادية لمصر مع دول البريكس ١٧٤٦
المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية المصرية مع دول البريكس ١٧٤٦
المبحث الثاني واقع الاستثمار الأجنبي المباشر لدول البريكس في مصر ١٧٤٨
الفصل الرابع التحليل الاقتصادي والقانوني لتأثير انضمام مصر إلي مجموعة البريكس علي الاستثمارات الأجنبية ١٧٥٢
المبحث الأول أدبيات ودراسات سابقة للأثر الاقتصادي لدخول البريكس ١٧٥٣
المبحث الثاني فرص وتحديات الاستثمار الأجنبي مع دخول مصر للبريكس ١٧٦٥
خاتمة ١٧٧٧
النتائج: ١٧٧٧
التوصيات: ١٧٧٨
قائمة المراجع ١٧٨٠
REFERENCES: ١٧٩٦
فهـــــرس الموضوعـــــات ١٨٠٤